



جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والاداري



التحول و التغيير في النظم السياسية

اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: الدراسات السياسية المقارنة

إشراف الدكتور :

كنزة مغيث

إعداد الطالب :

فاتح خننو

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجزائر 3	أ. د رابح لعروسي
مقررا و مشرفا	جامعة الجزائر 3	د. كنزة مغيث
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	د. سليمان اعراج
عضوا مناقشا	جامعة خميس مليانة	أ.د. فلة بن جيلالي
عضوا مناقشا	م و ع ع س	د. محمد كريم خيدر
عضوا مناقشا	جامعة بومرداس	د. جمال درويش

السنة الجامعية 2021/2020

اهداء

الى روح

استاذي محمد

رضا مزوي

طيب الله ثراه

شكر وتقدير

اشكر الله سبحانه وتعالى الذي منّ علي بإنجاز هذا البحث

أوجه الشكر إلى استاذتي الفاضلة كنزة مغيش على اشرافها على هذا العمل وعلى النصائح والتوجيهات القيمة .

كما اشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل فلهم مني جزيل الشكر والعرفان.

اهدي هذا العمل الى عائلتي الكبيرة والدي الكريمين واخوتي .

كما اهدي هذا العمل الى عائلتي الصغيرة زوجتي واولادي .

ولا تفوتني الفرصة لإسداء جزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني في انجاز هذا العمل لاسيما الأستاذ الفاضل بشاني احسن والأستاذ الفاضل زغدار لحسن والأستاذ الفاضل مصطفى صايح و الأستاذ الفاضل قرفي عبد الحميد و الاستاذ الفاضل سليمان اعراج.

وفي الاخير اهدي هذا العمل الى كل الزملاء في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 والمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . لاسيما الاساذ الفاضل خلف الله عمر و الأستاذ الفاضل علي لرازي

مقدمة

مقدمة:

يقوم الوعي بالمفاهيم وبأهميتها المركزية ، في تدقيقها وتوظيفها وهو ما يهمننا في سياق بناء هذه الدراسة ، التي تتمحور حول التحول والتغيير في النظم السياسية وذلك من خلال التدقيق في المفاهيم على سبيل الانتقال الى الديمقراطية ،التحول الديمقراطي والتغيير وذلك من خلال ازالة الغموض الذي غالبا، ما يكتنف الكثير من المفاهيم والمصطلحات الكبرى في حقل علم السياسة المقارن ، ويتم استخدامها في غير موضعها وتوظف توظيفا غير مناسب ،او يجري تفسيرها على غير المعنى المراد منها وهذا ما يؤدي الى اضطراب في التحليل والتفسير .

وبغية بلوغ الهدف التحليلي والتفسيري والمنهجي ، وجب اسقاط وتنزيل تلك المفاهيم النظرية، من خلال دراسة نماذج في فضاءات مختلفة، والتي من شأنها اثراء المفهوم او اعادة النظر فيه، لذا وجب اثناء الحديث على مسألة التحول و التغيير في النظم ،السياسية، ووضعها في إطار دراسة مقارنة بين نماذج من دول أمريكا اللاتينية و نماذج من العالم العربي وجب امعان النظر في الخصوصيات السوسيو- تاريخية و السوسيو- سياسية و السوسيو- ثقافية لهذه النظم السياسية .

حيث يمكن الأخذ بعين الاعتبار النسق الجزئي في التفكير و التحليل عند الحديث على فضاء دول أمريكا اللاتينية حيث ارتباط هذه النظم السياسية بالاقتصاد و بأولغارشيات أنتجها تاريخ معين ، و مميزات أنثرو ثقافية معينة استطاعت أن تنتقل من حالة سلطوية على مستوى السلوك و الممارسة إلى نظم حققت النجاح في التحول و التغيير نحو الأفق الديمقراطي .

فعلى هذا الأساس ستشكل التحولات و التغيرات التي حدثت على مستوى فضاء أمريكا اللاتينية القاعدة في الدراسة المقارنة، لنبحث شيئاً فشيئاً عن الاستثناءات في نماذج العالم العربي ، و الوقوف على أسباب نجاح التجارب في أمريكا اللاتينية وأسباب بعض التعثر الذي يعتري النماذج في العالم العربي و إن كانت تتسم هي الأخرى بميزاتها المرتبطة بعقلانية بدل اللاعقلانية و رموز بدل القوانين و شخصية بدل المؤسسات ، مع الأخذ بعين الاعتبار التمايزات التي تعتري هذه النظم السياسية فلا يمكن في هذا الإطار تقريب المقارنة بين الجزائر التي عرفت صيرورتها السوسيو- تاريخية معرفتها لمنطق الحزب قبل منطق الدولة و منطق الجيش قبل منطق الدولة وبين المغرب حيث تلعب المؤسسة الملكية فيه اللاعب والملعب و المحدد للاعبين في الحياة السياسية المغربية والملك هو مرادف للنظام السياسي بل مرادف للدولة في حد ذاتها مما كرس براديجم الطاعة لدى رعاياه و بين تونس التي تأخذ فيها دلالات تجذرات العلمانية وبروز بنية دينية معينة و مصر صاحبة الدول المركزية الفرعونية بالرغم من الانفتاح على الإصلاح و التغيير .

إن كل هذه الطروحات تعبر عن مستويات يتباين فيها التحليل و البحث يكمن في تسليط الضوء على مكامن النجاح و الفشل بالنسبة للنظم في إحداث التحول و التغيير الذي يعبر عن طموح الفئات العريضة من المواطنين في المجتمعات وجاذبيتها لها في نفس الوقت .

الأهمية العلمية و العملية للدراسة:

تتحدد الأهمية العملية و العلمية لأي بحث علمي بالواقعية السياسية وكذلك من خلال نجاعة المواضيع، فاختيار موضوع بعنوان التحول و التغيير في النظم السياسية دراسة مقارنة من منظور نجاح و فشل التجارب بين دول أمريكا اللاتينية و الجزائر يعبر عن دراسة خصوصيات مجتمعاتنا و ذلك انطلاقا من معطيات الحراك الاجتماعي الذي تشهده النظم السياسية مما يبرر أهمية ما يسمى "بالتاريخ الراهن" **"l'Histoire d'actualité"** و انطلاقا من أن الفكرة تهاجر **"l'idée migre"** تأتي الدراسة لتضع فضاء أمريكا اللاتينية كقاعدة نجحت فيها نماذج كثيرة على مستوى التحول و التغيير و البحث على مستوى الاستثناءات التي تعرفها نموذج الجزائر ، فمثلا الجزائر عرفت في فترة السبعينيات تأثرا بنماذج في أمريكا اللاتينية في سياستها العمومية الزراعية منها و الصناعية و تسعى الدراسة إلى معرفة صيرورات التحول و التغيير و الكامن وراء نجاح و فشل التجارب والمميزات الأنثرو ثقافية التي تتقاسمها هذه النظم السياسية في ظل نسق دولي يشهد حراكا اجتماعيا و اقتصاديا أكثر تكثيف كما تسعى الدراسة إلى التحكم في مفاهيم السياسات المقارنة و أهم الرهانات التي تقوم على أساسها المقارنة و التعرف على معطيات النظم السياسية و إن كان اختيار هذا الموضوع يدخل ضمن مفهوم هوسلر ضمن ما يسمى **"بالقصديّة"** من وراء أي بحث علمي حيث يتم تزويد صانع القرار بمعطيات في فضاءات شهدت " تغيرات كثيرة و بالتالي معرفتها لطبيعة النظم السياسية و صيرورات التحول و التغيير التي تحدث على مستواها أمر ضروري من خلال منهجية و ابستمولوجية علمية دقيقة ومعمقة وذلك بغية عقلنة النقاش العمومي.

وهكذا فإن دراسة النظم السياسية على مستوى التغيير والتحول يوسع مجال إدراكنا فإذا كان من شأن كل مفهوم أن يميل إلى التعميم فإن درجة التجريد المستهدفة تبدو قابلة للتنوع فمن الممكن أن يكون مجرد ترسيم لواقع قائم و ذلك انطلاقا من معطية مباشرة ليكون عندها أساسا للمقارنات .

إشكالية الدراسة:

إن اختيار عنوان على هذا الشكل يعبر عن الدلالات المنهجية والابستمولوجية للدراسة فهو من زاوية يبحث على مستوى تدقيق المفاهيم التي شغلت اجندة البحث في مجال السياسات المقارنة على سبيل الانتقال، التحول والتغيير ويأخذ من زاوية أخرى استأناسا بتلك المفاهيم ، فضاء أمريكا اللاتينية كقاعدة ويبحث عن الاستثناءات على مستوى نموذج التجربة الجزائرية .

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند دراسة التحول و التغيير في النظم السياسية: دراسة مقارنة من منظور نجاح و فشل التجارب بين أمريكا اللاتينية و نماذج أخرى هو انه ،هل سنطرح نفس التساؤل حول هذه النظم ؟ و تتمحور الإشكالية المركزية لهذه الدراسة : ما الميزة الكامنة التي تنجح فيها تجارب في التحول و التغيير بينما لا تنجح تجارب أخرى ؟ هل يرتبط هذا النجاح أو الفشل بميزات أنثروثقافية معينة ووجود قوى داخلية دافعة للتغيير أم أن هنالك بيئة خارجية توطد الديناميكيات الداخلية وتقودها نحو التغيير ؟

كما تتساءل الدراسة على روح الدساتير و المؤسسات السياسية و علاقتها بالمجتمع ؟ و عن الأدوار التي تقوم بها المؤسسة العسكرية ؟ و ما هو واقع الأحزاب السياسية و البنيات الاجتماعية و الأدوار المنوطة بها كقوى داخلية و مكانتها من موقع التحول و التغيير في النظم السياسية ؟ و هل يشكل التغيير منطلقا نحو تغيير الفضاء السياسي و مستوى العلاقة بين الفاعلين ؟ و هل التحول و التغيير يعمل على إعادة تأسيس مجالات السياسية و الاقتصاد و الحكم و الثقافة و المجتمع على المبادئ الحديثة و العقلانية القانونية و الديمقراطية ؟ أم أن ما يحدث لا يعدو سوى كونه شرعنة للوضع السياسي و إعادة إنتاج آليات اشتغاله التي تظل تسلطية في الروح و الممارسة و جديدة في الشكل أي إعادة إنتاج نظام سياسي ببنياته وثقافته ؟

الفرضيات:

جرى العرف في البناء المنهجي و الإبستمولوجي لأي دراسة الانطلاق في صياغة الفرضيات من القاعدتين التاليتين :

إما أننا ننطلق من صياغة فرضيات لجمع المادة العلمية أو أننا نجمع المادة العلمية لصياغة الفرضيات ، فالدارسة هنا انطلقت من القاعدة المنهجية و الإبستمولوجية الثانية و عليه يمكن اقتراح مجموعة من الفرضيات التالية:

الفرض العام :

نجاح التحول و التغيير مرتبط بوجود الديمقراطية كقيمة مستبطنة في اللاشعور السياسي للفرد و بوجود نخب تعمل كطاقة محركة لتجسيد هذه القيمة .

انطلاقا من هذا الفرض العام يمكن صياغة مجموعة من الفروض الجزئية التي تنعكس بين ثنايا الدراسة.

الفرضية الأولى :

نجاحة التحول و التغيير يقتضي وجود هندسة دستورية تؤسس لمنظور جديد للسلطة في المستقبل.

الفرضية الثانية:

تجدر التحول و التغيير يعبر عن وجود احزاب سياسية قوية تمارس الرقابة وتمتلك شرعية التعبير عنه.

الفرضية الثالثة:

نجاح وفشل تجارب التحول و التغيير مرتبط ببيئة خارجية داعمة للديناميكيات الداخلية.

الفرضية الرابعة:

تنعكس تجذرات البنى الاجتماعية (القبلية و العشائرية و الدينية) على مستوى فعالية و نجاحة التحول و التغيير ، و يكون محتوى التحول و التغير في نظمها السياسية افرازا للتراكم الثقافي لمجتمعاتها.

مراجعة الأدبيات:

في أدبيات الدراسة ننطلق من **الممكنات المعرفية** ، و المقصود بذلك الدراسات التي قرانها في مجال موضوع دراستنا و أوحى لنا بفكرة إنجاز هذا البحث من خلال مراكمة منهجية وذلك بالتعرف على مختلف المناهج و الإقتربات التي وظفتها هذه الأدبيات .

بخصوص الادبيات التي تشكل الخلفية التحليلية والتفسيرية للموضع محل الدراسة فانه لايمكن الاستغناء عن كتاب صمائيل هانتعتون **political order in changig societies** ، وهو مرجع مهم في فهم البناء المؤسساتي وسيرورات التحول التي تحدث على مستوى المجتمعات .

كما تشكل ايضا دراسة غيورغ سورنس حول الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات و المأمول في عالم متغير دراسة مهمة لفهم المفاهيم ذات الصلة بالتحول والانتقال الى الديمقراطية خصوصا وان الدراسة انفتحت على الكثير من النماذج المقارنة المهمة .

في سياق التراكم المعرفي في اطار مراجعة ادبيات الدراسة كان لمرجع **الانتقال العسكري** ، للمؤلف الاسباني نارسييس سيرا الاثر البالغ في تكوين نظرة شاملة حول تجربة الانتقال الى الديمقراطية التي مرت بها اسبانيا خصوصا وان الدراسة قدمت استهلالا نظريا مهما خصص جزء كبير فيه لشرح المفاهيم ذات الصلة بالانتقال الى الديمقراطية ومختلف النهج المفسرة لها في اطار خلفية حقل السياسات المقارنة.

في الأدبيات المرتبطة بأمريكا اللاتينية هناك إنتاج غزير و حركة ترجمة من الاسبانية إلى الإنجليزية وصلت إلى حد السبعين بالمائة نذكر منها دراسة **The new politics of in equality in** بعنوان Douglas .A-chalmes و دراسة اخرى لـ: **Joseph .s .tulchir** بعنوان **decentralization and democratic governs in Latin American**

و دراسة أخرى ل: harrye –vanden&garyprevost بعنوان politics of latin America , the power game

و دراسة أخرى ل: Brain loveman بعنوان The politics of anti politics :The military in Latin American

هناك دراسة للأستاذ هواري عدي بعنوان :

L'Algérie et démocratie pouvoir et crise politique dans l'Algérie contemporaine ، و هي دراسة تناولت أبعاد النظام السياسي الجزائري خلال فترة الأزمة بمقاربة مضاعفة سياسية - سوسيولوجية معتمدا على المنهج التاريخي في رصد بعض المعطيات التي انعكست على تموضع السلطة في الجزائر .

وفي دراسة أخرى لصالح بلحاج بعنوان : آراء و أبحاث التحول الديمقراطي في الجزائر تم تناول الأطر المؤسساتية والدستورية في الجزائر بمقاربة قانونية سوسيولوجية بالإضافة إلى الانفتاح على مسائل تتعلق بالبنية الدينية و تأثيرها على مستوى الحياة السياسية في الجزائر و كذا واقع القوى السياسية في الجزائر

ما يميز هذا الدراسة هو أنها تستفيد من المنهج المقارن لتضع تجربة فضاء أمريكا اللاتينية و نجاحاتها على مستوى التحول و التغيير و البحث عن الاستثناءات في الجزائر و في ناظم مقارن عبر بناء مجموعة من المؤشرات التحليلية التي تمت من خلالها المقارنة حسب ما تقتضيه التطورات المعرفية و الأبيستمولوجيا التي يشهدها حقل السياسات المقارنة .

المناهج و المقاربات :

اولا : المناهج :

المنهج المقارن:

المقارنة هي عملية جوهرية للفكر السياسي هذا إلى جانب كونها أساس المنهج العلمي وتعد الملاحظة والاستنتاج أهم عناصر المنهج المقارن وصولا إلى وضع التعميمات والنظريات المشخصة للبحث وتبدأ المقارنة بمرحلة وصفية تحليلية للظواهر السياسية المراد دراستها لاكتشاف أوجه الشبه والاختلاف سواء كانت هذه المقارنة مكانية من خلال دراسة نظامين أو مقارنة زمنية من خلال مقارنة ظاهرة سياسية في مجتمع واحد من خلال مرحلتين زمنيتين مختلفتين .وقد تم اختيار مجموعة من المؤشرات لإجراء المقارنة بين فضاء أمريكا اللاتينية و الجزائر وذلك انطلاقا من خصوصيات هذه الأنظمة وهذه المؤشرات هي :المؤسسات السياسية - الأحزاب السياسية -البنيات الاجتماعية - البنيات الثقافية -المؤسسة العسكرية .

سنحاول في هذا البحث الاعتماد على القواعد " الأربعة " الأساسية الأكثر تداولاً في التحليل المقارن ¹ :

أ. التلازم في الحضور : مفادها أن تشابه الظروف المؤدية إلى الانتقال الديمقراطي في دول مختلفة يجعل منها السبب الرئيسي في ذلك ، حيث يمكن التحقق من حدوث الانتقال نتيجة تكرار سبب معين في حالات عديدة. أو استمرار تواجد عناصر معينة في كل الحالات يفيد أن السبب الذي يلزم حضوره حضور ظاهرة الانتقال هو سببه حقا.

¹د. عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع: الإشكاليات، التقنيات، المقاربات. بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، 2007، ص.94-95

ب. التلازم في الغياب : عندما لا نتمكن من التحقق من سبب وجود الانتقال باستخدام قاعدة " التلازم في الحضور " نراقب تكرار غياب الظاهرة في مرات أو أمكنة متعددة فان رافق هذا الغياب عنصر معين في كل هذه المرات على حين أن العناصر الأخرى قد تغيب حيناً وتظهر حيناً آخر، يعتبر ذلك دليلاً على أن العنصر المفترض هو سبب حدوث هذا الانتقال.

ج. التلازم في التغير: نفترض وجود علاقة بين الثقافة السياسية و ظاهرة الانتقال، و نلجأ لملاحظة تغير ظاهرة الانتقال الديمقراطي و مدى تفاعلها مع مستوى الثقافة السياسية، و هذا ما يؤكد وجود علاقة بينهما. هناك من يسميها قاعدة "التلازم في التغير في السبب والنتيجة" و تتمثل في أن النتيجة تزداد بازدياد المسبب وتتناقص كلما انخفض المسبب فمثلاً يزداد عدد حالات الانتقال كلما ازداد مستوى الثقافة السياسية الديمقراطية.

د. قاعدة البواقي : و تعني إسقاط مجموعة من العلل المسببة لظاهرة الانتقال و دراسة ما تبقى منها باعتبارها المسببات الأساسية² .

المنهج التاريخي:

لا تخلو أي دراسة من استخدام المنهج التاريخي و كثيرا ما استخدم هذا المنهج في دراسة التحول و التغير في النظم السياسية. لن نركز في هذا المنهج على قواعد

² هناك من يشير إلى طريقة أخرى تسمى "طريقة العلاقات المتقاطعة": فإذا كان هناك سببان 1,2 وكان هناك نتيجتان 3,4 فإذا استطعنا إيجاد علاقة بين السبب 1 والنتيجة 3 فإننا نستطيع أن نتوقع وجود علاقة بين السبب 2 و النتيجة 4 و هكذا.

البحث التوثيقي و لا على النقد الداخلي و الخارجي للوثائق بقدر مانحاول استخدام الوقائع في الاستدلال بتفسير الظواهر السياسية، فالنظم السياسية عرفت تغيرات نتيجة تطوراتها التاريخية أو كما يقول عبد الله العروي³ أن التاريخانية تؤمن بإيجابية الحدث و أن الإنسان يصنع تاريخه بمعنى انه مسؤول عن أفعاله و هو وعي يقع داخل التاريخ و هو وعي الإنسان بزمانيته حيث الإيمان بإيجابية الحدث بمعنى أن أي حدث سياسي مرتبط بتاريخه و هذا ما تحاول الدراسة إسقاطه.

ثانيا : الإقتربات :

تعتبر المقاربات أكثر تأثير على مسار علم السياسة بصفة عامة و حقل السياسة المقارنة بصفة خاصة نظرا لإمكانية استعمالها كإطار لتصنيف و تحليل عدد كبير من المعلومات حول مختلف النظم السياسية حتى تمكننا من المقارنة بين الظواهر و النظم ، و من هنا ظهر العديد من المنظرين و الرواد بإسهاماتهم في حقل السياسة المقارنة ، حيث أنهم ارتقوا بهذا الحقل من مرحلة الحدس إلى أول طريق للبناء النظري و التحليل المنتظم. فالمقتربات هي وسائط بيننا و بين الظواهر المختلفة تعين على تفسيرها استنادا إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى انه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره. والمقرب يمكنه اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختبار إطار مفاهيمي معين و الاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة. كما انه يحدد نوعية المفاهيم و الاستفسارات و الطرق التي يستعملها الباحث في دراسته.

³المرجع السابق

تتساءل الدراسة عن الإقتراب الأمثل لهذا الموضوع حيث وظفت الدراسة مجموعة من الاقتربات و حاولت توظيفها من الناحية المنهجية للإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية

- ما هي المقولات الرئيسية لهذه الإقتربات ؟
- لماذا تم اختيار هذه الإقتربات دون غيرها ؟
- كيف تنعكس هذه الإقتربات بين ثنايا الدراسة ؟

وفي هذا السياق بان الدراسة وظفت حزمة من الاقتربات في اطار تقسيم للإسهامات التي يمكن ان تقدمها للدراسة ،بمعنى ان الدراسة وظفت بصورة واسعة اقتراب المؤسساتية واقتراب الانتقال الديمقراطي او ما يطلق عليه بالانتقالية ،وانفتحت الدراسة على الاقتراب الانثربولوجيا السياسية والثقافية ووظفت اقترابات اخرى لكن ظهورها ظل محدود.

اقتراب المؤسساتية الجديدة:

يركز هذا التيار الفكري المسمى المؤسساتية الجديدة على اهمية المؤسسات وعلى دورها و تأثيرها في السياسات انطلاقا من اعتقاد راسخ بان بنية المؤسسات السياسية تؤثر في عمل الحكومات و في كيفية قيامها بهذا العمل .

يتمسك انصار المؤسساتية الجديدة⁴ بنصرة مستجدة للمؤسسات بعيدا عن الطرح الكلاسيكي الذي يركز على المؤسسات الرسمية فقط كالهيئات العمومية و الاجهزة الحكومية . تعتبر المؤسسات في النظرة المؤسساتية الجديدة مجموعة قواعد ومعايير و قيم وادوار ومعتقدات مستقرة و دائمة داخل جماعة يعاد انتاجها باستمرار. بما يؤثر على سلوك الافراد ويشكل مجموع الانماط و الممارسات التي تتأسس وتتجسد

⁴ André Lecours« L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité? » **Politique et Sociétés**, vol. 21, n° 3, 2002, p. 3

في قيم لها معنى، فهي بالإضافة الى الادوار والاستراتيجيات و الاشكال التنظيمية التي تبني السلوك هي ايضا الثقافات و المعارف التي تحيط بالأدوار.

سوف نستعمل في هذا البحث ضمن المنظور المؤسسي الجديد على المؤسسية التاريخية *Historique L' institutionnalisme*، و المؤسسية الاجتماعية *l'institutionnalisme social*، و تركز حول الإجابة على إشكاليتين أساسيتين هما: مدى تأثير المؤسسات على سلوك الفاعلين واستراتيجياتهم وتفضيلاتهم وهوياتهم وعلى طبيعتهم وحتى على جودهم نفسه ، والتطور المؤسسي، وتدفع بالباحث للتساؤل حول أصول وخصائص المؤسسات ما الذي يحدد إمكانية ومسار التغيير المؤسسي المحتمل.

سوف نستعمل **المؤسسية التاريخية** للإجابة على ثقل الاختيارات المتخذة في الماضي في مختلف تجارب الانتقال الديمقراطي، و تأثير المؤسسات في القرارات الحالية . الانشغال الاساسي لأصحابها هو كيف و لماذا طورت المجتمعات مؤسسات مختلفة؟ كيف تقوم المجتمعات في هذه المؤسسات بصياغة نماذج معينة من الخطاب و العمل السياسي. فالمؤسسات في هذه المقاربة هي مفهوم قادر على تفسير تطورات الانظمة والمجتمعات. و تعتبر التبعية للمسلك من المفاهيم الاساسية للمؤسسية التاريخية .

من ابرز المفاهيم التي اعتمدنا عليها في هذا الاقتراب مفهوم **مفهوم التبعية للمسار Path Dependence**: ويشير إلى أن خيارات الفاعلين تتحقق عندما تتكون المؤسسات أو السياسات، و لهذه الأخيرة تأثير مقيد يمتد اثره إلى المستقبل. و يحدث ذلك نظرا إلى أن المؤسسات أو السياسات لها القابلية للسكون و عدم الميل

للتغيير. لذا فبمجرد تكون مسار محدد - للسياسات أو المؤسسات - فإن تغييرها إلى مسار آخر يتطلب جهدا كبيرا، وهذا يعني أهمية تأثير التاريخ. وعندما تحدث إعادة الإنتاج أو التغيير، فإنها تقع لأسباب طارئة ومن جانب فاعلين آخرين لم يشاركوا في تكوين المؤسسة أو السياسة أو العمل على المحافظة عليها.

قد يتم إعادة إنتاج المؤسسات بسبب الاعتماد في تغيير تبعية المسار على قانون الغلة المتزايدة المأخوذة من الاقتصاد، و يقوم القانون على أن المسار بمجرد تكونه يصعب تغييره نظرا للتكلفة الكبيرة المصاحبة لذلك، و استخدام تغير هياكل القوة بدلا من الغلة المتزايدة في التفسير يقلل من النزعة الحتمية الموجودة في الأنموذج، لذا فإن التغير في هياكل القوة في النظام يفسر التحول في المؤسسات أو إعادة إنتاجها. فالمؤسسات الاجتماعية تعكس توزيع القوى في المجتمع، وهذا التوزيع هو الذي يجعل الفاعلين الأكثر قوة يفرضون مصالحهم المؤسسية على الفاعلين الأقل قوة.

يلائم مدخل المؤسسية التاريخية دراسة حالات الانتقال الديمقراطي ، و ذلك لأنه استخدم في دراسة عدد من الثورات، الأمر الذي يُمكن الدارس من المقارنة بحالات تاريخية مشابهة، ثانيا، إن المدخل يتميز بقدرته على دراسة حالات محدودة لا تتكرر كثيرا مثل الثورات، و لا يكون استخدامه فعالا في الدراسات التي يكون مجتمع البحث فيها كبيرا ويتطلب البحث اختيار عينات، و استخدام الاستنتاج الإحصائي، ثالثا، هناك دراسات استخدمت مدخل المؤسسية التاريخية لتفسير التغييرات التي جرت في مناطق أخرى من العالم النامي، مثل أمريكا اللاتينية، وهذا يساهم في عقد بين المنطقة العربية و مناطق أخرى في العالم النامي. إن المسارات التي اتبعتها الثورات في عدد من الدول العربية مثل: مصر و ليبيا و تونس مختلفة، و هذا من

شأنه أن يمكن الدارس من تفسير التقارب و الاختلاف في المخرجات، والبحث عن ناظم رابط يفسر تلك الحالات، كما يمنع من الوقوع في مزالق الاختزال أو التعميم التي لا تراعي الاختلافات المجتمعية. و يمكن ان نعتمد كذلك على وسائل التاريخ المقارن ووسيلة التحليل داخل الحالة.

اما المؤسسة الاجتماعية فإنها تساعدنا في تفسير كيف ان المؤسسات نشأت للاستجابة الى نمط واسع من القيم المتداولة وتعزيز الشرعية الاجتماعية. و كيف ان الذي يحرك المؤسسات ايضا هي مجموعة من الممارسات الثقافية . فالمؤسسات تتضمن مجموعة من النظم الرمزية والادراكات و المعايير الاخلاقية التي تحدد السلوك الانساني و من ثم فهذه المدرسة تعيد الربط بين مفهوم المؤسسة والثقافة بوصفها مؤسسة في ذاتها.

اقترب الانتقال الديمقراطي: الانتقالية:

يعد اقتراب الانتقال الديمقراطي او كما يسميه البعض بعلم الانتقالية Transitologie من ابرز المقاربات النظرية التي تعالج اشكاليات التحول و التغير في الانظمة السياسية المقارنة ، و هو يعد عملية الانتقال من المراحل ما قبل الديمقراطية الى الديمقراطية سيرورة طويلة ومعقدة، تتشكل من مراحل نوعية عديدة. أما طبيعة تعقيد هذه السيرورة فتعود أساسا إلى صعوبة تحديد نقطة بداية هذه السيرورة ذاتها وكذا نهايتها، فمعالمها مختلفة من تجربة إلى أخرى، تبعا لعوامل التأثير فيها وطبيعة متغيراتها. إلا أن هذا لا يعني أن ليس لتجارب الانتقال الديمقراطي مؤشر بداية مشترك، ففي الحالات والتجارب المعاصرة تبدأ السيرورة من

حدوث أزمة داخل النظام غير الديمقراطي، ثم يتبعها الانهيار التدريجي، وإن بدأ الانتقال الى الديمقراطية بنوع من الأزمات في الحكم التسلطي؛ والتي يتم على إثرها اقتناع الحكام بترك مناصبهم، فإن هذه المرحلة تنتهي بتتصيب حكومة جديدة، تفرزها انتخابات حرة ونزيهة.⁵

من زاوية تحليلية أخرى فإن السيرة الناجحة في الانتقال الى الديمقراطية لا تنتهي الى هذا المآل ضرورة، بل إن النظام الجديد غالبا ما يؤول الى ديمقراطية مقيدة أو محدودة، أي نظاما ديمقراطيا أكثر من سابقه، إلا أنه؛ مع ذلك، لا يعد نظاما ديمقراطيا بالكامل، مثل أنظمة الدول الليبرالية المتقدمة ديمقراطيا. لذا فمن المعقولة التاريخية، بل من الضرورة السياسية احترام بيداغوجية الدرس الديمقراطي التاريخي، أي ضرورة المرور بمراحل أساسية والتدرج فيها. وهو الأمر الذي أصبح يعرف في علم الانتقال الديمقراطي بـ"تعميق الديمقراطية".

طبعاً، ليس هذا إقرار ضرورة بحتمية تاريخية، أو بالأحرى بتاريخانية سياسية معقدة، كما يقر التاريخانيون بذلك، من أفلاطون إلى فريدريك هيغل وكارل ماركس، ولكن نريد التأكيد أن تكريس الديمقراطية وترسيخها في بلد من البلدان، يشترط بيداغوجية انتقالية مناسبة لخصوصية الواقع السياسي لكل بلد، أي يشترط تدرجا مناسباً لديناميكية كل بلد من البلدان السياسية، أو بتعبير مجرد يتطلب تاريخانية خاصة مناسبة.

⁵ غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ص 76.

الاقتراب الأنثرو سياسي :

والتي تهتم بوصف الأنظمة السياسية و تحليلها على مستوى البني و العمليات أو التمثيل و التفاعل خاصة في المجتمعات القبلية التقليدية بمعنى أن النظم السياسية يمكن إخضاعها للتحليل البنيوي مثلما يرى أندري هوريو وفقا لهذا المعني فإن ظهورها كاقتراب مستقل يعد حدثا جديدا بالرغم من أن بدايتها ترسخت في إجراء الدراسات على المجتمعات القبلية أما اليوم فلا توجد حدود للميادين البحثية لهذا الاقتراب إذ تحاول الأنثربولوجيا السياسية ، كما يقول "بلاندي" "blandy" أنه تتجاوز التجارب و المعتقدات السياسية كما تتجه لتأسيس علم لدراسة السياسة ، ينظر إلى الإنسان بصفته إنسانا سياسيا ، كما تبحث كذلك في تحديد خصائص التنظيمات السياسية و تجلياتها التاريخية الجغرافية . والبحث أيضا من زاوية أخرى في الابعاد الثقافية المتميزة من خلال البعد الثقافي الذي يقوم بالتركيز على ان كل سلوك سياسي أو سلوك اجتماعي أو آلية و شكل الخطاب السياسي مرجعه هو بنية و ميزة ثقافية سائدة في ذلك المجتمع .

تحديد المفاهيم الاساسية :

الدولة :

في مفهومها القانوني تعني جماعة من الأفراد يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد و سلطة سياسية محددة.

أما من ناحية المنظور الاجتماعي السياسي فأى تحليل لمفهوم الدولة يحمل إجابة بسيطة و هي أن المواطنين قد ابتكروا الدولة حتى لا تخضع بعضهم لبعض وبالتالي جعلوا من الدولة المركز و الدعامه للقوة التي يحسون بوزنها و حاجتهم إليها ، لأنها تسمح لهم أن ينسبوا للدولة بالخضوع للسلطة دون خضوعهم التام لإرادات أو

رغبات بشرية .وتقوم مهام الدولة بشكل أساسي على البحث على أساس اجتماعي متجانس وبالتالي ضبط الصراع على نحو يتيح لها تدبير الشأن العام .
وهناك من ركز على المفهوم المؤسسي للدولة حيث يرى ماكس فيبر أن الدولة "مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب فيه قيادته بنجاح ، وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه المادي المشروع .

وقد عرفها ايضا عبدالله العروي على أن الدولة لم تعد تعني تلك المدة الزمنية التي يحكم من خلالها مجموعة من الأفراد بل أصبحت تعني المؤسسات التي تجسد السلطة وهذا المفهوم تبلور بشكل جيد عند فرنسيس فوكوياما حين ركز على مفهوم بناء الدولة حيث اعتبر أن بناء الدولة على انه تقوية المؤسسات القائمة و بناء مؤسسات جديدة فاعلة و قادرة على البقاء و الاكتفاء الذاتي و هو بذلك نقيض تحجيمها ، أي تقليص كل من مدى و قدرة الدولة في أن واحد معا تعريفا أيضا مدى الدولة و أفق مجالاتها و أنشطتها و وظائفها المختلفة ، بدءا بتوفير الأمن والنظام و المرافق و الخدمات في الداخل و الدفاع عن الوطن من الغزو الخارجي مروراً بتوفير التعليم و حماية البيئة و إنتهاء بوضع السياسات الصناعية و الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة من الجهة المقابلة ، قوة الدولة قوة قدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات و سن الأنظمة و قوانين ووضعها موضع التنفيذ .

النظام السياسي :

هو مجموع متماسك من المؤسسات السياسية و الممارسات المتعلقة بالسلطة السياسية فالقواعد المتعلقة بالسلطة السياسية، ما هي إلا إحدى عناصر النظام

الاجتماعي، و هذا الأخير حاصل إنتاج اجتماعي أي محكوم بقوانين تتحكم إلى حد بعيد بنماذج هذا الإنتاج.

السلطة السياسية:

السلطة السياسية من منظور علماء الاجتماع تعني أحد أشكال القوة التي توجه الأفراد العاملين في المؤسسات البيروقراطية نحو تحقيق الأهداف العامة و الخاصة التي يصبو إليها الأفراد و المجتمع فالسلطة إذن هي نوع من أنواع القوة تنظم جهود و واجبات الآخرين من خلال الأوامر التي تصدرها لهم ، إذ تعتبر فعالة لكونها صادرة عن أشخاص شرعيين حسب اعتقاد الأشخاص الخاضعين لها فالسلطة الشرعية هي التي تتأثر فعاليتها بالأجهزة التي تعتمد عليها كالفائدة المصلحة المتبادلة المشتركة بين قادتها و الأشخاص الذين يخضعون لأوامرها و متطلباتها.

فالسلطة إذن تشكل تلك الطاقة المحركة لفكرة الحق الذي تجسده و قوتها تكمن في أدق شكل لها و هو ضبط هذه الفكرة باتجاه تحقيقها ، و هذه القوة هي قوة السلطة الممأسسة و تشكل نفوذ الدولة و من هذا يأتي الحكام الذين يخولهم الدستور حق وضعها موضع التنفيذ ليستمدوا السلطة القانونية لقراراتهم منها.

المؤسسات السياسية :

يفيد مصطلح المؤسسة الاستمرارية و الثبات إذن ما أسسه الأفراد من اجل تنظيم علاقاتهم العامة و الخاصة.

و بعبارة أدق فهي توافق متبادل على مجموعة من " القيم التقليدية " التي تجمع بين الكائنات البشرية فيما بينها وبين "عناصر مادية محددة " داخل محيطهم الطبيعي من جهة أخرى".

كما يمكن تعريف المؤسسة على أنها : "مجموعة من الأشكال والانشاءات العقلية والبيانات الأساسية للتنظيم الاجتماعي كما يحددها القانون و العرف المنبثقان عن التجمع البشري".

وهناك من ركز على المقاربة البنيوية والهيكلية للمؤسسة السياسية. و يمكن التذليل بذلك حسب رؤية موريس دوفرجيه بمؤسسة الأسرة و الأحزاب و الحكومة وعلى عنصر سيكولوجي يقوم على شعور الفرد بالحاجة إلى المؤسسات لإشباع حاجاته كما يرى في ذلك موريس دوفرجيه إما من الناحية القانونية فالمؤسسة هي : مجموعة القواعد والبنىات الاجتماعية و السياسية التي تكون غايتها خلف التوازن بين القوى والمصالح المتناقضة داخل المجتمع.

التحول و التغيير:

التحول:

يقصد بالتحول الديمقراطي تلك التحولات التي حصلت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، نحو تبني النموذج الديمقراطي في الحكم ، فيما أطلق عليه بعملية الديمقراطية أو الموجة الثالثة التي بدأت تحدث مع منتصف عقد السبعينات في جنوب أوروبا (اليونان ، البرتغال و اسبانيا) ثم تلاها تحول النظم السلطوية في دول جنوب شرق آسيا من : كوريا الجنوبية ، تايوان و سنغافورة فقد دفع التحول الديمقراطي باحثي السياسات المقارنة إلى إعادة تصنيف الدول طبقا لمواقعها و درجاتها من الديمقراطية فوجدوا أن الدول نهاية القرن العشرين تنقسم إلى :

■ دول الديمقراطيات الراسخة.

■ دول الديمقراطيات الحديثة .

- الدول شبه الديمقراطية التي فيها وسائل ديمقراطية من مؤسسات وانتخابات و لكن تفتقد إلى روح الديمقراطية .
- الدول الديمقراطية سواء البيروقراطية السلطوية و الوراثية الاستبدادية غير أن عملية التحول الديمقراطي لم يكن ايجابيا النتائج بسبب ، المتغير الخارجي في هذه العملية فقد ركزت الأدبيات المتعلقة بالتحول الديمقراطي جل اهتمامها على التغيرات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي مثل : الإصلاح الاقتصادي ، اعتماد أساليب المساومة في الحول السياسي بين القوى السياسية و لاسيما بين المتشددين و المعتدلين وجود مؤسسات قضائية و تشريعية مستقلة ،و تطور الثقافة الديمقراطية و قوة المجتمع المدني .

مع وجود حالات للتحول الديمقراطي حيث يتم خلق نموذج ديمقراطي هجين يحتوي على مكونات الديمقراطية و أخرى سلطوية ، مثل وجود المنافسة و التعددية في الانتخابات ، مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم المساواة في العملية الديمقراطية أنظر نصر عارف إبستمولوجية السياسات المقارنة .

- التغير :

هو صيرورة تجري باستمرار في كل مجتمع ، استجابة لظروف داخلية أو خارجية متغيرة ،من ضمنها العلاقة بين تفاعل المجموعات داخل المجتمع فالبحث التمهيدي يوحي بعدد من التمايزات التي لا بد منها في تحليل أكثر عمقا للعملية التغير والصراع السياسي ،فمن الضروري التمييز بينه التغيرات السياسية و التدريجية والفجائية ،و الصغيرة و الكبيرة السلمية و الضعيفة ، و كذلك ربط هذه الظواهر المختلفة بأسبابها و ظروفها ، وهنالك نوعا من التغير يجري طيلة الوقت ، نتيجة

لتعاقب الأجيال و المنافسة تتأسس التغيرات بين المنافسة و بين الأحزاب السياسية و في التأثير الذي تمارسه على الحكومة بمختلف آليات الحراك الاجتماعي .
و هناك تغيرات سياسية نشأت بثورات و ثورات مضادة و تغيرات حديث سلميا أنظر
جون مينو ، مدخل الى علم السياسة .

تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول اساسية، تركز الفصل الاول حول تطور حقول السياسة المقارنة كخلفية منهجية و ابستمولوجية للموضوع، و ذلك من خلال تتبع تطور الحقول تاريخيا. في اطار المدرسة السلوكية و ما بعد السلوكية. و في اطار التراكم المعرفي لهذا الفصل، تم تحديد مفهوم دقيق للنظام السياسي، و اشكال تصنيفاتها المختلفة.

اما الفصل الثاني فقد تركز حول النهج المفسرة للتحول و التغيير في النظم السياسية، و استتبعا للتفكيك المنهجي و البناء المفاهيمي، تم التطرق الى اربع نهج اساسية مفسرة لديناميات التحول و التغيير في النظم السياسية و تركزت اساسا حول النهج الثقافي و النخبوي و البنيوي الوظيفي و النسقي.

اما الفصل الثالث فقد تركز على تفكيك المفاهيم الاساسية للموضوع الا وهي: التحول الانتقال التغيير، و فك الارتباط بينها، في اطار مقارنة نقدية تسعى الى تحديد المفاهيم تحديدا علميا من شأنه ان يؤدي الى تحليل و تفسير الظاهرة السياسية والاجتماعية بصورة صحيحة.

اما الفصل الرابع فقد خصص لإسقاط المفاهيم النظرية على دراسات حالة فضاء امريكا اللاتينية، و الحالة الجزائرية و يسعى الغرض المنهجي من هذا الإسقاط على

تنزيل المفاهيم على أرض الواقع، و استخلاص الدروس التي تقدمها نماذج مقارنة مختلفة و هذا هو الهدف المنهجي الذي تسعى اليه المقارنة كنهج علمي و عقلي.

الفصل الأول:

السياسات المقارنة:

مقاربة معرفية

تطور حقل دراسة النظم السياسية

عرف حقل النظم السياسية المقارنة منذ نشأته تطورات وتحولات معتبرة ولكن الدارسين والخبراء في هذا المجال العلمي يؤكّدون دائماً على ضرورة التمييز بين مدرستين حملت كلّ واحدة منهما على عاتقها بلورة مواضيع واهتمامات هذا العلم والمقاربات النظرية التي توطّره.

ولكنّه وعلى العموم يمكننا القول أنّ تطور الدراسات السياسات المقارنة يمكن التأريخ له زمنياً بمرحلتين متباينتين؛ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بيد أنّ تجاهل الاجتهادات السابقة في هذا الحقل هو إجحاف في حقّ العلماء والمفكرين السابقين من جهة، وتعامٍ ابستمولوجي يحرمانا من إدراك التطور المعرفي والمنهجي لهذا العلم من جهة أخرى. إذ لا يمكن للباحث إنكار الخبرات السابقة المؤسسة لهذا العلم.

المبحث الاول: تطور حقل النظم السياسية المقارنة

يعتبر أرسطو أول من اهتم بدراسة السياسات الحكومية وفق منهجية علمية مؤسسة (على الأقل إذا اعتمدنا على ما وصلنا من مؤلفات وأبحاث السابقين) حيث قام بجمع 158 دستورا من دساتير دول-المدينة الإغريقية وأخضعها لمقارنة صارمة معتمدا فيها على عنصرين أساسيين هما: مصادر الاستقرار وعدم الاستقرار ووفقا لعدة متغيرات أهمها المعيار العددي (من يحكم هل هو فرد أو فئة أو المجتمع ككل)؛ معيار الغاية والمقصد (أي هل يكون الحكم فيها من أجل تحقيق الخير العام أو من أجل تحقيق المصالح الخاصة والفئوية) ومتغيرات أخرى كالانتماء الطبقي. وليخلص في الأخير إلى أن النظام السياسي المستقر هو المرتكز أساسا على الطبقة الوسطى التي تجمع بين الكثرة العددية نسبيا والمستوى الاقتصادي المتوسط وقدر من التعليم والثقافة وأن الغاية من الحكم لا بد أن تكون بقصد تحقيق العدالة والخير العام وأن التحول إلى الضد أي الاستئثار بالحكم وتغليب المصالح الخاصة، فردية كانت أو فئوية، هو انحراف سياسي وتحريف للطبيعة والغاية التي لأجلها تتأسس الدول. وعليه يمكننا القول أن أرسطو أول من برع في استخدام أسلوب المقارنة لفهم أنماط الحكم في الدول الإغريقية ومقاصدها.¹

وفي عصر النهضة استخدم المفكر السياسي "نيقولو ميكافيلي" نفس الأساليب المنهجية التي اتبعها أرسطو لدراسة طبائع النظم السياسية وطرائقها في الحكم. وفي حقيقة الأمر لم يكن وحده ميكافيلي من اعتمد على الإرث المنهجي والمعرفي لأرسطو، فجلّ مفكّري أوروبا في ذلك الوقت كانوا متأثرين بفلسفة أرسطو

¹ سعادة راغب الخطيب، نظرية النظم السياسية المقارنة، القدس: دار الاصدار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص ص 95،96

السياسية ومقارباته المنهجية وهو ما درجت عليه مختلف المؤسسات العلمية التي لم تستطع التخلّص من الإرث الأرسطي (وهو ما يطلق عليه باللغة اللاتينية la scolastique وهو مفهوم له دلالة سلبية في كثير من الأحيان ولا يرجع السبب في ذلك إلى أرسطو الفيلسوف السياسي المبرز بل هو ناتج بالدرجة الأولى عن التعصّب للفكر الأرسطي الذي شهدته القرون الوسطى والتوقّف عن النظر في السياسة والحكم بمنظور نقدي تجديدي بعيدا عن التقليد الأعمى).²

وبالرغم من تأثر ميكافيلي بالمنهج الأرسطي إلى أنّه اختلف معه في تقديره لمقاصد السياسة والحكم، فميكافيلي الذي يعتبر أب الفكر الذرائعي النفعي مصداقا لمقولته الشهيرة: "الغاية تبرّر الوسيلة" لم يكن على غرار أرسطو مهموما بمسألتي العدالة والخير بل رأى في السياسة دربا من دروب المكر والخداع وفنون الصراع والمغالبة من أجل تحقيق المصالح الشخصية الضيقة للحاكم أو الأمير.³

كما درس "جون بودان" حكومات الدول الأوروبية وقارن بينها من حيث متغير خصائص القوة ومظاهرها⁴ من هنا يتضح ان حقل السياسات المقارنة كحقل معرفي وعملية المقارنة كمنهجية لم تكن وليدة العصر الحديث بل امتدت إلى قرون مضت ومن هنا نتضح أن المنهج المقارن بقدر ما هو منهج بقدر ما هو أيضا عملية عقلية يستخدمها الإنسان للبحث عن إجابات معينة وهذا ما ذهب إليه الكسيس دي توكفيل حينما قال أن العقل لا يستطيع أن يعمل إلا من خلال قيامه بمقارنات.

² جابر عوض، النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق، القاهرة: مطبعة 6 أكتوبر، 2008، ص 5.

³ نصر عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسات المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، عمان (الأردن): المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 15-21.

⁴ سعادة راغب الخطيب، نقس المرجع، نفس الصفحة

تطور حقل السياسات المقارنة في إطار من الديناميات التاريخية المرحلية فكل مرحلة أفرزت مفردات شكلت حاجات ملحة لدى الباحثين للإجابة عن مختلف الأسئلة التي تطرحها النظم السياسية وهي تطور تاريخيا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا... الخ فكان حقل السياسات المقارنة هو المحضن الأساسي لتقديم الإجابات الكبرى للإشكاليات الكبرى.

وقد تكونت رغبة ملحة لدى الباحثين من إعادة النظر في دراسة هذا الحقل من حيث البحث عن أدوات منهجية جديدة تمكنهم من فهم الديناميات الجديدة التي تعرفها النظم ومراكز القوة داخلها ويمكن ان نقول من هذه الزاوية، أن التحول في دراسة النظم السياسية المقارنة في المقام الأول يرجع إلى حالة عدم رضا الدارسين على حالة الحقل ورغبتهم في تطويره⁵، وإن لم يكن هو العامل الوحيد والكاف بحد ذاته لإحداث التحول فهناك عوامل أخرى أهمها:

✓ انهيار الظاهرة الاستعمارية مع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية ومتمثلة في البلدان الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا سواء تلك التي خرجت منهزمة من الحرب أم منتصرة.

✓ ظهور البلدان حديثة العهد بالاستقلال والتي ترتب عنها انتهاء الظاهرة الاستعمارية ومن البديهي أن ازدياد عدد البلدان التي تجري على أساسها المقارنة تؤدي إلى مزيد من الدقة بالنسبة للنظريات المتوصل إليها إذ أنه كلما كثر عدد الوحدات موضع الدراسة كلما كانت النظرية أكثر قدرة على التعبير على الواقع⁶.

⁵ جابر عوض، مرجع سابق، ص41

⁶ جابر عوض ، النظم السياسية المقارنة بين النظرية والتطبيق، القاهرة : مطبعة 6 أكتوبر، ط1، 2009 ، ص 5 .

✓ الصراع الإيديولوجي بين مدارس فكرية متعددة فهناك ما يشبه الإجماع بين دارسي النظم السياسية المقارنة على أن هذا الحقل أستطاع أن يحدث ثورة و انطلاقا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لأنه ساد نوع من الصراع الإيديولوجي سواء على مستوى الأفكار والمدارس أو على مستوى النظم موضع الدراسة والبحث، ففي النصف الثاني من القرن العشرين شهد حقل النظم السياسية المقارنة والعلوم السياسية بصفة خاصة، بل العلوم الاجتماعية بصفة عامة تقليدان أساسيان:

أولهما الليبرالية التعددية وثانيهما الماركسية فقد حدد هذان التقليدان ملامح النظم السياسية في العالم إذ تكاد النظم السياسية تنقسم بينهما وقد أدى هذا التنوع إلى الحيوية والفعالية في حقل النظم السياسية المقارنة نتيجة وجود نظم مختلفة مما فتح الباب أمام المقارنة بينها، لأن عملية المقارنة تقتضي أن يكون هنالك قدر من أوجه التشابه والاختلاف بين النظم موضع المقارنة سواء كانت النظم السياسية كلية (دول وحكومات مثل دراستنا هذه) أو نظما سياسية فرعية مثل (الأحزاب والبرلمانات).

- طبيعة المشكلات والظواهر فقد لا يكون من الضروري إعادة التأكيد على حقل النظم السياسية المقارنة يتعامل مع المشكلات والظواهر الواقعية أكثر مما يتعامل مع الأفكار السياسية أو التاريخ السياسي وهذا ما يجعل باحثي هذا الحقل وعلمائها شديدي الحساسية لتغيرات الواقع وحاجاته، ومن ثم فإن أي منظومة فكرية أو نموذج معرفي أو نظرية أو منهج يجب أن يتم تقويمه من قبل الباحثين لتحديد مدى قدرتها على فهم الواقع وتحليله بصورة ناجعة وفعالة إذ يظل الباحث متمسكا

بأطره التحليلية والنظرية والمنهجية طالما كانت تساعد على فهم الواقع تحليله وتفسيره⁷.

– محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إلى فهم واقع المجتمعات حديثة العهد بالاستقلال لكي يتسنى التعامل معها فأثارت الولايات المتحدة الأمريكية تساؤلا سعت إلى الإجابة عليه وهو إلى أين تتجه هذه البلدان؟ هل إلى تبني النموذج الليبرالي أم الاشتراكي؟

وللإجابة على هذا التساؤل قامت بإرسال بعثات علمية إلى هذه البلدان وقامت بتمويلها لدراسة أوضاع الدول المستقلة حديثا ولم تقم بهذا من أجل تطوير حقل النظم السياسية المقارنة بل قامت بهذا من أجل خدمة أغراضها ومصالحها ومن أشهر الأساتذة والعلماء المفدين "قابريل ألموند" و"ديفيد استون" و"سيدني فيريرا" و"بينهام بول" و"لوشيان باي" و"صموئيل هنتغتون" و"فرت ريجز".

الإجابة على هذا التساؤل المثار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يعني التنبؤ بمستقبل الدول الحديثة العهد بالاستقلال وعليه كان من الضروري بناء النظريات ليست باعتبارها فقط قادرة على التفسير ولكن التنبؤ بمستقبل هذه الأنظمة السياسية مما تولد عليه جملة من الإقتربات سيأتي التطرق إليها في سياق المبحث الثاني من هذا الفصل.

وتجدر الإشارة هنا إلى إجراء مقارنة بين تطور حقل النظم السياسية المقارنة بين المدرستين التقليدية والحديثة فالأولى سادة الحقل في فترة الحرب العالمية الثانية بينما الثانية تبلورت ملامحها مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين:

■ بينما ركزت المدرسة التقليدية على الوصف تجاوزت المدرسة السلوكية المعاصرة الوصف نحو التحليل ولا يفهم من ذلك أنه لم يكن على الإطلاق تحليل في المدرسة التقليدية بل الأمر يعدو أنها لم تركز على التحليل حيث شكل الوصف محورها الأساسي وبطبيعة الحال لا تستطيع المدرسة المعاصرة التحليل إلا إذا سبقه الوصف؛

■ بينما ركزت المدرسة التقليدية على الجوانب الرسمية القانونية الشكلية اهتمت المدرسة السلوكية المعاصرة بالجوانب غير الرسمية؛

■ بينما اتسم نطاق التحليل في إطار المدرسة التقليدية بالمحدودية اتسع نطاق الدراسة المقارنة مع ظهور المدرسة السلوكية فبينما اقتصر عدد الوحدات الدولية التي كانت تجرى المقارنات على عدد محدود من الدول الأوروبية بالأساس في إطار المدرسة التقليدية اتسع نطاق التحليل والدراسة في إطار المدرسة المعاصرة نتيجة تزايد أعضاء المجتمع الدولي على إثر استقلال الكثير من الدول مثل الجزائر المغرب الهند ماليزيا والكثير من بلدان الشرق الأوسط و القارتين الإفريقية والآسيوية؛

■ بينما ركزت المدرسة التقليدية على العناصر الثابتة في النظام السياسي أكثر من العناصر المتغيرة، إذ كان مجمل اهتمامها ينصب على دراسة المؤسسات العريقة. بمعنى كلما كانت المؤسسة مستقرة وراسخة ومتطورة كلما شكل ذلك جاذبية لدراستها، فالتركيز على الجوانب القانونية والرامية يترتب عليه عدم أو أقل تقدير ضعف الحساسية لكل ما له صلة بالتغير والتحول أما المدرسة المعاصرة فقد اهتمت بالجوانب المتغيرة في النظام السياسي ومرجع ذلك هو اهتمامها بدراسة عملية التغير الاجتماعي التي كانت تشهدها البلدان الحديثة العهد بالاستقلال والتي كانت تتسم بتطورات متلاحقة وسريعة ومتغيرة وهو الأمر الذي فرض الاهتمام بدراسة العناصر المتغيرة في النظام السياسي؛

■ لم تهتم المدرسة التقليدية ببناء النظريات ويمكن أن يعود هذا إلى اهتمامها بالوصف وعدم اهتمامها بالتحليل كما أن من الصعوبة الاهتمام ببناء النظريات في إطار محدودية نطاقا لدراسة غير أنه على النقيض من ذلك اهتمت المدرسة السلوكية المعاصرة ببناء النظريات الامبريقية القادرة على التنبؤ مثل نظريات التحديث والتنمية؛

■ اتسمت المدرسة التقليدية بالقصور المنهجي أو عدم الحساسية المنهجية ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم اهتمامها ببناء النظريات فالتركيز على الوصف دون التحليل والاقتصار على دراسة المؤسسات القانونية الرسمية الشكلية فضلا عن محدودية نطاق الدراسة الذي ميز الدراسة التقليدية لا يتطلب أساليب بحث علمية متعمقة ومتطورة، ومن ثم لا حاجة إلى تطوير أدوات منهجية وأخرى بحثية على النقيض من ذلك اهتمت الدراسة السلوكية

المعاصرة في سعيها لبناء النظريات بتطوير مجموعة من الأدوات المنهجية مع بروز مجموعة من النهج والتي سيتم الإشارة إليها في بحث لاحق وبرزها كمدرسة لبحث علمي منظم للأنماط السياسية⁸.

بناء على هذا وفي فترة 1932 ظهرت بعض الكتابات في هذا الحقل من أمثال دراسات "هيرمان فاينر" من خلال كتابه الحكومة الحديثة بين النظرية والتطبيق، وفي سنة 1937 "كارل فريدريك" الحكم الدستوري والسياسة وفي 1938 ادوارد سانت المؤسسات السياسية ولكن الملاحظ حول هذه الدراسات أن اهتمامها كان منصبا على دراسة النظم السياسية الغربية، أي على فضاء واحد وظلت هذه الدراسات تستخدم المقاربة القانونية الدستورية ذو الطابع الشكلي، ومن ثم يمكن القول أن الدراسات التي تناولت النظم السياسية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية تتسم بالسمات التالية:

■ غلبة الطابع الغربي فالنظم السياسية الغربية كانت هي مجال بحث حقل السياسات المقارنة؛

■ غلبة الطابع القانوني الدستوري الشكلي فمعظم الدراسات ركزت على الجوانب القانونية الدستورية في النظم السياسية والتي ارتبطت بدراسة السلط الثلاثة التنفيذية التشريعية والقضائية دون التحليل السيوسياسي لها. ودون الاهتمام بالبنى الأساسية المكونة لها كالأحزاب السياسية جماعات الضغط والمصالح الثقافية السياسية السائدة النخب الحاكمة وطبيعتها؛

جابر عوض، مرجع سابق ص 7.

- غلبة الوصف دون التحليل، فالدراسات بوجه عام لم تكن تتجاوز الوصف إلى التفسير بمعنى أن غياب عنصر تفسير الظواهر السياسية؛
- غلبة الاتجاه المحافظ فكانت نزعة السياسات المقارنة تهتم بما هو ثابت في النظم السياسية وليس بما هو متغير ويتحول بمعنى أيضا أن المقاربة كانت تهتم فقط بالتطور المؤسسي للنظم وما تنتهي إليه؛
- غياب التنظير والاهتمام بالنظريات في الحقل إذ لم تستطع بناء نظرية امبريقية ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية متوسطة أو بعيدة المدى وغياب اختبار الفرضيات أيضا،
- لازم حقل السياسات المقارنة جمودا فكريا إذ لم تتمكن من مواكبة تطورت النهج التجريبي للاستفادة منه وكانت معظم الدراسات ذات طابع وصفي انطباعي وليس تحليلي.

شهد حقل السياسات المقارنة⁹ في أواخر الخمسينات وبداية الستينات تطورا مهما من حيث محاولة توظيف أدوات منهجية جديدة، تتلاءم والتطورات المجتمعية فظهرت مدرسة التحديث والتنمية السياسية وبالأخص في كتابات "غابرييل الموند" حول السياسة في المناطق النامية وذلك من خلال تحليل أقاليم ومناطق باستخدام أداة تحليلية مشتركة وعامة ومقارنة، وفي هذا السياق تم تكوين الكثير من فرق البحث التي تناولت إشكاليات التنمية والتحول في فضاء أمريكا اللاتينية وإفريقيا وعرفت الفترة ظهور بعض الدراسات المهمة بالأحزاب السياسية الجديدة في الدول النامية، مثل نظام الحزب الواحد في جنوب إفريقيا وأحزاب اليسار الديمقراطي في

⁹ Gerardo L Munck , **The past and Present of Comparative Politics** , Working Paper ,October 2006, Kellogg Institute The Heelen Kellogg institute for international Studies. University of Southern California

أمريكا اللاتينية وقد انطلقت هذه الأدبيات من أن الأحزاب السياسية ودور المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والاقتصادية والنقابات... الخ هي حلقات الوصل التي تقوم بالوظائف وتقوم بتوضيح وتجميع المصالح، وهو المدخل النظري الذي تطور فيما بعد في حقل السياسات المقارنة فيما يسمى بالتحليل الوظيفي ومن ثم اعتبر هذا المدخل إحدى أدوات التحديث واعتبرت الأحزاب السياسية، كإحدى الفواعل السياسية سيؤدي إلى من مزيد من التشاركية والتعددية والديمقراطية وهي ضرورية لأداء النظام السياسي وهذا عكس ما كان يتداول في بدايات السياسات المقارنة، من أن المؤسسات هي شكلية فقط ولم يتم التركيز على أدائها الفعلي ومن ثم كان هذا المدخل كأحد الأدوات المنهجية التي ساهمت، في التعرف على مراكز القوة داخل النظم السياسية وعلاقاتها بالمؤسسات.

و بناءا على هذا الأساس فان هذا الاتجاه حدد كيف أن المؤسسات لم تكن تتميز بالكفاءة والفعالية ويجب تغييرها وتم تحديد أن إشكالية الدول النامية هي في غياب مؤسسات التنمية بالمعايير الغربية وفي واقع الأمر أن من بين أهم أسباب تطور المدخل التنموي التحديثي وصياغته كمدخل في السياسات المقارنة هو الحد من جاذبية الأفكار الماركسية والتحليل الماركسي في الدول النامية.¹⁰

¹⁰ محمد زاهي بشسر المغربي، قراءات في السياسات المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، بنغازي: منشورات جامعة قارونس، 1998، ص28

ويوضح الجدول الآتي خصائص المدرستين التقليدية والمعاصرة في إطار دراسة النظم السياسية المقارنة:

المدرسة التقليدية	المدرسة المعاصرة
التركيز على الوصف دون التحليل	تتجاوز الوصف نحو التحليل
التركيز على الجوانب القانونية الرسمية الشكلية للنظام السياسي	الاهتمام بالجوانب الرسمية وغير الرسمية في النظام السياسي
التركيز على الثوابت دون المتغيرات	تهتم بالثوابت والمتغيرات معا
محدودية نطاق الدراسة إذ اقتصر المقارنات على عدد محدود من الدول	شهد اتساعا شديدا في نطاق الدراسة نتيجة دخول أعضاء جدد في المجتمع الدولي شملتها المقارنة
عدم الحساسية المنهجية وقصور في الأدوات المنهجية	حساسية منهجية عالية واهتمام بالأدوات المنهجية
عدم الاهتمام ببناء النظريات وذلك لعدم الحساسية المنهجية وقلة اهتمامها بالتحليل	الاهتمام ببناء النظريات الامبريقية ذات قدرة تنبؤية وتفسيرية معقولة ومتوسطة المدى

المصدر : جابر عوض ،النظم السياسية المقارنة بين النظرية والتطبيق ،2008.

المبحث الثاني: في مفهوم النظام السياسي و تصنيفاته:

يشير مفهوم النظام في الاصطلاح من الناحية الايتمولوجية الى أنه " نموذج معين لتنظيم ما ". كما يعرف أيضا على أنه "مجموعة من المواضيع و علاقة هذه المواضيع مع معطياتها".

والحقيقة ان مفهوم النظام يعبر عن الخوف من الفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والذي شكل واحدا من اكثر الثوابت والاهتمامات في الفلسفة السياسية الغربية ،فغالبا ما اجتذب النظام موافقة غير مشروطة من علماء الفلسفة السياسية ،ويمكن ادراك النظام باعتباره ظاهرة سياسية أو طبيعية فالنظام السياسي يعني الضبط الاجتماعي والذي يتم فرضه من اعلى من خلال نظام للقانون والحكومة ،بهذا المعنى فان النظام مرتبط بأفكار الانتظام والقواعد والسلطة ومن جانب اخر ينشأ النظام الطبيعي من اسفل خلال الاعمال التطوعية والتلقائية للأفراد والجماعات وبهذا المعنى يكون النظام مرتبطا بأفكار كالانسجام والتوازن الاجتماعي ومن هنا تتسبب هذه الاخيرة في نظام اجتماعي تسوده صفتا الاستمرارية والديمومة¹¹.

أما النظام السياسي فنادرا ما نجد له تعريف كاملا كونه يشكل فرعاً من العلوم السياسية و ذلك لاختلاف و جهات نظر الباحثين لما يطرحونه من أفكار ومقاربات متميزة تمايز حقل علم السياسة في حد ذاته لدراسة النظام السياسي.¹²

¹¹ اندرو هايورد، المفاهيم الاساسية في السياسة ، ترجمة: منير بدوي ،الرياض: النشر العلمي والمطابع ،2011، صص 33-34.

¹² ناظم عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة ، عمان (الاردن): دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،ط1، 2009، ص364.

ظهرت تعاريف عديدة للنظام السياسي و بمقاربات مختلفة نسجل منها خلال بحثنا هذا تعريف الأستاذ "روبرت دال " حيث اعتبر أنه النظام السياسي بأنه نمط من العلاقات يتسم بالاستمرار و يتضمن إلى حد كبير علاقات التحكم و النفوذ و القوة و السلطة¹³

أما الأستاذ " مورييس دوفيرجيه" فقد عرف النظام السياسي على أنه الإطار العام للنظام الاجتماعي حيث تنتظم عناصره المختلفة ، فهو يتعلق بصورة خاصة بمجموعة من هذه العناصر و هي مؤسسات السلطة ، جهاز الدولة و سائل عملها وكل ما يرتبط بها¹⁴

"ماكس فيبر" يفسر النظام السياسي على أنه ذلك الذي يضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعينة الحدود بصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة إدارية دائمة .

أما " ابراهيم درويش " فيعرف النظام السياسي على أنه " مجموعة الأنماط المتداخلة و المتشابكة و المتعلقة بعملية صنع القرار ، و منازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الهيئات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية.¹⁵

¹³ –Roberta Dahl, **modern politique analysies** ,(newyork: fit édition perntice –hall-

– p . 1 (199)

¹⁴ مورييس دوفيرجيه ،علم الاجتماع السياسي ،ترجمة :سليم حداد ،بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،2001،ص 277.

¹⁵ ناظم عبد الواحد ،المرجع نفسه ،ص 365.

أما "عبد الله العروي" فيعرف النظام السياسي على أنه مجموعة المؤسسات سياسية التي يمارس من خلالها الحكم¹⁶

"ثروت بدوي" فيعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من القواعد و الأجهزة المتنافسة و المترابطة فيما بينها بين نظام الحكم و وسائل ممارسة السلطة و أهدافها و طبيعتها و مركز الفرد فيها¹⁷

إذن بهذه الصورة يمكن القول بأن النظام السياسي هو مجموع متماسك من المؤسسات السياسية و الممارسات المتعلقة بالسلطة السياسية فالقواعد المتعلقة بالسلطة السياسية ، ما هي إلا إحدى عناصر النظام الاجتماعي ، و هذا الأخير حاصل إنتاج اجتماعي أي محكوم بقوانين تتحكم إلى حد بعيد بنماذج هذا الإنتاج¹⁸

أما " دافيد أستون" والذي يعتبر اول من ادخل مفهوم النظام السياسي الى نطاق التحليل السياسي سنة 1953 فقد عرف النظام السياسي على أنه مجموعة من العناصر المتفاعلة و المترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم بما يعنيه ذلك من أن التغير في إحدى العناصر المتكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر الأخرى ، و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر ، هو النظام الفرعي و على ذلك يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع ، و التي يتم بمقتضاها صنع السياسات

¹⁶ عبد الله العروي ،مجلد تاريخ المغرب ،بيروت :المركز الثقافي العربي ،1996،ص 19.

¹⁷ ثروت بدوي ،النظم السياسية المقارنة ،القاهرة :مطبعة مدبولي :1983، ص 110.

¹⁸ عبد الرضا حسين الطعان ،تركز السلطة السياسية لصالح الهئية التنفيذية ،بنغازي :جامعة قار يونس ،2001،ص 96.

العامة ، و يتكون النظام السياسي من أربعة عناصر هي : المداخلات ،التحويل ،
المخرجات، التغذية العكسية¹⁹

تصنيفات النظم السياسية:

وفي هذا السياق وبالنظر الى توجهات جمهور المفكرين في حقل العلوم السياسية، يميز هؤلاء بين مجموعة من الانماط و الاشكال التي تتشكل عليها النظم السياسية ، والواقع ان انماط واشكال النظم السياسية ما هو الا تدعيم للمقاربات المختلفة التي حددنا من خلالها التعريف المختلفة للنظام السياسي بحكم ان هذا الاخير هو وحدة التحليل الاساسية في تشكيلات النظم السياسية وتفرعاتها المختلفة بأنماطها المتميزة.

لا يستطيع الدارس لحقل النظم السياسية ان يصنف النظم السياسية دون الرجوع الى معايير ومؤشرات علمية وموضوعية ،خصوصا واننا اشرنا سابقا الى التصنيف يقع ضمن دائرة تدعيم المفهوم الاساسي للنظام السياسي وتدعيم مرتكزاته الاساسية. وبحكم التعاريف السابقة للنظام السياسية امكنا تحديد ثلاثة معايير اساسية تجمع بين البنية والمؤسسية والبعد السيكولوجي (سلوك الفرد)، و الوظيفة وهي مرتكزات اساسية لفهم اشكال وانواع النظم وتصنيف النظم السياسية ومن ثمة فقد ميز المفكرون في حقل العلوم السياسية بين ثلاثة معايير اساسية وهي :

اولا : التصنيف بمعيار المؤسسية او البنيوية :

وهي التي تبحث في معايير المؤسسات او بنيويتها ، وعلى البعد التنظيمي للظاهرة السياسية او للنظام السياسي في حد ذاته ، فبالإضافة الى العناصر المكونة للبنية وكيفية تنظيمها والمقصود بها هنا المؤسسات السياسية والاجتماعية ، فإنها

¹⁹ جابر عوض، مرجع سابق

تركز من ناحية اخر على خاصية الاستمرارية ،فمثلا تصنيف النظم السياسية الديمقراطية الى رئاسية وبرلمانية تعتبر تصنيفات مؤسسية وبنوية لأنها تأخذ بعين الاعتبار المؤسسة المكونة للنظام السياسي وطبيعة العلاقة التي تربط هذه المؤسسات

ثانيا :التصنيف بمعيار سيكولوجية الفرد :

هي التي تركز على مدى تأثير العوامل السيكولوجية والذاتية في خصوصية الظواهر التي تصنفها ،وفي هذا السياق ينظر الى الظواهر على انها مجموعة من السلوكيات الذاتية المتداخلة في بعضها البعض.

ثالثا :التصنيف بمعيار الوظيفية :

وهي التي تصنف الظواهر الاجتماعية بناء على الأدوار المتميزة لها والوظيفة التي تقوم بها في المجتمع،، وعلى الاساس يمكن اعتبار تصنيف مونتسكيو للسلطات حسب كل وظيفة منها تصنيفا وظيفيا وكذلك بالنسبة للأحزاب السياسية ،فمثلا تصنيف دوفرليه يعتمد معيار التنظيم اما هيرلي يعتمد معيار العلاقة بين الاعضاء ولوي يعتمد معيار الوظيفة في الحزب .²⁰

ان المعايير المختلفة السابقة تفتح لنا باب النقاش حول انواع واشكال النظم السياسية والتي ستكون بمثابة دعامة اساسية لفهم الديناميات المشكلة للنظم السياسية ، من قبيل المؤسسة البنية ،الوظيفة ،النسق والتفاعل واخير مراكز القوة التي تشكل النظام السياسي في حد ذاته ومن هذا المنطلق يميز جمهور مفكرو العلوم السياسية انطلاقا من التوجهات المختلفة لهم بين مجموع انواع /اشكال النظم السياسية على النحو التفسيري التالي :

²⁰ Jean louis loubet, **intititation aux methodes des sciences sociales**, paris: lharmattan editeur, 2000, p 254

المبحث الثالث: انواع النظم السياسية :

صنفها ادوارد شيلز الى خمس مجموعات :

النظم الديمقراطية السياسية:

وهي التي تتميز بحكم ديمقراطي ومؤسسات تمثيلية وحرية عامة ووجود جهاز تشريعي منتخب عن طريق الاقتراع العام وله دور بارز في مجال التشريع والرقابة ووجود تعددية حزبية وقضاء مستقل وجهاز اداري محترف .

النظم الديمقراطية الوصائية :

وتتسم بوجود سلطة تنفيذية مهيمنة واحزاب محدودة النشاط وشخص او مجموعة اشخاص يفرضون سيطرتهم على الحزب الحاكم وتحجيم دور المعارضة وقوة وارجحية السلطة التنفيذية وتبدو مؤسسات المجتمع المدني متداخلة في توجهاتها مع توجهات النظام السياسي لذا فان ارادة الحاكم وحسن نواياه لها الدور المؤثر في خلق مؤسسات ديمقراطية حقيقية .

النظم الاوليفارشية التحديثية :

وتتسم هذه النظم بوجود مؤسسات فاقدة لممارسة قدراتها و اختصاصاتها وتصبح بمثابة ادوات تعلن موافقتها وتتسم بسيطرة مجموعات على السلطة بمفهوم السيطرة والاحتكار والنفوذ .²¹

النظم الاوليفارشية الشمولية :

وتتسم باعتمادها ايدولوجية معينة اطارا فكريا لها يحدد غايات المجتمع واساليب تحقيقها وتبدو الحكومة وتدخلها في حياة المواطنين واضحة ،ويوفر الحزب المهمين

²¹ ثامر الخزرجي ،مرجع سابق ص154

اطارا للنخبة الحاكمة بالتماسك والتنظيم ، وفي هذا النمط عادة ما يوجد برلمان لا يستطيع القيام بدوره التشريعي والرقابي وفي هذا النمط لا موضع للمعارضة والقضاء المستقل .

النظم الاوليغارشية التقليدية :

وتتسم في الغالب بإسناد السلطة لرأس الدولة عن طريق الوراثة وعادة ما يتم اختيار معاونين من الاقارب او العلاقات الشخصية ولا ينطوي هذا النمط من النظم على برلمان او مؤسسات حقيقية وتحتفظ الجماعات القبلية بقدر كبير من الاستقلال عن الحكم المركزي .²²

من خلال ما سبق يمكننا القول ان تصنيف النظم السياسية يعتمد على ثلاثة مقاربات اساسية مؤسسية بنيوية وسلوكية سيكولوجية ووظيفية ، وهذا يعزز مرة اخرى تعزيز مفهوم النظام السياسي في حد ذاته كمجموع متماسك من المؤسسات السياسية ويعبر من زاوية اخرى على اهمية الوظيفة في النظام السياسي بالمفهوم الايستيني ومن هنا تتضح الصورة التحليلية بشكل اوسع من خلال مقارنة الموضوع بأنماط يكون المعيار الاساسي لها في مدى فعالية وتوسيع دائرة نشاط المؤسسة السياسية .

²² نفس المرجع، ص.60

الفصل الثاني:

النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي

ينبغي علينا ان نشرح في تحليل التحول ،الانتقال ،التغيير في النظم السياسية في اطار النهج المختلفة التي واجهت بها العلوم الاجتماعية بصورة عامة وعلم السياسة بصورة خاصة وحقل السياسات المقارنة بصورة دقيقة هذه الظاهرة وفي هذا السياق يذكر " ادولف سواريز "، ان ما يطلق عليه بالشروط الهيكلية هي بمثابة جسر للنظر في النهج المتعلقة بالثقافية والبنوية والمؤسسية او ما يصطلح عليه بتبعية المسار والنخبوية .

فكان لزاما على دارسي حقل السياسات المقارنة والنظم السياسية المقارنة ، في سعيهم إلى بناء نظريات إمبريقية متوسطة المدى ذات قدرة تنبؤية وتفسيرية معقولة ،في إطار المدرسة ما بعد السلوكية الحديثة ومحاولة منهم لتطوير الحقل المعرفي من خلال تطوير مجموعة من الأدوات التحليلية سعيا منهم لتفسير الظاهرة السياسية والاجتماعية في اطار من الحتمية والتفاعل الحلقي بين مختلف المتغيرات المتحكمة في سيروراتها المختلفة .لتحليل الاداء السياسي الذي ينبغي ان يتسم بقدرة تفسيرية لا سيما عندما نعرف كيف نصله مع القيود الهيكلية والثقافية وهذا ما نسعى الي تحديده في سياق هذا الفصل .

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

المبحث الاول: النهج الثقافي :

يستند ما يطلق عليه بالنهج الثقافي الى تحليل الافكار والمعتقدات والمواقف المشتركة. ويكمن العنصر الاساسي في هذا النهج التفسيري في اعتبار ان الجهات السياسية لا تستجيب مباشرة لمختلف "الحالات"، وانما تفعل ذلك من خلال التوجيهات التي تحل احيانا محل القرارات الموضوعية او العقلانية التي تدرس النموذج الاول و احيانا تكملها، ومن الناحية التفسيرية فانه يمكن القول ايضا ان النهج الثقافي له مخاطر جسيمة من الوقوع في الحتمية، وفي بعض الحالات، من التحول الى طوطولوجيا (تحصيل حاصل) بحته: هنالك ديكتاتوريات عندما لا يكون هنالك ثقافة ديمقراطية وهناك ديمقراطية عندما يكون المواطنون ديمقراطيون، وقد حذر كثير من العلماء مؤخرا من هذه المخاطر، مشيرين الى ان اغلبيّة ديمقراطية في المجتمع لا يمكن ان تكون شرطا مسبقا للديمقراطية، وانما نتيجة ناجمة عن وجود الديمقراطية السياسية لفترة طويلة بما فيه الكفاية¹.

تفسيريا ينطلق أنصار هذا النهج والذي طوره فيما بعد "قابريل الموند" من افتراض أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي، فهو ينطلق من فرضية بسيطة مفادها أنه إذا أردت أن تفهم طبيعة أي نظام سياسي فعليك أن تفهم طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع².

1 نارسيس سيرا، الانتقال العسكري تاملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ط1، ترجمة كوفية مهدي، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016، ص20.

2 جابر عوض، المرجع نفسه، ص 65.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

يعتبر "غابرييل ألموند" أول من أدخل الثقافة السياسية إلى نطاق التحليل السياسي وعرفها على أنها عبارة عن توزيع معين للقيم والأحاسيس و المهارات السياسية والمعلومات، ومثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها و زعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي³.

إذن الثقافة السياسية هي توجهات واتجاهات الغالبية العظمي من أفراد المجتمع صوب النظام السياسي في كلياته وجزئياته وكذلك رؤية الفرد لدوره السياسي وعرف "قابريل ألموند" التوجهات على أنها كل ما هو كامن ودفن في النفس البشرية نتيجة التنشئة فإذا نشأ الفرد في بيئة دينية فإن توجهه سيكون دينيا وبالتالي تتحدد اتجاهاته وسلوكاته في هذا الإطار.

أما الاتجاهات فهي التوجهات وقد عبرت عن نفسها بصورة محددة تجاه موقف محدد ومن ثم فهما مرتبطتين ارتباطا وثيقا، فليس من الغريب إذن أن يقارب "قابريل ألموند" الثقافة السياسية على أنها التوجهات والاتجاهات صوب النظام السياسي بصورة عامة أن إحدى جزئياته أو التوجهات والاتجاهات صوب رؤية الفرد لدوره في هذا النظام.

³ -ثامر كامل الخزرجي، المرجع نفسه، ص 36

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

وفي هذا السياق من التحليل وفي إطار تطوير نهج الثقافة السياسية استند كل من "الموند" و"سيدني فيربا" مستفيدين بذلك من حقل الاجتماع السياسي من خلال "تالكوت بارسونز" و"دوارد شليز" حول مكونات هذه الاتجاهات وهي ثلاثة أنماط:

توجه إدراكي: وينصب حول المعرفة بخصوص النظام السياسي والأدوار المنوطة به، وكذا مدخلات ومخرجات النظام السياسي،

توجه عاطفي: يقصد به مشاعر الأفراد تجاه النظام السياسي ككل أو أي من أجزائه ومكوناته،

توجه تقيمي: ويقصد به الأحكام و الآراء التي يصدرها الأفراد صوب النظام السياسي، والتي تتحدد بناء على إدراكهم ومعرفتهم بالنظام السياسي ومشاعرهم صوبه واستنادا إلى ذلك قدموا ثلاث أنماط من التوجهات السياسية:

التوجهات الضحلة أو الضيقة: وهي تسود في المجتمعات التقليدية حيث لا وجود للأدوار السياسية المتميزة، وحيث لا وجود للتخصص ويمكن للفرد أن يقوم بأكثر من دور أو وظيفة مثل شيخ القبيلة الذي يلعب دور المشرع والحاكم والقائد العسكري ويتسم هذا النمط بغياب توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي أو ضعفها على أساس إدراكي أن النظام السياسي لا يستجيب لمطالبهم.

توجهات الخضوع: ويتسم هذا النمط بدرجة عالية من توجهات الأفراد صوب مخرجات النظام السياسي إدراكا منهم بتأثيرات النظام السياسي القوية على الحياة اليومية والعادية كما يتسم بدرجة محدودة من توجهات الأفراد صوب النظام السياسي إدراكا منهم بضعف قدرتهم على التأثير في ذلك.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

توجهات المشاركة: ويتسم هذا النمط بدرجة عالية من التوجهات صوب مخرجات النظام السياسي وبدرجة عالية من التوجهات صوب مداخلات النظام السياسي نتيجة قناعتهم بالتأثير فيها ومن ثم يظطلع الأفراد بدور فعال ويتراوح تقييمهم لأداء النظام السياسي بين القبول العام والرفض التام لأي من مخرجات النظام السياسي.

في نهاية المطاف خلص أالموند إلى أن أي نظام سياسي هو خليط بين الأنواع الثلاثة من التوجهات السياسية ومن ثم يتبين مفهوم التنمية السياسية والتغيير حسب منظور الثقافة السياسية على أنهما الانتقال من وضع يغلب عليه التوجهات الضيقة وتوجهات الخضوع إلى وضع يغلب عليه توجهات المشاركة، فكلما زادت نسبة هذه الأخيرة كلما ارتفع مستوى التنمية السياسية و العكس صحيح.

بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى النهج الثقافي إلى أنه من الصعوبة القول أنه عديم الفائدة فالتعرف الإجرائي الذي طوره "أالموند وفيربا" في إطار هذا النهج انطلاقاً من مكونات الثقافة السياسية الثلاثة يعد أداة مفيدة لإجراء المقارنات مما يجعل الباحث يميل إلى القول أن اقتراب الثقافة السياسية محدود الفائدة وليس عديم الفائدة في إطار بناء نظرية ذات قدرة تنبؤية وتفسيرية معقولة ومتوسطة المدى⁴.

⁴ جابر عوض، المرجع نفسه، ص 65 .

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

المبحث الثاني: النهج النخبوي:

يعد هذا النهج ذا أهمية كبرى في الدراسات السياسية المقارنة وفي فهم التحول والتغيير في النظم السياسية، وأصبح نهجا مهما للتحليل المقارن لأنه يركز على سلوك فئة معينة من صناع القرار وعلى مراكز القوة الأساسية في النظام السياسي وهو ضروري وكل قدر كبير من الأهمية في فهم ديناميكيات أي تحول أو انتقال أو تغيير في النظم السياسية ولا يركز على الشكل المؤسسي للحكم بل يتجاوز ذلك، فاقتراب النخبة لم يكن وليد المدرسة السلوكية المعاصرة بل هو اقتراب تعايش تاريخيا لفترة طويلة مع الإقترابات التقليدية خاصة النهج المؤسسي القديم⁵.

وضع هذا النهج إطاره النظري في دراسة وتحليل النظم السياسية على يد ثلاثة من علماء الاجتماع الإيطاليين هم "جايتانو موسكا" و"فيلفر دوبارتو" و"روبرت ميتشلو" وإن كان "سان سيمون" أول من وضع الخطوط العامة للتحليل النخبوي حيث نظر إلى المجتمع كهرم توجد النخبة في قمة هذا الهرم منطلقا في ذلك من فرضية بسيطة مفادها أنه إذا أردت أن تفهم طبيعة أي نظام سياسي فعليك أن تفهم طبيعة النخبة السياسية الحاكمة فيه.

ونشير في إطار التحليل أن اقتراب النخبة السياسية قد اكتسب مزيد من قوة الدفع في إطار تحليل الأنظمة السياسية بعد الانتقادات التي وجهت إلى اقتراب الثقافة السياسية.

⁵ غابريل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة: محمد بشير المغربي، (بنغازي: جامعة قارونس، 1996) ص 103.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

كما اشرنا في البداية فإن هذا النهج يركز اهتمامه التحليلي على سلوك عدد معين من صانعي القرار (النخبة السياسية) فهو يشكل تحديا للدراسة التقليدية للنظم السياسية التي تركز على الأبعاد الرسمية-القانونية للحياة السياسية ويشكل أيضا تحديا لاقترب الجماعة التقليدي الذي كان يدرس التنافس بين الجماعات، ومن ثم فهو تحليل شامل يدرس عملية كافة الجماعات الفاعلة في المجتمع على عكس اقتراب النخبة الذي يؤكد على أهمية جماعة واحدة و هي جماعة النخبة.

يرى أنصار هذا النهج إذن أنه بالتركيز على جماعة معينة في إطار النظام السياسي يمكن فهم الحياة السياسية وتتمثل المقولة الرئيسة لهذا النهج في أنه كافة المجتمعات تنقسم إلى شريحتين⁶ : أولئك الذين يحكمون وأولئك الذين لا يحكمون. والتساؤل المطروح بالنسبة لهذه المقولة لماذا الاهتمام بالنخبة دون اللانخبة؟ والإجابة تكمن ببساطة في أن النخبة هي الجماعة التي تمتلك معظم إن لم يكن كل القوة السياسية و هي الجماعة التي تمتلك كل إن لم يكن كل القرارات السياسية الهامة باعتبارها لا تعدو بصفة عامة سوى أن تكون أقلية من الأفراد النشطين سياسيا.

لقد أثار "موسكا" الذي يعد من ابرز رواد التحليل النخبوي مجموعتين من الأسئلة تتعلق الأولى بطبيعة النخبة السياسية وميز بصدد هذا الأساس الذي تستند عليها وضع النخبة في المجتمع بين أربعة أسس: القوة العسكرية "النخبة العسكرية" والمعرفة الدينية والقدرة على التلاعب برموزها "النخبة الدينية" والثروة المادية "النخبة الاقتصادية" وأخيرا التخصص المعرفي "نخبة الجدارة" وهذه الأسس ليست منفصلة عن بعضها البعض وتتعلق المجموعة الثانية من التساؤلات بمدى بقاء النخبة

⁶ جابر عوض، المرجع نفسه، ص ص 67-83

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

وتغيرها وعليه فهو يذهب إلى القول بأنه إذا ما تم فهم التغيير والاستمرارية في النخبة يمكن فهم التغيير الاستمرارية في النظام السياسي⁷.

يمكن القول بأن النهج النخبوي قد حقق تقدم في الدراسات السياسية المقارنة نحو بناء نظرية إمبريقية ذات قدرة تنبؤية غير متكافئة، إذا حقق تقدماً في بعض الجوانب ولا يزال يتعثر في جوانب أخرى.

فبالنسبة للجوانب المتعلقة بالإجراءات البحثية نجده قد حقق تقدماً بخطوات واسعة، فنقطة القوة الرئيسة هو التعميم للتعرف على أولئك الذين بيدهم عناصر القوة السياسية ويسيطرون على عملية صنع القرار وتتركز في يدهم مقاليد السلطة والتعرف على اتجاهاتهم وتوجهاتهم وأهدافهم و ملاحظة أنشطتهم فالتحليل النخبوي قطع خطوة مهمة في فهم السلوك السياسي، وذلك بالتركيز على الفاعلين السياسيين "أعضاء النخبة" الذين يصنعون الدساتير، ويوجدون المؤسسات ويصنعون القرارات بدلاً من التركيز التقليدي على المؤسسات في حد ذاتها.

أما أبرز نقاط الضعف بالنسبة للتحليل النخبوي فتكمن في الإطار المفاهيمي الذي يعتبر دعامة أساسية لأي نهج ودونه لا يمكن بناء نظرية قوية، مهتز إلى حد كبير في اقتراب النخبة إذ هنالك مشاكل مفاهيمية تتعلق بمفهوم النخبة كمفهوم محوري كما تتعلق بالمفاهيم الثانوية الأخرى المحددة للمفهوم مثل القوة، السلطة النفوذ والمكانة.

⁷ ثامر كامل الخرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط. 2004، 1 ص 47.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

بالرغم من الجهود الكثيرة التي تبذل فإنه لا يزال هنالك عدم وضوح مفاهيمي حتى بالنسبة للمفهوم المحوري، وهو مفهوم النخبة في حد ذاته وقد عرف "هارولد لاسويل" "Harold Lasswell" الذي يعد من أكبر باحثي القرن العشرين اهتماما بالتحليل النخبوي فقد عرف النخبة في عام 1935 بقوله النخبة هي القلة التي تستحوذ على أكثر ما يمكن الاستحواذ عليه من عناصر القوة ومع ذلك فقد عاد هو ذاته عام 1965 ليؤكد مع تعدد تعريفات النخبة أنه ليس هناك تعريف واحد كافٍ للنخبة الأمر الذي يؤكد على كبر حجم الاختلاف بين الدارسين حول تعريف النخبة ومع ذلك يعد ضئيلا جدا إذا ما قرن بحجم الاختلاف بينهم حول هذا المدى الذي يمكن لأعضاء النخبة أن يمتلكوه مثل القوة والسلطة والنفوذ والمكانة فهناك تباين بين الدارسين حول ذلك القدر من هذه العناصر أو هو تجميع لهم بحيث بموجبهم يجعلون شخصا ما عضوا داخل هذه النخبة أو لا يجعلوه.

أما العيب الأكثر بروزا في النهج النخبوي فهو استحالة دراسة المجتمعات التي تتسم بالتغيرات الثورية ويرجع ذلك إلى طبيعة المنظور الذي ينطلق منه النهج النخبوي ويركز كل اهتمامه على النخبة ويكاد يهمل اللانخبة أو الجماهير بما يحول دون فهم التغيرات الثورية التي تحدث بفعل هذه الأخيرة بحكم التعريف وهو ما يجعل هذا الاقتراب في دراسة الحياة السياسية غير كافٍ لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية في عصر يتسم بالتغيير الثوري، وذلك لأنه يقلل من دور اللانخبة وينظر إليها باعتبارها فئة هامشية ومن ثم لا يهتم لا بتوجهاتها ولا اتجاهاتها المسؤولة بطبيعة الحال عن التغيرات من أسفل على مستوى الجماهير.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

بالرغم من ذلك فإن نهج التحليل النخبوي قدم إسهاما في دراسة التغيرات التي تحدث من أعلى، أي عمليات التحديث والتنمية والتغيير في النظم السياسية وتحولها وهو ما يمكن إرجاعه إلى المنظور الذي ينطلق منه، والذي يركز اهتمامه على النخبة وبالتالي فهم اتجاهات وتوجهات أولئك الذين هم في أفضل المواقع لتشكيل وتوجيه والتحكم في عملية التغيير انطلاقا من سيطرتهم على عناصر صنع القرار⁸.

يساعدنا النهج النخبوي في هذا البحث على تفكيك مفهوم النخب ضمن مجالات جغرافية وثقافية مختلفة في بلدان شمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية و أمريكا اللاتينية. و تجاوز ذلك الانقسام الحاصل بين مفاهيم: النخب من الجنوب و نخب الشمال ، بناء النخبة، وتحول أو إعادة تحويل النخب ، سوف نهتم خلال تحليل مفهوم النخب و ادوارها في هذه المجالات الجغرافية باثر النظام العالمي حيث نتجاوز علاقة النخبة بالدولة من خلال النظر في المقاييس المتداخلة والحركات والتغيرات والتحولات في مجتمع مدني عالمي حيث المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأسواق الاقتصادية والدولة يعيد تشكيل دور ومكانة النخب. نقدم أيضًا نهجًا متعدد التخصصات (التاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع والجغرافيا والعلوم السياسية والأنثروبولوجيا) على أنواع مختلفة من النخب (السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والعسكرية والدينية) من أجل فهم العلاقات بين المجالات الاجتماعية المختلفة.

⁸ جابر عوض، المرجع نفسه، 85-106

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

كما نحلل العلاقات بين المجالات والممارسات الوطنية والمحلية والفردية لمجموعات المصالح وجماعات الضغط المختلفة. وبهذا المعنى، فإن الفكرة هي التفكير في الأنظمة السياسية ليس من خلال دراسة المؤسسات السياسية فقط، ولكن من خلال علم اجتماع التبادلات في السياسة *une sociologie des échanges en politique* (تكوين النخب، وأنماط الاختيار والتعيين والمنافسة)⁹. و الانشغال بالمسائل الآتية: ما مدى استقلالية النخب عن الدولة؟ كيف يتم إعادة تحويل الموارد (الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية)؟ هل من المناسب الحديث عن نخب ما بعد الاستعمار؟ ما هي التغيرات في مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والتغيرات في الأنظمة؟ ما هي استراتيجيات البقاء أو إعادة التحول ؟ كيف يتم تقسيم مجال الهيمنة؟ كيف يتم بناء مجال السلطة و تحويله؟ و سيتم ذلك من خلال التركيز على تحليل مواقف مختلف النخب في مجال السلطة، و تسليط الضوء على آليات الإنتاج المشترك للنشاط السياسي.

يشجع النهج النخبوي على تحليل تشكل وهيكل المجالات الاجتماعية والفضاءات السياسية الوطنية ، من حيث العلاقات بينها والتفاعلات و للتطورات والانقسامات التي تعزز قضايا: الأزمات ، والأنظمة الاستبدادية ، والانقلابات والعمليات الثورية). لذلك، فإن تسليط الضوء على هذه العمليات لا يتم تحليلها - على مسافة من النصوص القانونية أو الخطابات الرسمية فقط. و هذا هو دور النهج النخبوي.

⁹ Anastasia Giardinelli , Repenser les élites et le pouvoir : formations, circulations et mutations », Séminaire, Calenda, Publié le jeudi 15 février 2018, <https://calenda.org/433875>.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

كل هذه العوامل تمثل إمكانات تجعل من نظرية النخبة مدخلاً أكثر صلاحية لتحليل و فهم النظم السياسية المنتقلة ديمقراطياً ، فالواقع السياسي لهذه الدول يؤكد باستمرار على أهمية و محورية دور النخبة الحاكمة في هذه النظم ، ومن ثم كان تحليلها يمثل مفتاح أساس لفهم هذه النظم و العمليات المتعلقة بها ، رغم أن نظرية النخبة تقيم الجماهير على أنها إلى حد كبير سلبية و لا مبالية و أقل دراية و أن النخب غالباً ما تتلاعب بعواطف الجماهير و مشاريعها ، أكثر مما تتأثر بها ، فالاتصال بين الجماهير و النخب يتجه من الأعلى إلى الأسفل ، فالانتخابات و المنافسة الحزبية وإن احترمت قوائمها لا تمكن الجماهير من الحكم ، و تظل قيمتها الوحيدة رمزية، تربط الجماهير بالنظام السياسي بإعطائهم لحظة الانتخابات دوراً يلعبونه ، وحزباً ينتمون إليه فحسب . فنظرية النخبة تؤكد مقولة " السياسة العامة تعكس مطالب الشعب " خرافة أكثر منها حقيقة حتى في التجمعات الديمقراطية، فالناس بطبعهم لا يبالون بالشأن العام و أقل دراية بالسياسة العامة، فالنخب هي التي تشكل رأي الناس في الموضوعات السياسية و قضاياها أكثر من أن يشكل الناس رأي النخبة في الواقع .

المعطيات المنهجية لنظرية النخبة

تعتبر نظرية النخبة واحدة من نظريات المرحلة الانتقالية ما بين التقليدية والسلوكية، وإن كانت قد استطاعت الاستمرار والحفاظ على الحيوية المنهجية والاقتدار التحليلي طوال المرحلة السلوكية وما بعدها . وذلك لما تتميز به من إصابة في تحديد المدخل المناسب لفهم النظم السياسية وتحليلها.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

وفي هذا السياق لن ينصرف البحث إلي تقصى نظرية النخبة ورصد تطوراتها وإسهامات روادها، وإنما سيقصر البحث على تحديد المحددات والمعطيات المنهجية التي تقدمها هذه النظرية وذلك عبر النقاط التالية¹⁰:

تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها

تنطلق نظرية النخبة -مثل التحليل الطبقي ونظرية الجماعات -من افتراض أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة لظواهر و عليه لا يمكن فهمها في ذاتها وإنما يتم فهمها من خلال تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، لأن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي. وإذا نظرنا إلي التحليل الطبقي- الذى مثل الأساس الاستمولوجي لنظرية النخبة- نجد أن الظاهرة السياسية متغيرا تابعا لعوامل وعلاقات الإنتاج، كذلك الحال في نظرية النخبة لا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا من خلال فهم المجتمع والدولة ، وتحليل البنية الاجتماعية القائمة على افتراض وجود جماعة صغيرة تسيطر على أفيها القوة، ومن فى تشكل الظاهرة السياسية وتحدد أبعادها، ومن تم فإن التحليل العلمي لا بد أن ينصب على هذه الجماعة ويعتبرها المدخل الأنسب لفهم وتحليل العملية السياسية والنظام السياسي في النظريات الأخرى في حقل السياسة المقارنة، مثل البنائية ≠ محملة وبذلك تختلف نظرية النخبة عن الوظيفية والنظم وصنع القرار.. ، حيث أن هذه النظريات تنطلق من التسليم باستقلالية الظاهرة السياسية وإمكانية فهمها وتحليلها بالاعتماد فقط على بنيتها الداخلية وتفاعلاتها الذاتية وطبيعة العلاقة بين مكوناتها.

¹⁰ نصر محمد عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية (الإمكانيات والإشكالات)، ورقة مقدمة في المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان النخبة السياسية للباحثين الشباب، 1996 ، ص 03.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

التقسيم الأفقي التراتبي للمجتمع:

يقترّب منظور النخبة- مثل رواد التحليل الطبقي- من المجتمع على أساس أنه بنية هيراركية مقسمة أفقياً إلى مراتب أو طبقات أو درجات بناء على معايير معينة قد تكون اقتصادية أو غير اقتصادية، ولكنها في جميع الحالات لا تعترف بالتقسيم الرأسي إلى أعراق وأجناس وأديان وجماعات أثنية وأقاليم، حيث يرى منظور النخبة والطبقة أن هذه التقسيمات لا تؤثر في بنية المجتمع من الزاوية الأفقية، على أساس أنه مقسم إلى مراتب ودرجات يسودها منطق الصراع والتنافس حيث أن بعضها يحكم والآخر يحكم، وهذا الصراع هو الذي يحدد محتوى واتجاه العملية السياسية، ومن ثم فلكي نفهم النظام السياسي لا بد من تحديد طبيعة وهيكل التقسيم الأفقي للمجتمع ونوع أو نمط العلاقة بين المراتب العليا والدنيا والخصائص الأساسية للفئة الحاكمة.

تركز القوة في يد أقلية وعدم انتشارها في المجتمع:

حيث تعتبر النخبة والتعددية طرفي نقيض من الناحية المعرفية، فالنخبة ترى أن القوة المجتمع مركزة في جماعة واحدة، بينما ترى التعددية بتوزع القوة وانتشارها وتشتتها بين الأفراد، وإن كان هذا التوزع غير متساو، إلا أنه لا يعدم أي فرد في المجتمع أن يجد وسيلة يؤثر بها على النظام السياسي، لأنه يمتلك بعضاً من عناصر القوة.

ان هناك دائماً أقلية مسيطرة على قمة الدولة و المجتمع:

حيث يجمع مختلف محللو النخبة على أن هناك دائماً أقلية أو جماعة صغيرة تسيطر على البناء السياسي للمجتمع، وإن اختلفوا حول المفاهيم التي توصف بها هذه الجماعة وحول عددها وتكوينها الداخلي، وحول مصادر قوتها وكيفية حفاظها على بقائها واستمرارها¹¹.

¹¹ نفس المرجع، ص. 04.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

المبحث الثالث: النهج المؤسسي

ظهر هذا النهج كرد فعل للنهج التاريخي من ناحية، والنهج القانوني من ناحية أخرى، حيث انطلقت المقولة الرئيسة لهذا النهج من أن الظاهر السياسية محل الدراسة هي أكثر من مجرد أبعاد قانونية ودستورية، بل تتعداه الى البحث في مراكز القوة والطاقت المؤثرة في النظم السياسية ، ومن ثم حدث تحول في محور التركيز، وأصبح الاهتمام منصبا على دراسة المؤسسات السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية، ثم دراسة القوى و الوظائف الخاصة والنظم الانتخابية والأحزاب السياسية والبيروقراطيات والبنى الاجتماعية .

وهذا الاقتراب يعد شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة السياسية محل الدراسة من خلال التركيز على جملة عناصر منها:

كيفية تكوين المؤسسة،

الهدف من وجود هذه المؤسسة،

مراحل تطورها ونموها،

الوسائل التي تستطيع من خلالها أن نحافظ على بقائها،

الطريقة التي يتم تجديد الأفراد في المؤسسة،

البناء الداخلي والهيكل الخارجي،

علاقة هذه المؤسسة بالمؤسسات الأخرى،

المدى الزمني الذي تستطيع المؤسسة أن تمارس عملها،

وظائف وأهمية المؤسسة¹².

¹² نصر عارف، إستمولوجيا السياسة المقارنة - النموذج المعرفي - النظرية المنهج، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط10، 2002) ص 204 .

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

وتأتي أهمية هذا النهج في كون أن النهج المؤسسي والمؤسسة ووجودهما ضروريان، في حالات التعبئة الاجتماعية ذلك أن النظام السياسي ليس بمقدوره استيعاب التغيير السياسي للفئات الجديدة في المجتمع، إذا لم يعد يمتلك القوة في بناء المؤسسات التي تستطيع استيعاب تلك الحركية الاجتماعية كما أن أشكال التحديث الاجتماعي والاقتصادي تتطلب بصورة عامة العمل في إطار بناء المؤسسات، التي تعكس انتقال المجتمعات نحو التحديث وتشمل وظائف هذه المؤسسات التنسيق بين الفاعلين الاجتماعيين وتنظيم التبادل بين مصادر الأفراد وتحديد الأهداف الاجتماعية المشتركة ويمكن تحقيق هذه الوظائف المؤسسية بمؤسسات حديثة تتسم بالمرونة مع تحديد قواعد جديدة للحياة السياسية و المباشرة ببناء المؤسسات الإدارية والعمل على تطوير قوانينها العامة ويؤكد "صامويل هانتغتون" من هذا المنظور على العناصر التالية:

أهمية بناء إخضاع بناء المؤسسات وعملها للتخطيط لتجنب ما يطلق عليه بانعدام التوازن المؤسسة سواء التوازن المكاني أو التوازن الوظيفي،

أهمية أن يتسم النظام السياسي المبني على المؤسسات بقدرة عالية على التكيف، بمعنى القدرة على مواجهة التحول وصيانة البقاء والتجدد عبر المراحل التاريخية،

أهمية أن يكون النظام السياسي متميزا بالتعقيد المؤسسي أي عدم خضوعه لمؤسسة واحدة بعينها.

تستند إقامة نظام المؤسسات على قدر من الاستقلالية الذاتية للبنية السياسية، استقلالية الدولة بالقياس للقوة الاجتماعية والاقتصادية، كذلك الأحزاب استقلالياتها عن أصولها الطبقية والاجتماعية إذا تتحول إلى قوة دفاع عن مختلف الطبقات والفئات لذا يفترض أن يكون بناء النظام السياسي باستمرار على أساس الاستقلالية

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

والحياد وأن يضم الجهاز الإداري عناصر كفاءة تعمل على تدبير الصالح العام¹³.
أما التيار الفكري المسمى المؤسساتية الجديدة فيركز على أهمية المؤسسات وعلى دورها و تأثيرها في السياسات انطلاقاً من اعتقاد راسخ بأن بنية المؤسسات السياسية تؤثر في عمل الحكومات و في كيفية قيامها بهذا العمل .

لكن يتمسك أنصار المؤسساتية الجديدة بنصرة مستجدة للمؤسسات بعيداً عن الطرح الكلاسيكي الذي يركز على المؤسسات الرسمية فقط كالهياكل العمومية والأجهزة الحكومية . تعتبر المؤسسات في النظرة المؤسساتية الجديدة مجموعة قواعد ومعايير و قيم وأدوار ومعتقدات مستقرة و دائمة داخل جماعة يعاد إنتاجها باستمرار. بما يؤثر على سلوك الأفراد ويشكل مجموع الأنماط و الممارسات التي تتأسس وتتجسد في قيم لها معنى، فهي بالإضافة إلى الأدوار والاستراتيجيات و الأشكال التنظيمية التي تبني السلوك هي أيضاً الثقافات و المعارف التي تحيط بالأدوار.

يستند النهج المؤسسي الجديد على المؤسساتية التاريخية L' Historique institutionnalisme، و المؤسساتية الاجتماعية institutionnalisme، لتأليل التحول والتغيير في النظم السياسية و ذلك بالتركيز على الإجابة على إشكاليتين أساسيتين هما:

مدى تأثير المؤسسات على سلوك الفاعلين واستراتيجياتهم وتفضيلاتهم وهوياتهم وعلى طبيعتهم وحتى على جودهم نفسه ، والتطور المؤسسي، وتدفع بالباحث للتساؤل حول أصول وخصائص المؤسسات ما الذي يحدد إمكانية ومسار التغيير المؤسسي المحتمل.

¹³ ثامر الخزرجي، المرجع نفسه، ص 154 .

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

تسعى المؤسساتية التاريخية للإجابة على ثقل الاختيارات المتخذة في الماضي في مختلف تجارب الانتقال الديمقراطي، و تأثير المؤسسات في القرارات الحالية . الانشغال الاساسي لأصحابها هو كيف و لماذا طورت المجتمعات مؤسسات مختلفة؟ كيف تقوم المجتمعات في هذه المؤسسات بصياغة نماذج معينة من الخطاب و العمل السياسي. فالمؤسسات في هذه المقاربة هي مفهوم قادر على تفسير تطورات الانظمة والمجتمعات. و تعتبر التبعية للمسلك من المفاهيم الاساسية للمؤسسية التاريخية .

من ابرز المفاهيم التي اعتمدنا عليها في هذا الاقتراب مفهوم: مفهوم التبعية للمسار
: Path Dependency

ويشير إلى أن خيارات الفاعلين تتحقق عندما تتكون المؤسسات أو السياسات، و لهذه الأخيرة تأثير مقيد يمتد اثره إلى المستقبل. و يحدث ذلك نظرا إلى أن المؤسسات أو السياسات لها القابلية للسكون و عدم الميل للتغيير. لذا فبمجرد تكون مسار محدد - للسياسات أو المؤسسات - فإن تغييرها إلى مسار آخر يتطلب جهدا كبيرا، وهذا يعني أهمية تأثير التاريخ. وعندما تحدث إعادة الإنتاج أو التغيير، فإنها تقع لأسباب طارئة ومن جانب فاعلين آخرين لم يشاركوا في تكوين المؤسسة أو السياسة أو العمل على المحافظة عليها.

قد يتم إعادة إنتاج المؤسسات بسبب الاعتماد في تغيير تبعية المسار على قانون الغلة المتزايدة المأخوذة من الاقتصاد، و يقوم القانون على أن المسار بمجرد تكونه يصعب تغييره نظرا للتكلفة الكبيرة المصاحبة لذلك، و استخدام تغير هياكل القوة بدلا من الغلة المتزايدة في التفسير يقلل من النزعة الحتمية الموجودة في الأنموذج، لذا فإن التغير في هياكل القوة في النظام يفسر التحول في المؤسسات أو

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

إعادة إنتاجها. فالمؤسسات الاجتماعية تعكس توزيع القوى في المجتمع، وهذا التوزيع هو الذي يجعل الفاعلين الأكثر قوة يفرضون مصالحهم المؤسسية على الفاعلين الأقل قوة.

يستند هذا النهج في تفسير عملية الانتقال الديمقراطي إلى التغيير التاريخي طويل المدى في بنى القوة و السلطة في المجتمع ، بافتراض أن التفاعلات المتغيرة لهذه البنى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، تنشئ قيودا و فرصا تدفع النخب السياسية و غيرها من الفئات في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية ، بينما يكون المسار مخالفا في حالات أخرى.

" و يمثل كتاب "بارنجتون مور (Barrington Moore) بعنوان "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية و الديمقراطية سنة 1966، (Social Origins of Dictatorship and Democracy) " الدراسة الكلاسيكية في هذه المقاربة¹⁴ ، و التي حاولت تفسير اختلاف المسار السياسي الذي أخذته فرنسا ، إنجلترا ، و الولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) ، عن مسار اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية) ، و اتجاه روسيا و الصين (الثورة الشيوعية) ، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية إلى صناعية حديثة بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين ، و اعتمد "مور" على مقارنة تاريخية بين هذه البلدان على أساس التفاعل بين أربع بنى متغيرة للقوة و السلطة، ثلاث منها طبقات اجتماعية، الفلاحون ، ملاك الأرض أو الأرستقراطية، و البرجوازية الحضرية، أما البنية الرابعة فتتمثل في الدولة و الديمقراطية في هذا الطرح هي نتاج التوازن بين مختلف القوى الاجتماعية

¹⁴ يوسف الشويري ، الشورى و الليبرالية و الديمقراطية في الوطن العربي : آليات الانتقال ، في علي خليفة الكواري محررا ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

المتصارعة ، التي تسعى وفقا لمصالحها الاقتصادية و استجابة لمحددات بنيوية إلى رسم استراتيجية تتيح لها الحصول على السلطة.

إجمالاً يمكن القول أن المسار التاريخي للديمقراطية تحدده وفق هذه المقاربة البنى المتغيرة للقوة الطبقة ، و الدولة ، و القوى الدولية و عبر القومية ، المتأثرة بالتنمية الرأسمالية ، و ليس مبادرات و خيارات النخب الخاضعة في حد ذاتها للقيود والفرص البنيوية، و من البنى المجتمعية المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي خارج حسابات القوة و السلطة البنية الثقافية ، إذ يؤكد كثير من الباحثين على متغير الثقافة السياسية ، كما يشدد البعض على غرار "سنايدر (R. Snyder) على أهمية المؤسسات السياسية التي لم تلق الاهتمام الوافي من قبل الدارسين لعملية الديمقراطية من قوانين انتخابية و قواعد دستورية و نظم حزبية و يجادلان بأن الطبيعة المؤسسية القائمة بالإضافة إلى القوى البنيوية الاجتماعية الاقتصادية لها تأثير مهم على قدرات و سلوك الفاعلين السياسيين .

يلتزم مدخل المؤسسية التاريخية دراسة حالات الانتقال الديمقراطي ، و ذلك لأنه استخدم في دراسة عدد من الثورات، الأمر الذي يُمكن الدارس من المقارنة بحالات تاريخية مشابهة، ثانياً، إن المدخل يتميز بقدرته على دراسة حالات محدودة لا تتكرر كثيراً مثل الثورات، و لا يكون استخدامه فعالاً في الدراسات التي يكون مجتمع البحث فيها كبيراً ويتطلب البحث اختيار عينات، و استخدام الاستنتاج الإحصائي، ثالثاً، هناك دراسات استخدمت مدخل المؤسسية التاريخية لتفسير التغييرات التي جرت في مناطق أخرى من العالم النامي، مثل أمريكا اللاتينية، وهذا يساهم في عقد بين المنطقة العربية و مناطق أخرى في العالم النامي. إن المسارات التي اتبعتها الثورات في عدد من الدول العربية مثل: مصر و ليبيا و تونس مختلفة،

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

و هذا من شأنه أن يمكن الدارس من تفسير التقارب و الاختلاف في المخرجات، والبحث عن ناظم رابط يفسر تلك الحالات، كما يمنع من الوقوع في مزالق الاختزال أو التعميم التي لا تراعي الاختلافات المجتمعية. و يمكن ان نعتمد كذلك على وسائل التاريخ المقارن ووسيلة التحليل داخل الحالة.

أما المؤسسة الاجتماعية :

فإنها تساعدنا في تفسير كيف ان المؤسسات نشأت للاستجابة الى نمط واسع من القيم المتداولة وتعزيز الشرعية الاجتماعية. و كيف ان الذي يحرك المؤسسات ايضا هي مجموعة من الممارسات الثقافية . فالمؤسسات تتضمن مجموعة من النظم الرمزية والادراكات و المعايير الاخلاقية التي تحدد السلوك الانساني و من ثم فهذه المدرسة تعيد الربط بين مفهوم المؤسسة والثقافة بوصفها مؤسسة في ذاتها.

وتتحدد حسب هذا المنظور التنمية السياسية والتحول التغيير في النظم السياسية من خلال عدسة النهج المؤسسي ، فإذا كانت البنية المؤسسية ديمقراطية فإنها تضمن التحديث والتنمية أما إذا كانت غير ديمقراطية فهي تعمل على تطوير قدرات الانضباط الاجتماعي ومركزية التوجيه السياسي والتعبئة الإيديولوجية مع عدم ضمان الحقيقة في صنع القرار.

وقد وجهت عدة انتقادات للنهج المؤسسي أهمها عدم قدرته على بناء نظرية إمبريقية ذات قدرة تنبؤية مقبولة ومتوسطة المدى فالتنظير تقريبا كان معياريا مع غلبة الطابع الوصفي حيث تم التركيز على الوصف الدقيق لتفاصيل النظام السياسي محل الدراسة، ووصف المؤسسات السياسية من خلال عرض الأسماء والتواريخ

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

والأحداث والوثائق مع غلبة الطابع المؤسسي القانوني حيث يكون الاهتمام فقط للمؤسسات الرسمية والمحددات القانونية والدستورية لها¹⁵.

¹⁵ نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، المرجع نفسه، ص ص 206-207 .

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

المبحث الرابع: النهج البنيوي الوظيفي:

لم يكن سهلا في البداية التعرف على البنيوية كمدرسة فكرية او كتيار فكري، ففي نهاية الخمسينيات كان مفهوم "البنية" مفهوما عاما جدا و متداولاً في كل الدراسات في مجال العلوم الإنسانية . ان ظهور هذا التيار الفكري كان في الواقع نتيجة لجهود العديد من الدراسات و الابحاث في مجال العلوم الطبيعية وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا وعلم النفس ، الاقتصاديون والمؤرخون والمنظرون الأدبيون واللغويون والفلاسفة. هذا ما اكده ميرلو بونتي في مقال ظهر عام 1960¹⁶ يؤكد فيه على حقيقة أن "البنيوية" أصبحت جراء ذلك قضية فكريه او رهان فكري، ليس فقط نتيجة تعددية الاختصاصات التي تشملها بل كونها تحولت الى تيار فلسفي بامتياز.

لقد قام كل تخصص بناء على مساره التطوري كتخصص ، بمنح مفهوم البنية مكانة مميزة ضمن حقله المعرفي، من خلال منحه تعريفا محددا بدلات البحث ضمن الحقل (في علم الأحياء ، في علم الاجتماع ، في الرياضيات في علم اللغة في الأنثروبولوجيا ...)، لم تكن مفاهيم "البنية" بالضرورة منسجمة في مختلف هذه الحقول، و ليست بالضرورة متشابهة، فهي ترتبط بنوع من العقلانية (المعرفية) غير المتجانسة بالضرورة.

بالإضافة الى علم اللغة فظهرت البنيوية في مجال علم الاجتماع وهذا عند كل من كلود ليفي شتراوس ولوي التوسير الذين قالوا: أن جميع الأبحاث المتعلقة بالمجتمع، تؤدي إلى بنيويات، وذلك أن المجموعات الاجتماعية تفرض نفسها من

¹⁶ Genres et Notions littéraires. Encyclopédia Universalis/ALBIN MICHEL 2° Édition , (2001).

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

حيث أنها مجموع وهي منضبطة ذاتيًا، وظهرت في مجال علم النفس وهذا عند كل من ميشال فوكو و جاك لاكان حيث وقفا ضد الاتجاه الفردي في مجال الأساس والإدراك . وبانتقال المنهج البنيوي من اللغويات إلى الأنثروبولوجيا على يد ليفي شتراوس، ونتيجة النجاح الكبير الذي انطوى عليه هذا الانتقال، ، تتابع انتقال البنيوية إلى ميادين وعلوم أخرى، حيث كان "جاك لاكان" Jacques (1901 – 1981) Lacan رائدًا للبنيوية في التحليل النفسي، و"رولان بارت" (1915 – 1980) Roland Barthes في النقد الأدبي، و"جان بياجيه" Jean (1896 – 1980) Piaget من خلال نظريته البنيوية في المعرفة، و التي كان لها الدور الأكبر في انتقال البنيوية إلى ميدان التربية، وغيرهم الكثير. وهكذا، نجحت البنيوية في فرض نفسها على مجالات عدة كاللغة والأدب والأنثروبولوجيا وعلم النفس وكافة العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، بما في ذلك العلوم السياسية.

مع ذلك ، فإن ما يسمى عادة "البنيوية" هو بالضبط هذا النزعة التي أدت في نهاية الخمسينيات إلى نوع من التقارب في البحوث في العلوم الإنسانية. لهذا السبب ، يمكننا أن نتحدث منذ الستينيات عن "البنيوية" المعجمة "التي ستجد لنفسها في وقت لاحق ، تطورات في علم اللغة منذ ان طرح F. de Saussure مصفوفة من الأسئلة المناسبة للتجديد مشاكل قديمة، لم يرغب أي من الكتاب الرئيسيين في المجال البنيوي في تقييد البنيوية بالموقف المعرفي أو بمجموعة من القواعد المنهجية التي تكون ثابتة ونهائية و بالإجماع¹⁷.

¹⁷ Ibid ,p.1

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

جان بياجه يقدم لنا تعريفاً للبيئة باعتبارها نسقاً من التحولات : " يحتوي على قوانينه الخاصة، علماً بأن من شأن هذا النسق أن يظل قائماً ويزداد ثراءً بفضل الدور الذي تقوم به هذه التحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق أو أن تستعين بعناصر خارجية، وبإيجاز فالبنية تتألف من ثلاث خصائص: هي الكلية والتحولات والضبط الذاتي" .

إذن نلاحظ مما سبق أن جان بياجه لا يُعرّف البنيوية بالسلب، أي بما تنتقده البنيوية؛ لأنه يختلف من فرع إلى فرع في العلوم الحقة والانسانية، فهو يُفرّق في تعريفه للبنية بين ما تنتقده وما تهدف إليه .

وقد اختلف الدارسون والنقاد في تبيان مفهوم البنيوية كما ذكرنا سابقاً، حتى البنيويون أنفسهم نجدّهم يوردون لها تعريفات مختلفة ، وهي في معناها الواسع "طريقة بحث في الواقع، ليس في الأشياء الفردية بل في العلاقات بينها" وهذا ما ذهب إليه جان بياجه وغيره . ويرى (ليفي شتراوس) أن "البنية مجرد طريقة أو منهج يمكن تطبيقها في أي نوع من الدراسات تماماً كما هي بالنسبة للتحليل البنيوي المستخدم في الدراسات والعلوم الأخرى" . فستراوس يحدّد البنية بأنها "نسق يتألف من عناصر يكون من شأن أيّ تحولٍ يعرض للواحد منها أن يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى" .

و نلاحظ من خلال التعريف السابق أنه يتجلى وراء الظواهر المختلفة شيء مشترك يجمع بينها، وهو تلك العلاقات الثابتة التجريبية، لذلك ينبغي تبسيط هذه الظواهر من خلال إدراك العلاقات؛ لأن هذه العلاقات أبسط من الأشياء نفسها في تعقيدها وتشتتها.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

ويرى (لوسيان سيف) أنَّ مفهومَ البنية في أوسع معانيه يشير إلى " نظامٍ من علاقاتٍ داخليةٍ ثابتةٍ، يُحدد السماتِ الجوهريةَ لأيِّ كيانٍ، ويشكّل كلاً متكاملاً لا يمكن اختزاله إلى مجردِ حاصلٍ مجموعِ عناصره، وبكلماتٍ أخرى يشير إلى نظامٍ يحكّم هذه العناصرَ فيما يتعلّق بكيفية وجودها وقوانين تطوُّرها " ولعلّ التعريفَ الأخيرَ يقوِّدنا إلى العلاقة بين الجزء والكلّ في نظر البنويين، فهم يرون أنَّ العلاقة بين الجزء والكلّ ليست مجردَ اجتماع مجموعةٍ من العناصر المستقلة، بل إن هذه العناصر تخضع لقوانين تتحكّم في بناء العلاقة التي تجمع الأجزاء، وتُضفي هذه القوانين على البنية سماتٍ كليّةً تختلف عن سماتِ العناصر كلّ منها على حدة، كما تتميز عن مجموع هذه العناصر .

ويرى ليونارد جاكسون أن البنيوية هي " القيام بدراسة ظواهر مختلفة كالمجتمعات، والعقول، واللغات، والأساطير، بوصفٍ كلٍّ منها نظاماً تاماً، أو كلاً مترابطاً، أي بوصفها بنياتٍ، فتتم دراستها من حيث أنساق ترابطها الداخلية، لا من حيث هي مجموعات من الوحدات أو العناصر المنعزلة، ولا من حيث تعاقبها التاريخي .

كيف سيفيدنا التحليل البنيوي في دراستنا هذه ؟

يتسم المنهج البنيوي بعددٍ من الخصائص و المبادئ العامة والأساسية، و التي جعلت منه منهجاً مثيراً فريداً يمكن تطبيقه على أي من المجالات العلمية المختلفة. فالبنية موضوع منتظم، له صورته الخاصة ووحدته الذاتية، وأنها مجموعة من العلاقات الثابتة بين عناصر متغيرة يمكن أن ينشأ على منوالها عددٌ لا حصر له من

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

النماذج و المعانى. و يساعدنا ذلك على النظر للظاهرة السياسية على النحو الاتي¹⁸:

أسبقية الكل على الجزء :

من أهم المبادئ المسلّم بها فى المنهج البنيوي هو وجود أسبقية للكل على الجزء. فالمنهج البنيوي يتميز بالنظرة الكلية إلى الموضوع أو الظاهرة محل البحث، وهو بذلك يتبع مدرسة الجشطالت Gestalt التى تنظر إلى الكل قبل الجزء، بيد أنه يتميز عنها بأنه يبحث فى علاقات الأجزاء والبنى ببعضها البعض، بعكس الجشطالت التى تكتفى بمعرفة الكل وأجزائه بصرف النظر عن العلاقات التى تربط تلك الأجزاء. وبمعنى أعم، فهو يسعى للتغلب على مشكلة التجزؤ والانقسام عبر محاولة التوصل إلى قواعد وثوابت كلية محددة فى كل الميادين البشرية. فالكشف عن "الكل المنتظم" هو الهدف النهائي من أي دراسة.

استقلالية الظاهرة وتجريدها عن روابطها الخارجية:

يقوم المحلل البنيوي بعزل النص أو الظاهرة محل الدراسة عن الأحداث التاريخية والاجتماعية المرتبطة بكليهما. فهو منهج يدرس الشيء فى ذاته ولأجل ذاته، ويتعامل معه بعيداً عما يدور خارجه، من قبيل علاقته بالواقع الاجتماعي أو الحالة النفسية للشخص المرتبط به، فيتم التعاطي مع هذا الشيء باعتباره بنية مستقلة فى نهاية المطاف. وخلاصة القول أن المنهج البنيوي لا يعتد بأي شيء خارج النص أو الظاهرة، ويرفع شعار "موت المؤلف".

¹⁸ وليد القاضي، فى البنيوية، خطوة للتوثيق و الدراسات ، <http://www.khotwacenter.com> تم الاطلاع على البحث يونيو 2020.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

لا مركزية التحليل:

يتوقف مفهوم البنية والعلاقات بين البنى وبعضها على السياق بشكل كبير، ما يمكن معه القول بأن الفكر البنوي فكر لا مركزي؛ لأن محور هذه العلاقات لا يمكن تحديده مسبقاً، وإنما يختلف موقفه باستمرار داخل النسق أو النظام الذي يضم البنية مع غيرها من البنى.

الاهتمام بالنسق و إهمال المعنى:

يفترض المنهج البنوي أن لكل مؤلف أو ناقد أو محل تصور الخاص عن البنية التي تشكل ظاهرة ما، ويعود السبب في ذلك ببساطة إلى أن البنوية تهمل المعنى وتهتم بالنسق وطريقة نظمه. و بالتالي، فإن النتيجة المترتبة على ذلك هي نسبية المعاني وتنوعها وتعددتها من محل لآخر، وذلك قد يكون في المجال العلمي الواحد والظاهرة الواحدة، ناهيك عن حدوث ذلك بالطبع فيما بين ميادين العلوم المختلفة¹⁹.

الاعتماد على القيم الخلافية و المتناقضة:

يقابل المنهج البنوي بين الظواهر أو المفاهيم المختلفة وينظمها في سياق واحد، مستغلاً اختلافها؛ إذ تعتقد البنوية أن المفاهيم الجديدة يكون لها معنى أفضل في الذهن حينما تتباين وتختلف مع مفاهيم أخرى. و الكلمة الواحدة في نسق ما لا يُعرف معناها إلا من خلال اختلافها عن الكلمات في النسق ذاته ثم بالكلمات الأخرى داخل النص المحدد. وهكذا يعترف المنهج البنوي بالفوارق بين الظواهر والمفاهيم المختلفة، محاولاً معرفة العلاقة بينها، وتنظيمها حول محور واحد بحيث تبدو كتتويجات مختلفة لشيء يتسم بالتوافق والائتلاف .

¹⁹ نفس المرجع ، ص60

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

الامتداد عمقاً لا عرضاً:

يهتم المنهج البنيوي بالدراسة التفصيلية لظواهر وموضوعات معمقة محددة؛ إذ من غير المجدي دراسة موضوعات كثيرة بشكل سطحي، فهذا لن يؤدي إلى أي نتائج ذات قيمة. ومن ثَمَّ، يعتقد المحلل البنيوي -أيّاً كان مجاله- أنه من الأفضل دراسة ظواهر قليلة بتحليل عميق، والمهم هو اختيار مواضيع تسمح بصياغة أحكام حاسمة لأنها تمثل غيرها تمثيلاً صحيحاً، عملاً بمبدأ القيم الخلافية والمتناقضة. و عليه، يمكن الادعاء بأن هذا المنهج يعتمد على الاستنتاج والاستنباط أكثر من اعتماده على الاستقراء.

الطبيعة التحليلية التركيبية:

فالمنهج البنيوي يقوم على تحليل الظاهرة إلى أجزائها وبنياتها المكونة لها لمعرفة العلاقات بين هذه الأجزاء وبعضها البعض، ومن ثَمَّ إعادة تركيبها من جديد في بناء أشد قوة وأكثر رقياً. وعليه، فإن هذا المنهج يحاول استخدام أعلى المستويات المعرفية وأرفع الأداء العقلي الممكن للوصول إلى المستوى الإبداعي في التحليل.

ازدواجية التحليل ما بين التجريبي و العقلي:

على الرغم من اهتمام المنهج البنيوي بالعقل قبل الحواس، ونظرته الدونية للمنهج التجريبي، إلا أن الخصائص المذكورة أعلاه تؤكد على أنه يقوم على خطوات ذات طابع تجريبي، كما يقوم على مبادئ ذات طبيعة عقلية، وهذه الطبيعة الازدواجية جعلت منه منهجاً علمياً متميزاً قائماً بذاته، يشكل معلماً من معالم تطور المناهج العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

سنركز خلال دراستنا هذه انطلاقا من النهج البنيوي على دراسة الظروف المادية والمؤسسية او حتى الدولية ، كمتغيرات مستقلة تسبب المشاكل والمواقف السياسية ،وقد تكون البنيوية المدرسة الاولى التي اقترحت تفسيرا لتحقيق الاستقرار الديمقراطي ، ويمكن العثور تفسيريا على مثال صارخ لصمائيول هانتغتون يربط فيه بشكل حاسم امكانية حدوث انقلابات مع مستويات الدخل للفرد الواحد ، لكن يجب القول ان ذلك كان دوما نهج صمويل هانتغتون وفي عمل قيم له سنة 1968 كان يعتبر "ان التنمية الاقتصادية شرط ضروري ولكنه غير كاف للتنمية السياسية "، وانطلاقا ايضا من مقالته التي نشرها سنة 1993 في مجلة الشؤون الخارجية فمن المعروف جيدا الدور المهم الذي لعبه هانتغتون في تفسير الصراع والتنمية ومع ذلك فان اتجاه البنيوية نحو الوقوع في الحتمية ، قد تم الكشف عنه في مرحلة مبكرة ومن قبل اقترح روستوف ما يطلق عليه بشبه حتمية " تركز على ان الاحداث الانسانية (بما في ذلك الانتقال والتحول والتغيير في النظم السياسية) هي مزيج من القوانين والفرص .

ان استخدام **النهج البنيوي** على اساس الفعاليات الاجتماعية والسياسية يثير سؤالا محوريا حول اتجاه هذا التأثير وحول ماهية العناصر المقيدة وماهية العناصر المتأثرة ، يجب ان تأخذ الاجابة على هذا السؤال في اعتبار ان هنالك دوافع وتأثيرات في كلا الاتجاهين خلال هذه العملية ، والموضوع هو قديم قدم دراسة التحولات ، وبالفعل كتب روستوف ان "اي نظرية وراثية عليها ان تدرك ان العلاقة بين السبب والنتيجة تأخذ اتجاهين او شكلا من اشكال التفاعل الحلقي بين السياسة من جهة والظروف الاجتماعية والاقتصادية من جهة اخرى ففي سياق الانتقال الى الديمقراطية الفاعلون الرئيسيون هم الذين يؤثرون ويجرون التعديلات في المؤسسات

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

في حين انه في مرحلة الترسخ فات المؤسسات هي التي تقولب الفاعلين الرئيسيين على الاقل في حدود استلامهم للإجراءات الديمقراطية الجديدة .

هذا هو الموقف وراء تقريبا اغلبية الاعمال الحديثة العهد المتعلقة بالمرحلة الأكثر امتدادا وتعقيدا في توطيد وترسيخ الديمقراطية (سنأتي على هذا تفسيراً في الفصل الثالث)، ومن ثمة يمكن القول ان التفاعل يحدث في كلتا الحالتين ،ومن هنا تأتي الحاجة الى معيار لتبرير التمييز بين المرحلة الانتقال الى الديمقراطية والتوطيد وهو تمييز شائع جدا عند مناهج الدراسة السابقة والتالية او العامة لنهوج عمليات التغيير²⁰.

لقد كان للعلوم السياسية حظاً من المنهج البنوي، حتى ولدت العلاقة بين البنوية والعلوم السياسية ما يُسمى بالبنوية السياسية. وتؤكد البنوية السياسية على البعد الاجتماعي المشترك للسياسة الدولية. و بالتالي، فإنها تركز أكثر على التنظيمات والمؤسسات الدولية، لأنها الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق وتعزيز الروابط التعاونية بين بنى المجتمع الدولي، و التي يُعنى بها هنا الدول. يدعى البنويون أن الدول تتمتع بهويات مؤسسية تتولد في إطارها الأهداف الرئيسية التي تبحث عنها أي دولة مثل الأمن المادي والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاعتراف من جانب الآخرين. ومع ذلك، تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هوياتها الاجتماعية، والتي تُبنى على أساسها المصالح الوطنية. وبالتالي، لا تستبعد البنوية أن تعترى الفوضى النظام الدولي، بل تقول أنها - أي الفوضى - سمة

²⁰GERARD BERGERON "structure des <<fonctionnalismes>>en science politique", Revenue Canadienne de science politique, Vol.3, No.2 (Jun, 1970), p205.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

أساسية لهذا النظام، نظراً لصعوبة -إن أمكن القول استحالة- القضاء على اختلاف وتناقض مصالح الدول، بيد أن الفوضى في حد ذاتها لا تعنى شيئاً. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى الناجمة عن الأصدقاء اختلافاً كبيراً عن تلك الناتجة عن الأعداء، ولكن الاثنين ممكنتان. ولكن أهم ما في الأمر هو إمكانية تنوع البنى الاجتماعية -التعاونية والصراعية- في ظل الفوضى. وبالتالي، يمكن القول أن علاقة الحرب الباردة التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانت بنية اجتماعية "صراعية أو عدائية"، حيث اعتبر كلٌّ منهما الآخر عدواً له، وحدد مصالحه الوطنية وفقاً لمعايير عدائية، لكن عندما توقفتا عن النظر إلى بعضهما البعض وفقاً لهذه المعايير، انتهت الحرب الباردة²¹.

أما النهج الوظيفي فإنه يختلف عن النهج و المداخل التفسيرية السابقة اختلافاً جذرياً لأنّ المداخل السابقة كانت تسعى إلى إيجاد العلاقات السببية les rapports de causalités أي ربط الظواهر بأسبابها و الرجوع إلى المنشأ والجذور، بينما يهدف الاقتراب البنيوي الوظيفي إلى استكشاف الغايات و الوظائف التي تحققها الظواهر والأنساق سواء كانت اجتماعية، سياسية، اقتصادية أو ثقافية.

يعتبر "هريبرت سبنسر" من أوائل علماء الاجتماع الذين فسّروا الظواهر الاجتماعية تفسيراً عضوياً (ORGANIQUE) أي إسقاط القوانين المفسّرة لمظاهر الحياة العضوية (الكائن الحي) على المجتمع، وسار إميل دوركايم في نفس الاتجاه ولو بصفة أكثر تحفظاً واعتدالاً وهو ما يظهر في كثير من كتاباته وعلى وجه

²¹ وليد القاضي، في البنيوية، خطوة للتوثيق و الدراسات ، <http://www.khotwacenter.com> تم الاطلاع على البحث يونيو 2020.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

الخصوص كتابه المشهور عن وظائف الدين والمعنون بـ " Les Formes Élémentaires de la Vie Religieuse " حيث نبّه فيه إلى ضرورة الابتعاد عن التفسيرات الميتافيزيقية ومحاولة البحث عن جذور ظاهرة التدين.

لا يمكن للباحث في المسائل المنهجية و الاستمولوجية أن لا يستنتج تحليليا وتفسيريا ارتباط و التصاق مفهوم " الوظيفة " بالبيولوجيا عموما، و بالعلوم الطبية على وجه التحديد، فدراسة الطب تتطلب معرفة الوظائف التي يؤديها كلّ عضو، فالرئتين وظيفتهما التنفس، و المعدة وظيفتها الهضم، و الأعصاب وظيفتها النقل العصبي ووظيفة القلب ضخ الدماء و الأكسجين، و هكذا دواليك، و فهم هذه الوظائف المتنوعة و المتعددة و المحددة لا يتحقق إلاّ بفهم دورها في تحقيق الوظيفة الأسمى أي ضمان حياة الكائن و بقاءه²².

و لقد اتجهت العلوم الاجتماعية ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر نحو توجه جديد، و هو محاولة إثبات علمية العلوم الاجتماعية من خلال استعارة مفاهيم و مناهج العلوم الطبيعية و الدقيقة و توظيفها في مختلف الحقول العلمية الناشئة (علم الاجتماع ، علم الأنثروبولوجيا، علم السياسة...الخ) و تجسّد ذلك بصورة أكثر وضوحا بعد بروز الداروينية الاجتماعية التي تبنت القوانين التي صاغها شارلز داروين في حقل العلوم الطبيعية و أسقطتها على الظواهر الاجتماعية (الانتقاء الطبيعي، البقاء للأصلح، التكيف...الخ).

²² Voir; Gabriel A.ALMOND et G.Bingham POWEL, *Analyse comparée des systèmes politiques*,

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

و انطلاقا من هذا التوجّه الجديد، برزت النظريات الوظيفية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ففي علم الاجتماع أصبحنا ننظر إلى العائلة و المدرسة كمؤسسات تضطلع بوظيفة ما في المجتمع (التنشئة الاجتماعية) و في علم السياسة والدارسات السياسية المقارنة والنظم السياسية المقارنة ، أصبحنا ننظر إلى الدولة ككيان ينظم ويحافظ على أمن الجماعة، و في علم الأنثروبولوجيا أصبح الدارسون يهتمون بوظائف العادات و التقاليد و الدين في تحقيق التجانس و التعايش بين أفراد العرق و القبيلة و نقل القيم من جيل لجيل، و في علم النفس الإكلينيكي أصبح العلماء يبحثون عن الوظائف التي يؤديها بعض النشاطات الذهنية كالذكاء و الذاكرة والوعي) و في علم اللسانيات أصبح الخبراء يبحثون عن وظائف اللغة²³.

و عليه يجب أن نفهم الظواهر الاجتماعية كعناصر أو أجزاء بنيوية و وظيفية ضمن منظومة أكبر وأشمل، باعتبار الأجزاء المتكاملة بينها هي التي تحقق في الأخير الكل المتجانس. فا "الوظيفية" تشير إلى نموذج للتحليل يتم من خلاله فهم الحقائق الاجتماعية وفقاً للوظيفة التي تؤديها في نظام أكثر شمولية. غالباً ما تُستخدم المقارنة مع علم الأحياء لتوضيح هذا الاتجاه: لكل مؤسسة اجتماعية وظيفة في المجتمع ، تماماً كما للقلب وظيفة في الدورة الدموية للجسم، و كما الأسرة هي مثال للمؤسسة التي تؤدي وظيفة التنشئة الاجتماعية في المجتمع. إذا أردنا تحليل حقيقة اجتماعية من هذا المنظور ، يجب أن نبدأ بتحديد الوظيفة التي تؤديها. كان هذا الخط الفكري ، الذي له جذوره في الأنثروبولوجيا ، سائداً في العلوم الاجتماعية

²³ Gerard Bergeron, **Op.cit** , p.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

بين ثلاثينيات وستينيات القرن الماضي ، ولا سيما تحت تأثير تالكوت بارسونز ، أحد المؤلفين الرئيسيين لهذا التيار الذي سعى إلى تطوير نظرية عامة للإنسان²⁴.

يعتبر هيربرت سبنسر من أوائل علماء الاجتماع الذين فسّروا الظواهر الاجتماعية تفسيراً عضوياً (ORGANIQUE) أي إسقاط القوانين المفسّرة لمظاهر الحياة العضوية (الكائن الحي) على المجتمع، و سار إميل دوركايم في نفس الاتجاه و لو بصفة أكثر تحفظاً و اعتدالاً و هو ما يظهر في كثير من كتاباته وعلى وجه الخصوص كتابه المشهور عن وظائف الدين و المعنون بـ " Les formes élémentaires de la vie Religieuse حيث نبّه فيه إلى ضرورة الابتعاد عن التفسيرات الميتافيزيقية و محاولة البحث عن جذور ظاهرة التدين و التركيز على اكتشاف الوظائف الأساسية التي يحققها الدين في المجتمع، أي أنّ مسار الباحث لا ينطلق من دراسة الأسباب و لكنّه يؤكّد على الغايات و الأدوار.

و مع تطوّر علم الأنثروبولوجيا في مستهلّ القرن العشرين تبلورت النظريات الوظيفية الأكثر تأسيساً من الناحية العلمية، و يرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى عالمي الأنثروبولوجيا الانجليزيين Bronislaw Malinowski (1884 – 1942) و Alfred Radcliffe-Brown (1881 – 1955). فبالنسبة للعالم مالمينوفسكي الذي قام بدراسة ظاهرة السحر عند الشعوب " البدائية" فإنّه خلّص إلى نتيجة أساسية

²⁴ Delas, J.-P, Milly, B. **Histoire des pensées sociologiques**. Paris: Armand Colin.2005,p.107

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

و هي ضرورة النظر إلى هذه الظاهرة و تفسيرها من خلال البحث عن وظائفها الضرورية و الأساسية ضمن منظومة أوسع أي المجتمع أو القبيلة و التوقف أو الكف عن تفسير ظاهرة السحر بمقاربة تاريخية مغلطة و مزيفة (approches pseudo-scientifiques) و اعتبارها من بقايا العصور الغابرة (survivance du passé. و لقد اعتبر مالينوفسكي أنّ كلّ نمط من أنماط الحضارة و كلّ تقليد من التقاليد و كلّ منتج مادي أو فكرة أو معتقد لم يظهر للوجود إلاّ لتحقيق وظيفة خاصة و غير قابلة للتعويض ضمن كلّ عضوي متكامل²⁵.

و في نفس السياق واصل معاصره رادكليف براون في تطوير التفسير الوظيفي للعلاقات الإنسانية و الاجتماعية و ظهر ذلك جلياً في كتابه المشهور structure et fonctions dans les sociétés primitives. لكن أشهر ممثلي للوظيفية في العلوم الاجتماعية سيبقى العالم تالكوت بارسونز Talcott Parsons و العالم Robert Merton اللذين أسّسا مقاربة وظيفية جديدة يطلق عليها " الوظيفية-البنوية" أو structuro-fonctionnalisme حيث اعتبرا أنّ البنى و المؤسسات تضطلع بوظائف خاصة:

- العائلة: تضمن بقاء النوع الإنساني (fonction de reproduction)
- الدولة: تحقّق الأمن و النظام العام (fonction d'ordre)
- المؤسسة الاقتصادية: تحقّق وظيفة إنتاج السلع (fonction de production de biens)
- المؤسسات الدينية: تحقيق التجانس الثقافي (fonction de cohésion culturelle)²⁶.

²⁵ Ibid. p.109

²⁶ Ibid, p.111

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

و بحسب تالكوت بارسونز تعتبر كلّ مؤسسة نظاما أو نسقا فرعيا ينتمي لنظام أوسع أو نسق عام هو المجتمع ككل. و لكن روبرت ميرتون حذر من تبسيط هذا الاقتراب من خلال تعميم استعمال مفهوم " الوظيفة " في غير محله فللبنى أو المؤسسات وظائف ظاهرة و وظائف كامنة أو خفية (fonctions latentes) فمؤسسة السجن حسبه تكتسب وظائف متنوعة و إيجابية (في الظاهر) فهي المؤسسة التي تقوم بوظيفة معاقبة المجرمين و حماية المجتمع من خلال درأ إجرامهم، و لكنها قد تتحوّل إلى مكانٍ تتعزّز فيه ظاهرة الجريمة بحيث يخرج منها المجرم و هو أكثر نزوعا للجريمة، و هو ما نراه في كثير من الأحيان.

إنّ ما يعاب على الاقتراب الوظيفي هو التطرّف في تشبيه الظواهر و البنى الاجتماعية بالكائن العضوي (التفسير العضوي)، لأنّ الكائنات العضوية تخضع لقوانين طبيعية ثابتة و صلبة، بينما تتسم المجتمعات بالتعقيد المفرط و التحوّلات المتلاحقة. كما أنّ الاقتراب الوظيفي يعتبر اقترابا محافظا (approche conservative) يركّز على العوامل المحقّقة للإجماع consensus، التجانس cohésion، تحقيق النظام العام ordre، و يهمل أو يتجاهل التناقضات المجتمعية والصراعات و كلّ مظاهر الفوضى و التفاوت و التمرد، و لهذا فهو يعجز عن تفسير الكثير من الظواهر السياسية.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

المبحث الخامس : النهج النسقي

يعتبر النهج النسقي واحدا من أهم النهج التي ساهمت في تجديد وتطوير حقل العلوم السياسية لأنه منح لعلم السياسة أدوات تحليل شاملة وديناميكية، وهو على غرار المدخل البنيوي الوظيفي كان محاولة جادة لتقريب مناهج البحث في علم السياسة إلى العلوم الدقيقة، فهو كان في الأساس أحد تطبيقات النظرية العامة للنظم.

تأثر دافيد إستون David Easton الذي يعتبر رائد التحليل النسقي في العلوم السياسية واول من ادخل مفهوم النظام السياسي الى نطاق التحليل السياسي، بالنماذج التي صاغها علماء السيبرنيطيقا وعلى رأسهم نوربرت وينر الذي عرّف السيبرنيطيقا على النحو الآتي: "النظرية العامة للتحكم والاتصال لدى الحيوان والآلة". يعرف دافيد إستون النظام السياسي أو النسق السياسي على أنه: "مجموعة التفاعلات التي يتم من خلالها توزيع الموارد و القيم عن طريق السلطة داخل المجتمع"²⁷.

النموذج السيبرنيطيقي لدافيد إستون:

ينطلق هذا النموذج من تحليل علاقة النظام السياسي مع البيئة التي ينتمي إليها، وتتم دراسة هذه العلاقة من خلال العناصر الثلاثة الآتية:

- المدخلات Inputs
- المخرجات Outputs
- التغذية الاسترجاعية Feed-back.

²⁷ David ESTON, **A Systems Analysis of Political life**NewYork: John WILEY and sons , inc,1965 pp-102-117

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

أولاً: المدخلات Inputs

نقصد بالمدخلات مجموع المؤثرات الخارجية وتسمح لنا بتحليل وقياس تأثير العناصر الخارجية على النظام السياسي، وهي تنقسم إلى قسمين: المطالب والتأييد. و نقصد بالمطالب كلّ الضغوط التي تأتي من النظام السياسي أو من الأنساق الأخرى كالنسق الاقتصادي والنسق الاجتماعي والتي تشكّل بيئة النظام. وتتنوع هذه المطالب بين مطالب مادية ومطالب معنوية. فمنها المطالب الأمنية، والمطالب الخاصة بالحرّيات والمساواة والمكانة ومنها المطالب الخاصة بالرفاه الاجتماعي وتحصيل الخدمات والسلع.

أمّا التأييد فهو ضروري، فبدونه لا يستطيع النسق السياسي معالجة المطالب وتحمل الصادرة عن بيئته، فالنسق السياسي معرّض وبشكل دائم لظاهرة تضخّم المطالب، بالنظر إلى كثرة المطالب الجديدة أو نتيجة لعدم تلبية المطالب السابقة²⁸. ولا يمكننا آلية عمل هذا النسق دون تناول مسار التصحيح الذاتي التي يتمتع بها هذا النسق، فهذا المسار يتحقّق بفضل قدرة النظام على هيكلة وتنظيم المطالب وفق قدرات النظام الذاتية، وهناك ثلاثة أنواع من الوظائف تساهم في تحقيق هذا المسار وهي:

- **وظيفة التعبير عن المطالب:** فعن طريق هذه الوظيفة يمكن صياغة المطالب

وتمريرها عبر قنوات متخصصة (وسائل الإعلام، جماعات الضغط...)،

- **وظيفة ضبط وتنظيم المطالب:** فالنسق السياسي يمكن أن يتعرّض إلى ضغط

كبير بسبب كثافة المطالب وتنوعها، ولا يمكن للنظام مواجهة هذا الطارئ دون

²⁸ David ESTON Op.cit

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

القدرة على تصفية وتسهيل مرور المطالب عبر القنوات المختصة ، ويقسمها دافيد إيستن إلى قسمين:

- (1) ضبط هيكلي ، ونقصد به الضبط الذي يتم عبر القنوات القانونية الشرعية كالأحزاب، البرلمان..الخ،
- (2) ضبط ثقافي أي بواسطة القيم التي تشجع بعض المطالب أو تمنع المطالب الأخرى، (مطالب غير أخلاقية، تجاوزها الزمن كاستعمال العنف للتعبير عن المطالب...الخ).
- وظيفة تجميع المصالح: ونقصد بها القدرة على تنظيم المطالب و تجميعها بشكل يسهل من تسييرها.

ثانيا: المخرجات Outputs

والمخرجات هي عبارة عن المرحلة الأخيرة من المسار المعقد الذي عن طريقه تتحول المطالب والتأييد إلى قرارات وأفعال.

وظيفة المخرجات: يعمد النسق السياسي لتحقيق التكيف مع بيئته، فهو مضطر لتكييف قدراته الذاتية لمواجهة الضغوط وشحن التأييد.

وهناك نوعا من المخرجات، مخرجات ملزمة وهي القرارات التي تتخذها السلطة ومخرجات تابعة وهي مرتبطة بالأولى وتسعى لتبريرها كالخطابات السياسية وحملات الشرح والتوعية.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

ثالثاً: التغذية الاسترجاعية Feed –Back

يعتقد دافيد إستن أنّ للنسق السياسي قدرة على العمل بطريقة تشبه عمل الآلة أي العمل ضمن حلقة مغلقة Circuit Fermé وفق نظام التصحيح الذاتي كما قلنا في السابق، وعملية التغذية الاسترجاعية، فالمخرجات الآنية ستتحوّل مستقبلاً إلى مؤثرات جديدة على البيئة العامة للنسق السياسي وتكون سبباً في ظهور مدخلات جديدة (مطالب وتأييد) وعلى النسق السياسي أن يقوم بضبط هذا المسار مستفيداً من التجارب (رفض أو قبول) مع المخرجات²⁹.

وفي الأخير يمكن القول النهج النسقي، يسمح لنا بتبسيط العملية السياسية وفق منظور آلي، فهو يسمح لنا بمراجعة مختلف الأطوار التي تسبق وتتبع عملية اتخاذ القرار، وتسمح لنا كذلك بالإلمام بمختلف العوامل المؤثرة على صنّاع القرار (البيئة الداخلية والخارجية للنظام)، كما أنّ الاقتراب النسقي يفيدنا كثيراً عندما نريد أن نتعامل مع بعض الظواهر السياسية الطارئة كالأزمات والثورات والانقلابات، التي تدلّ على وجود خلل في النسق السياسي وعدم القدرة على التكيف مع متطلبات البيئة بسبب عدم القدرة على ضبط المطالب وتجميعها بشكل يجعلها تتضخّم وتتراكم لتصل إلى مستويات عالية، وهنا تطرأ التحولات المفاجئة، تماماً كما يحدث عند وجود خلل في الآلة أو الكائن الحي، فالطريقة التي ينظر إليها دافيد إستن للنسق السياسي تشبه كثيراً ما يطرأ لجسم الإنسان في حالات الضغط الدموي أو الأزمات القلبية.

²⁹ ibid

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

أصبح الدارسون يهتمون بوظائف العادات والتقاليد والدين في تحقيق التجانس والتعايش بين أفراد العرق والقبيلة ونقل القيم من جيل لجيل، وفي علم النفس الإكلينيكي أصبح العلماء يبحثون عن الوظائف التي يؤديها بعض النشاطات الذهنية كالذكاء والذاكرة والوعي) وفي علم اللسانيات أصبح الخبراء يبحثون عن وظائف اللغة.

وعليه يجب أن نفهم الظواهر الاجتماعية كعناصر أو أجزاء وظيفية ضمن منظومة أكبر، باعتبار الأجزاء المتكاملة بينها هي التي تحقق في الأخير الكل المتجانس³⁰.

سوف يساعدنا هذا النهج النسقي على استيعاب الظاهرة الانتقالية في عدد الانظمة السياسية على انها مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى.

انطلاقاً من افتراض ان ما أن يوجد النظام السياسي بحدوده وأنظمتها الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض. فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة اجتماعية - وبينها الأنظمة السياسية بالطبع - يمكن أن تكون معزولة تماماً عن البيئة المحيطة، وعلى ذلك فإن التحليل النظمي يجب أن يركز جُلَّ اهتمامه على دراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات. وعلى الرغم من أنه ليس هناك اتفاق بين دارسي السياسة حول

³⁰ ibid

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

التسميات المتعلقة بالمفاهيم في هذا الخصوص، إذ كما سبق ورأينا أن إيستون يرى مدخلات النظام السياسي من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية تتمثل فقط في المطالب والتأييد، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للنظرية التي تؤثر بها العوامل البيئية في تشكيل وإعادة تشكيل عمليات النظام السياسي، كما يرى الموند وكولمان مزيداً من التحديد لهذه المدخلات، على النحو السابق المشار إليه، كما يضيف ميتشل عنصر الموارد كعنصر ثالث.

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم المتعددة تتفاوت إلا أنها تتشابه إلى حد كبير من حيث مدلولاتها بخصوص ما يتم تبادله وانتقاله عبر الحدود بين النظام السياسي بأنظمتها الفرعية ومختلف الأنظمة البيئية الأخرى. فعندما يشير إيستون أو الموند أو ميتشل إلى المطالب أو التعبير عن المصالح أو تجميعها، فإنهم يشيرون إلى ظاهرة إمبريقية تتعلق بما يلي: من يطلب؟ ماذا يطلب؟ من من يطلب؟ كيف يطلب؟ متى يطلب؟ وبأي النتائج على المشاركين وعلى النظام؟

ولكي نستوعب عملية تنظيم المصالح المختلفة، يساعدنا هذا النهج في بناء نموذج لمسارات هذه المطالب اللحظة الأولى لدخولها النظام السياسي مروراً بمسارها نحو نقطة الخروج كسياسات وقرارات ملزمة. وعلى الرغم من اعتراف هذا النهج³¹ بأن التحليل النهائي لكل نظام سيكون فريداً، كما أن مسار المطالب سيكون فريداً أيضاً، إلا أنه مع ذلك إمكانية التجريد في إطار التعددية في الواقع لنموذج نمطي لشبكة المطالب في كل الأنظمة السياسية منذ اللحظة التي تولد فيها المطالب في شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة إلى اللحظة التي تجد فيها طريقها في

³¹ اقتراب تحليل النظم ، الاقتراب النسقي في <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9>

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

النهاية عند مواضع مختلفة من القرارات السياسية. أطلق أيستون على هذا النموذج "نموذج تدفق المطالب"

قدم "ديفيد أستون" مجموعة من الافتراضات الكبرى لتحليل مفهوم النظام السياسي وديناميات الثبات والتغير ويقدم الاستاذ جابر عوض وهو استاذ النظم السياسية المقارنة وله تجربة في الولايات المتحدة الامريكية لحكم انه قضى سبعة سنوات مدرسا للنظم السياسية المقارنة في جامعة لوس انجلس مجموعات من الافتراضات التي تفسر الثبات والتغير في النظام السياسي على النحو الاتي :

الافتراض الاول:

العملية السياسية عملية آلية ديناميكية:

يفترض ديفيد أستون أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية. هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي وتوجهها واتجاهاتها . بعبارة أخرى، يبرز أستون الطابع الديناميكي الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمته الفرعية والبيئية بأنظمتها المختلفة.

الافتراض الثاني:

النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى

نقطة الانطلاق في التحليل النظري الذي يقدمه أستون تفترض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية. النظام السياسي بطبيعته كنظام اجتماعي قد فصل تحليلياً عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة، إن ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها أمر هام حيوي هو

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

الافتراض الذي ينظر إلى الحياة السياسية على أنها تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة، وإن كان هو الآخر يؤثر فيها بدوره.

و طالما أن الحياة السياسية تفهم على أنها نظام مفتوح، فإن المطالب، كما يرى أستون، تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته.

الافتراض الثالث

النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بد منها لاستمراره:

ما يعطي قيمة للدراسة التحليلية للحياة السياسية كنظام سلوكي كما ينظر إليه ديفيد أستون هو التساؤل الذي يثور حول كيف أن النظم السياسية تستمر في عالم يتضمن عناصر التغيير كما يتضمن عناصر الاستقرار. يقول أستون أن محاولة الإجابة على هذا التساؤل كشفت ما أسماه "دورة حياة الأنظمة السياسية"، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقاؤه³².

الافتراض الرابع:

البيئة تفرض على النظام ضغوطاً :

على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية معقدة ، إلا أن أستون أكد على أنه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المداخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر

³² المرجع السابق ، ص45

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

والضغوط التي تعبر الحدود من البيئة إلى داخل السياسي بالتركيز على مدخلين رئيسيين: المطالب، التأييد.

المطالب تفرض على النظام السياسي إذن ضغوطاً، لا بد له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى. يرجع ذلك إلى أن عدم إشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضي عن النظام السياسي، ومن ثم يقل الدعم والتأييد له.

الضغوط كمفهوم تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام. وإن كان أستون يرى أنه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توتراً وضغطاً على النظام. فبعضها قد يلعب دوراً إيجابياً في استمرار النظام، بينما بعضها الآخر قد يكون محايداً فيما يتعلق بأحداث التوترات والضغوط، إلا أن الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل في اتجاه إحداث التوترات والضغوط على النظام.

الافتراض الخامس:

النظام السياسي نظام تكيفي :

يرى أستون أن القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الاعتقاد في الحقيقة أن هذه النظم تمتلك بالضرورة مقدرات للاستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات. و عليه فهو يفترض أن النظام السياسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية.

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

يقدم ديفيد أستون مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصلها عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى.

و في هذا السياق يذهب أستون إلى أنه ما أن يوجد النظام السياسي بحدوده وأنظمتها الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض. فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة اجتماعية، وبينها الأنظمة السياسية بالطبع، يمكن أن تكون معزولة كلية عن البيئة المحيطة. و على ذلك فإن التحليل الذي قدمه يركز كل اهتمامه بدراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المداخلات والمخرجات. وعلى الرغم من أنه ليس هناك ثمة اتفاق بين دارسي العلوم السياسية حول التسميات المتعلقة بالمفاهيم في هذا الخصوص، إذ كما سبق ورأينا أن أستون على سبيل المثال يرى مداخلات النظام السياسي من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية تتمثل فقط في المطالب والتأييد، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للطريقة التي تؤثر بها العوامل البيئية في تشكيل وإعادة تشكيل عمليات النظام السياسي، يرى الموند و كولمان مزيداً من التحديد لهذه المداخلات، على النحو السابق الإشارة إليها، كما يضيف ميتشل عنصر الموارد كعنصر ثالث³³.

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم المتعددة تتفاوت، إلا أنها تتشابه إلى حد كبير من حيث مدلولاتها بخصوص ما يتم تبادله وانتقاله عبر الحدود بين النظام السياسي بأنظمتها الفرعية ومختلف الأنظمة البيئية الأخرى. فعندما يشير أستون أو الموند أو ميتشل إلى المطالب أو التعبير عن المصالح أو تجميعها، فإنهم يشيرون إلى ظاهرة

³³ المرجع السابق-ص49

الفصل الثاني : النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي

أمبريقية تتعلق بما يلي: من يطلب؟ ماذا؟ من من؟ كيف متى، وبأي النتائج على المشاركين وعلى النظام؟

و لكي يوضح أستون عملية تنظيم المصالح المختلفة، اقترح بناء نموذج لمسارات هذه المطالب منذ اللحظة الأولى لدخولها إلى النظام السياسي مروراً بمسارها نحو نقطة الخروج كسياسات وقرارات ملزمة. وعلى الرغم من اعتراف أستون بأن التحليل النهائي لكل نظام سوف يكون فريداً، كما أن مسار المطالب سوف يكون أيضاً، إلا أنه يرى مع ذلك إمكانية التجريد في إطار تعددية الواقع لنموذج نمطي لشبكة المطالب في كل الأنظمة السياسية منذ اللحظة التي تولد فيها المطالب في شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة، إلى اللحظة التي تجد فيها طريقها في النهاية عند مواضع مختلفة من القرارات السياسية. أطلق أستون على هذا النموذج "نموذج تدفق المطالب"³⁴

إذن بهذه الصورة يمكن القول وانطلاقاً من المقاربات المتميزة التي قدمت تفسيرات مختلفة لمفهوم النظام السياسي الذي يعتبر محور اهتمام دارسي حقل علم السياسية امكننا القول اجمالاً بأن النظام السياسي هو مجموع متماسك من المؤسسات السياسية و الممارسات المتعلقة بالسلطة السياسية فالقواعد المتعلقة بالسلطة السياسية ، ما هي إلا إحدى عناصر النظام الاجتماعي ، و هذا الأخير حاصل إنتاج اجتماعي أي محكوم بقوانين تتحكم إلى حد بعيد بنماذج هذا الإنتاج.

³⁴ المرجع السابق ص.57

الفصل الثالث:

التغيير في النظم في السياسية

وتحولها الديمقراطي:

مقارنة مفاهيمية نقدية

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

يقوم الوعي بالمفاهيم، وبأهميتها المركزية في تشكيل المعارف في العلوم الإنسانية وتنميتها، بدور منهجي أساسي، بوصفها - أي المفاهيم - ضرورة للتواصل مع عالم الأفكار والنظريات التي تتشكل منها المنظومات الفكرية وعلومها المختلفة، ومنها منظومة الفكر السياسي وعلومه.

كما يقوم هذا الوعي بدور خاص في تدقيق المفاهيم وتوظيفها؛ وهذا ما يهمننا أكثر في هذا السياق، وذلك بإزالة هذا الوعي للغموض، الذي غالبا ما يكتنف الكثير من المصطلحات، التي غالبا ما تستخدم في غير موضعها وتُوظف من ثم توظيفا غير مناسب، أو يجري تفسيرها على غير المعنى المراد منها، الأمر الذي غالبا ما يؤدي إلى اضطراب في التحليل وتشوش في المقاصد، لا سيما أن كثيرا من الإشكاليات المعرفية؛ والسياسية منها طبعاً، ناتجة عن اضطراب الفهم في تحديد المفاهيم ورصد مقاصدها الدقيقة، حتى لا نقول مقاصدها الحقيقية.

ونحن قد وظفنا في بحثنا هذا؛ وفي فصله الثالث بشكل خاص، مفاهيم أساسية، هي بمثابة مفاتيح هذا البحث ومقاربة نماذج التحليلية، أهمها مفهومي "التحول"، "الانتقال" و "التغير" أو التغيير. ولذلك يجدر بنا تقديم توضيحات نظرية تخص فارق المعنى بين هذين المفهومين وحدوده المنطقية.

يعتمد هذا الفصل على تقديم قراءة نقدية للمفاهيم تتجاوز المقاربة الوصفية التي تم اعتمادها في سياق ادبيات البحث في مجال التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي و على هذا الاساس و جب القول ان المفاهيم محل التعريف و التدقيق تنطلق من اخذ التحول الديمقراطي كتحليل كلي، و التغيير كتحليل جزئي بينما يشكل مفهوم الانتقال محور اهتمام في حقل السياسات المقارنة حيث ظهر تيار

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

يطلق عليه تيار الترانزيتولوجيا الذي يؤسس لعلم الانتقال الديمقراطي بتاريخانيات مختلفة و بمسارات و ظروف و عوامل متعددة و هذا ما سوف يتم تبريره في الفصل الاخير من الدراسة باسقاط المفهوم على دراسة حالة امريكا اللاتينية والتجربة الجزائرية.

المبحث الأول: التحول الديمقراطي:

1- في ايتمولوجية التحول الديمقراطي :

يحمل مفهوم التحول الديمقراطي معنيين أساسيين، معنى نظري مجرد أو مطلق الدلالة، لا يحيل إلى أي مدلول تاريخي محدّد، ويقصد به حالة تحول إي نظام سياسي من نظام ما قبل ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ومعنى آخر تاريخي، ويقصد به ما صار يعرف بالتحولات السياسية، التي طالت النظم السياسية في أوروبا الشرقية، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ونقلتها من أنظمة ذات بنى سياسية سلطوية الى أنظمة سياسية ديموقراطية؛ مقتدية في ذلك بديموقراطيات أوروبا الغربية الراسخة فيها منذ عقود سابقة. وهي عملية الانتقال التي صارت تعرف أيضا بعملية الديمقراطية في أوروبا الشرقية.

والواقع أنها تُعدّ الموجة الثالثة تاريخيا، على صعيد الانتقال الديمقراطي، باعتبار أن الموجة الأولى كانت قد بدأت منتصف سبعينيات القرن العشرين، والتي طالت ثلاث دول من جنوب أوروبا؛ وهي تحديدا دول اليونان والبرتغال وإسبانيا، أما الموجة الثانية التي تلتها فمست بعض دول جنوب شرق آسيا وهي كما هو معروف، كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، حيث انتقلت نظمها السياسية، إثر هذه الموجة من التحول السياسي، من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية. فقد دفعت موجات التحول الديمقراطي الثلاث هذه، أغلب الباحثين المهتمين بالسياسات المقارنة، إلى إعادة تصنيف الدول وفقا لمواقعها على سلم درجات الديمقراطية وتطورها فيه¹.

¹ محمد نصر عارف، ابستمولوجية السياسات المقارنة

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

وهكذا، وجدوا أن الدول مصنفة عموماً نهاية القرن العشرين إلى أربعة أصناف، وهي: - دول الديمقراطيات الراسخة.

- دول الديمقراطيات الحديثة.

- دول شبه ديمقراطية، وهي الدول التي تتوفر فيها، شكلياً، مؤسسات الدول الديمقراطية وآلياتها الانتخابية، إلا أنها تقتصر إلى روح الديمقراطية وفلسفتها القانونية والسياسية والأخلاقية.

- دول ديمقراطية، سواء البيروقراطية السلطوية منها أو الوراثة الاستبدادية. غير أن عملية التحول الديمقراطي فيها لم يكن إيجابياً النتائج، وذلك بسبب المتغير الخارجي في هذه العملية.

لقد ركزت الدراسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وأدبياته، جل اهتمامها على التغيرات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي، مثل: الإصلاح الاقتصادي، اعتماد أساليب المساومة في التحول السياسي بين القوى السياسية؛ ولاسيما بين المتشددين والمعتدلين، وجود مؤسسات قضائية وتشريعية مستقلة، وتطور لثقافة الديمقراطية وقوة المجتمع المدني... الخ مع وجود حالات تحول ديمقراطي هجين، حيث يتم خلق نموذج ديمقراطي خليط، أو بالأحرى شبه ديمقراطي، يحتوي على مكونات ديمقراطية وأخرى سلطوية تسلطية، مثل وجود التعددية الحزبية ومن ثم المنافسة السياسية في الانتخابات، الأمر الذي ينتج عنه بدهة حالة من عدم المساواة في العملية الديمقراطية.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

ومن هذه الزاوية يرى هيلد أن الديمقراطية تتحدّد بمعنيين هما: تحرّر إضافي ومشاركة أكبر. فمتى تحققت الديمقراطية السياسية زادت إمكانية إحراز المزيد من الديمقراطية. وبناءً على هذا المفهوم الموسع للديمقراطية².

مثلاً سبق الإشارة إليه في سياق البناء المفاهيمي الايتمولوجي لمفهوم التحول الى الديمقراطية او ما يصطلح عليه ايضا في بعض الادبيات بالديمقراطية حيزا كبيرا في حقل الدراسات السياسية المقارنة منذ سبعينات القرن الماضي وظهرت دراسات متنوعة وعديدة في هذا النسق المعرفي تتحدث عن التحول الى الديمقراطية بمستويات وموجات مختلفة ويمكن التأريخ لموجات التحول الى الديمقراطية من خلال الموجة القصيرة الاولى والتي تعتبر الثورة الفرنسية والامريكية مهدها الاساسي والتي ظهرت فيها المؤسسات الديمقراطية التمثيلية في حين تعبر الموجة الثانية من التحول الى الديمقراطية من خلال التحول الذي بدا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في اوروبا وتعبر الموجة الثالثة من التحول الى الديمقراطية من خلال التحول الذي حصل في اوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب البارة وانهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي ، والذي تحولت من خلاله البنى السلطوية في تلك النظم السياسية الى بنى ديمقراطية تمايز فيها التحول الى الديمقراطية تمايز المفهوم في حد ذاته .

و لا يستطيع الدارس المهتم بهذا النسق المعرفي التطرق الى الموضوع دون الرجوع الى الادبيات الحقيقية التي اشتغل عليها صموئيل هنتغتون في هذا المجال ، ويعتبر هذا الاخير هو اول من ادخل مفهوم التحول الى الديمقراطية التي نطاق التحليل السياسي المقارن ، ويعرف هنتغتون التحول الى الديمقراطية على انه

² غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي :السيرورات والمأمول في عالم متغير ،ترجمة عفاف البطاينة ،الدوحة :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2015، ص ص 58-79

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

"مجموعة من حركات الانتقال من النظام اللاديمقراطي الى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفق عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية ،كما تشمل هذه الموجة عادة تحولا ليبراليا ،او تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول الى الديمقراطية تحولا تاما " .

وقد رصدنا سابقا ثلاث موجات من التحول الى الديمقراطية ،ولكل موجة اثر نسبي في النظم السياسية ، وفي كل موجة تحدث بعض حركات الانتقال باتجاه اللاديمقراطية، ومن ثم يصبح مفهوم التحول الى الديمقراطية مجموعة من المراحل المتميزة ،تبدأ بزوال النظم ذات البنيات السلطوية الى النظم ذات البنيات الديمقراطية ،تسعى هذه الاخيرة الى ترسيخ نظمها وتعكس ،هذه العملية بالمفهوم الهنتغوني ،اعادة توزيع علاقات القوة داخل النظام السياسي حيث يتضاءل نصيب الدولة لصالح المجتمع المدني من خلاله يصبح المجتمع المدني كمنصب متميز يتدخل جدلا مع الدولة ،كما يضيف ذلك من جهة اخرى الى التوازن ،بين كل من الدولة والمجتمع ومن ثمة يتم بلورة مراكز متعددة للقوى المختلفة.

وقد اشار الدارسون المهتمون بأهمية عديد العوامل التي بإمكانها الاسهام في هذا السياق من قبيل الثقافة السياسية والمشاركة والتنمية والرفاه فلا يمكن تحقيق مستوى من الديمقراطية دون تحقيق مستوى من الرفاه³ .

في سياق البناء المنهجي للموضوع لا يمكن الحديث عن التحول الى الديمقراطية من دون الحديث عن الترسخ الديمقراطي او ما يطلق عليه بالتوطيد الديمقراطي ، ويشكل هذا المفهوم الاكثر عمقا في التحول الى الديمقراطية ،ويعبر عن العملية

³صمويل هنتجتن، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب،

الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص73

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

المتقدمة من التحول الى الديمقراطية ،التي تصل فيها الديمقراطية الى مستوى من النضج ومن ثمة رأت كل الاسهامات التي اهتمت بهذا الموضوع بان عملية الترسخ او التوطيد ،تحتاج الى وقت يتم من خلاله بناء المؤسسات في ظل ظروف سياسية واقتصادية معينة ،وفيها يتحول نظام المؤسسات الذي النظام الوحيد الذي يمكن ادراكه ولا احد يطرح لنفسه امكانية التصرف على هامش المؤسسات وبهذا الشكل تصبح الديمقراطية راسخة و موطدة⁴.

⁴ نفس المرجع ، ص 73.

المبحث الثاني: الانتقال الى الديمقراطية

1- في مفهوم الانتقال الى الديمقراطية

تعد عملية الانتقال من المراحل ما قبل الديمقراطية الى الديمقراطية، سيرورة طويلة ومعقدة، تتشكل من مراحل نوعية عديدة. أما طبيعة تعقيد هذه السيرورة فتعود أساسا إلى صعوبة تحديد نقطة بداية هذه السيرورة ذاتها وكذا نهايتها، فمعالمها مختلفة من تجربة إلى أخرى، تبعا لعوامل التأثير فيها وطبيعة متغيراتها. إلا أن هذا لا يعني أن ليس لتجارب الانتقال الديمقراطي مؤشر بداية مشترك، ففي الحالات والتجارب المعاصرة تبدأ السيرورة من حدوث أزمة داخل النظام غير الديمقراطي، ثم يتبعها الانهيار التدريجي، وإن بدأ الانتقال الى الديمقراطية بنوع من الأزمة في الحكم التسلطي؛ والتي يتم على إثرها اقتناع الحكام بترك مناصبهم، فان هذه المرحلة تنتهي بتنصيب حكومة جديدة، تفرزها انتخابات حرة ونزيهة.⁵

من زاوية تحليلية أخرى فان السيرورة الناجحة في الانتقال الى الديمقراطية لا تنتهي الى هذا المآل ضرورة، بل إن النظام الجديد غالبا ما يؤول إلى ديمقراطية مقيدة أو محدودة، أي نظاما ديمقراطيا أكثر من سابقه، إلا أنه؛ مع ذلك، لا يعد نظاما ديمقراطيا بالكامل، مثل أنظمة الدول الليبرالية المتقدمة ديمقراطيا. لذا فمن المعقولة التاريخية، بل من الضرورة السياسية احترام بيداغوجية الدرس الديمقراطي التاريخي، أي ضرورة المرور بمراحل أساسية والتدرج فيها. وهو الأمر الذي أصبح يعرف في علم الانتقال الديمقراطي بـ"تعميق الديمقراطية".

⁵ غيورغ سورنسن، المرجع السابق .

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

طبعاً، ليس هذا إقرار ضرورة بحتية تاريخية، أو بالأحرى بتاريخية سياسية معقدة، كما يقر التاريخيون بذلك، من أفلاطون إلى فريدريك هيغل و كارل ماركس، ولكن نريد التأكيد أن تكريس الديمقراطية وترسيخها في بلد من البلدان، يشترط بيداغوجية انتقالية مناسبة لخصوصية الواقع السياسي لكل بلد، أي يشترط تدرجاً مناسباً لديناميكية كل بلد من البلدان السياسية، أو بتعبير مجرد يتطلب تاريخية خاصة مناسبة⁶.

وهذا يسمح لنا باستنتاج مفاده أن الوصول الى المرحلة الديمقراطية يتطلب، قبل ذلك، ترسيخ النظام السياسي الجديد. وفي رأي الكثير من المهتمين بعلم الانتقال الديمقراطي، أنه من المتعذر نجاح عملية الانتقال تلك، دون إجماع كل الأطراف السياسية الرئيسية الفاعلة على الخيار الديمقراطي، بوصفه الخيار الوحيد المتاح لها أو بالأحرى المتبقي أمامها. والواقع أن غالبية نماذج الانتقال الديمقراطي المقارنة تؤكد لنا وجود تداخل موضوعي بين هاتين المرحلتين، بل وبين كل مراحل الانتقال، وهذا أمر مفهوم بذاته، مادامنا نتحدث عن وجود بيداغوجية خاصة في ذلك، أو تاريخية خاصة.

وغني عن القول: إن ما سبق ذكره عن مراحل الانتقال الديمقراطي وعن ترابطاتها الموضوعية في خطوطها العريضة العامة، لا يعني ضرورة الإقرار أن سيرورتها خطية خاضعة لتدرج آلي لا تأزم فيه، فهي غالباً ما تتخللها فترات ركود، بل أزمات سياسية حادة، وحتى انتكاسات أيديولوجية غير متوقعة. كما أن نتيجة تحول النظم السياسية قد لا تكون ديمقراطية بالضرورة، وقد اثبتت التجارب المقارنة، فعلياً، أن الكثير من النظم السياسية قد جمعت بين النظام التسلسلي والديمقراطية

⁶ نفس المرجع، ص. 76

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

الضعيفة؛ إن لم نقل الشككية. الأمر الذي يسمح لنا بالقول: إن المسار الديمقراطي مسار طويل نسبياً⁷ و معقد، زماً ومراحل وتحديات، وذلك وفق نموذج "دانكورت و رستو".

وكل هذا يفترض أن النموذج المطلق، أو الأمثلي (Exemplaire)، إذا أردنا استعارة هذا المصطلح من السوسيولوجي الألماني الكبير ماكس فيبر، لا يعني ضرورة أن تغيير الأنظمة السياسية وابتعادها عن الممارسة السياسية التسلطية، يفضي دوماً وبصورة آلية إلى ترسيخ الديمقراطية. والواقع أن هذا الاستنتاج ليس تكهناتاً اعتباطياً، إنما هو حال معظم النظم السياسية التي انفتحت على النظام السياسي الديمقراطي.

لكن، مع ذلك يبقى تحليلنا في حاجة إلى نموذج تفسيري، نناقش على ضوئه عملية الانتقال إلى الديمقراطية، ألا وهو نموذج رستو. وهو نموذج يقوم على شرط واحد؛ هو بمثابة خلفيته السياسية والمطلبية، ألا وهو سلامة الوحدة الوطنية و سلميتها، وهذا أمر مفهوم بذاته، فسلامة الوحدة الوطنية وسلمية المجتمع لا بد أن تكون شرطاً لأي عملية انتقال ديمقراطي.

فالوحدة الوطنية تشير، حسب رستو، إلى الأغلبية العظمى من المواطنين، أو بالأحرى إلى رغبتها في ديمقراطية المستقبل، التي لا يخالجهما أي شك فيما يخص المجتمع السياسي الذي تنتمي إليه، ولا تراودها أي تحفظات حول انتمائها إلى هذا المجتمع السياسي.

⁷ المرجع نفسه، ص ص 76 - 77.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

وفي السياق نفسه، سياق تدعيم مقارنة الانتقال الى الديمقراطية، عرض "ألفرد ستيتان" عشرة مسارات مختلفة ومتنوعة للانتقال الديمقراطي، أو ما يطلق عليه عملية الانتقال من الحكم اللاديمقراطي، أو ما قبل الديمقراطي، الى الحكم الديمقراطي. ويقوم التمييز بين هذه المراحل عنده، على طبيعة النظام السياسي التسلطي أو حسبه من جهة، وعلى طبيعة مجموع القوى السياسية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة أو خصوصيتها من جهة أخرى. هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فلعامل السياق الدولي دوره المؤثر في ذلك، أي دور تأثير الشروط الدولية، التي تحدث فيها عمليات الانتقال الديمقراطي.

وتشير عمليات الانتقال الديمقراطي المعاصرة أو تقدم لنا نماذج مختلفة، لعل أهمها النماذج التي تمت في فضاء أمريكا اللاتينية السياسي، وقد حركتها، كما هو معروف، الأنظمة السياسية التسلطية فيها، أي قد حركتها العوامل الداخلية أكثر. وذلك عكس نماذج عمليات الانتقال الديمقراطي في فضاء أوروبا الشرقية السياسي، التي كان لتأثير عامل القوى الخارجية فيها الدور الأكبر، إن لم نقل الحاسم. لقد سبق أن حددنا بعدين أساسيين في الانتقال الى الديمقراطية، وهما: التحرر، والمنافسة و الاشتمالية أو ما يعرف أيضا بالمشاركة. وحسب الدراسات المقارنة التي أجراها "فيليب شمايتير" و "دونيل"، حول عمليات الانتقال في أمريكا الجنوبية وجنوب أوروبا، فإن بداية الانتقال الديمقراطي النمطية في هذين الفضائين السياسيين، يكون منطلقها اضطرار الممسكين بزمام السلطة إلى منح المواطنين (الأفراد) مستوى محدد من الحقوق المدنية والسياسية، الأمر الذي يجعل من ثم إمكانية بروز مساحة لنشاط

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

سياسي محدود للمعارضة، أي بداية ما يسمى (المنافسة العامة)، حتى ولو كانت في حدود الإطار الذي ينشط فيه النظام السياسي التسلطي نفسه.⁸

أما المرحلة الثانية في نموذج روستو فهي مرحلة اتخاذ القرار، التي يتم خلالها اتخاذ قرار مناسب، من قبل النخب السياسية ، وذلك بهدف مأسسة بعض مكاسب الإجراءات الديمقراطية المفصلية، الأمر الذي يؤكد وجود تداخل بين المرحلتين الأولى والثانية، كتجربة تاريخية على الأقل؛ حيث نجد أن الكثير من النماذج المقارنة، المذكورة في التجربتين الأمريكية الجنوبية والجنوب أوروبية، قد مرت بانتقال عالق من المستوى الأولى من مستويات المرحلة الثانية، أي مرحلة اتخاذ القرار، خاصة وأنها لم تبلغ سوى مستوى بسيطاً باتجاه الديمقراطية، أو بتعبير أدق لم تخط سوى خطوة بسيطة نحو الديمقراطية، وهي لذلك لم تتم فيها في النهاية عملية الانتقال الديمقراطي، أو بالأحرى عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

وهذا الأمر يعني؛ من بين ما يعنيه، أنه كلما كانت الفترة الزمنية للانتقال الديمقراطية قصيرة، كلما عسر على القوى السياسية تنظيم نفسها كفاية، ومن ثم عجزها على لعب دور فاعل أساسي لها في سيرورة عملية الانتقال الديمقراطي. وهذه إشكالية أخرى تضاف إلى إشكاليات الانتقال الديمقراطي المختلفة وتحدياتها العديدة.

وهكذا، يبدو جلياً تأثير وتيرة الانتقال الديمقراطي على مخرجاته السياسية، وتأثير الإرث المؤسسي لنظام الحكم السياسي التسلطي فيها، عبر البنى البيروقراطية لمؤسساته. وهذا ما طرح مسألة نظرية جديدة في علم الانتقال الديمقراطي، هي

⁸ المرجع نفسه، ص79

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

مسألة مدى نمطية تأثير الإرث المؤسساتي لأنظمة الحكم السياسي التسلطي على عمليات الانتقال إلى الديمقراطية.⁹

ويبدو أن التجربة التاريخية تنفي وجود نمطية أو حتمية في هذا الخصوص، ففي نموذج جنوب أوروبا، وتحديدًا التجربة البرتغالية، مثلاً، تم تفكيك كل المؤسسات الموروثة عن الحكم التسلطي والتخلص منها كلية؛ إلى حد اعتبار هذه التجربة الانتقالية في بناء المؤسسات الجديدة، بداية من صفرية تقريباً. في حين نجد أن بعض تجارب نموذج أمريكا الجنوبية، مثل تجربتي البيرو والبرازيل، نجت فيها بناها التقليدية التي تعود إلى المراحل السابقة على الحكم الديمقراطي، أو على بداية مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، حيث كانت إمكانية الاستفادة منها أثناء الانتقال.

والواقع أن هذه الحقيقة التاريخية، تؤكد ما ذهبنا إليه، مستهل هذا الفصل، في تأكيد أهمية دور خصوصيات المجتمعات، في إنجاح تجاربها التاريخية¹⁰ في عمليات الانتقال الديمقراطي من عدمه، وفي تأكيد لا نمطية تجارب الأمم والمجتمعات التاريخية، في عملية التقدم التاريخي عموماً، وفي عمليات انتقالها الديمقراطي تحديداً.

2- الانتقال إلى الديمقراطية والترسيخ :

الترسيخ الديمقراطي عملية طويلة يمكن أن تمتد عبر جيل كامل. وهكذا فإن الترسخ عملية من شأنها أن تقلل إمكانية تراجع التحول الديمقراطي وتكتمل هذه العملية عندما يكون هنالك دليل اثبات ، إعادة الثقافي السياسية باتجاه تعزيز النظام

⁹ المرجع نفسه ، ص 81

¹⁰ انظر : تركي الحمد، الثقافة العربية أمام تحديات التغيير، بيروت: دار الساقى، 1993 ، ص. 38

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

السياسي وبالتالي يتم تذليل اخر الشكوك التي تبقى بعد الانتقال ،ومن هنا يمكن تقسيم هذه العملية الى قسمين :

الترسيخ السلبي والترسيخ الايجابي ،اما الاول فينطوي على التخلص الفعلي او النهائي من اي امل ،في خيارات غير ديمقراطية أما الثاني فان النظام الديمقراطي يستقر عمليا ويكتسب مصداقية وصدقية ،مع ضرورة التنبيه للمدة الزمنية للعملية ،ففي النموذج الاسباني على سبيل المثال ،لم تستغرق التجربة الاسبانية جيلا كاملا أو حتى اقل .

بالعودة الى التيار غير الشكلي " للترانسيتولوجي " أو الانتقالية ،الذي وضعه ادونيل وشميتز وسبق الاشارة اليهما سابقا ،فان التعريفات الاكثر اكتمالا ونضجا ،للمصطلحات التي نستخدمها تأتي من العمل المشترك بين خوان لينز والفرد ستينان ،الذي يقول ،"يكتمل الانتقال الديمقراطي ،عندما يتم التوصل الى اتفاق بشأن الاجراءات السياسية التي تؤدي الى الى حكومة منتخبة ،وعندما تتربع على عرش السلطة حكومة هي نتيجة مباشرة ،للتصويت الشعبي الحر ،وتتمتع بصيغة الامر الواقع بالسلطة الكافية لوضع سياسات جديدة ،وعندما تكون السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الناتجة عن الديمقراطية الجديدة لا تحتاج الى مشاركة قانونية مع الهيئات الاخرى " .

ام مقارنة وتعريف التيار " للترانسيتولوجي " لتوطيد الديمقراطية وتعزيزها يشدد على ان هذه الاخيرة تصبح موطدة ،عندما تتحول الى الديمقراطية بشكل فعلي ،الى الخيار الوحيد المتاح ،ولكن من اجل ذلك يجب الاهتمام بثلاث نواح وهي سبوك الفاعلين الساسيين وتطور الرأي العام وسيادة الهياكل القانونية و الاجراءات التي تقرها :

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

- من وجه نظر السلوكيات يتم ترسيخ نظام ديمقراطي عندما لا يستخد اي فاعل وطني اجتماعي اقتصادي سياسي او مؤسسي موارد كبيرة في محاولة تحقيق اهدافه من خلال خلق نظام غير ديمقراطي او العودة الي العنف او التدخل الاجنبي.

- من وجهة نظر المواقف ، يصبح النظام الديمقراطي راسخا عندما تعتقد الاغلبية الساحقة من الرأي العام ان الاجراءات والمؤسسات الديمقراطية هي انسب طريقة لحكم الحياة الجماعية في مجتمع كهذا ،وعندما يكون دعم خيارات المعارضة للنظام قليل جدا او معزولا تقريبا عن القوى التي تؤيد الديمقراطية .

- من وجهة النظر الدستورية،يصبح النظام الديمقراطي راسخا عندما تكون كل القوى الحكومية وغير الحكومية في انحاء الدولة خاضعة لحل النزاعات ضمن القوانين والمؤسسات والاجراءات المحددة ، التي تقرها العملية الديمقراطية الجديدة .

هذه التعريفات من وجهة نظر السلوكيات والمواقف والدستورية تميز بدقة بين بين مرحلتي الانتقال والترسيخ تقدم على الرغم من تعقيدها مسائل ،لترسيم الحدود على سبيل المثال وفيما يتعلق بتعريف الانتقال الديمقراطي وكما اشرنا اليه في استهلال المبحث ،لابد من القول انه ينبغي على الحكومة ان تحظى بالسلطة من اجل انتهاج سياسات الامر الواقع وهذا شرط واسع جدا ،اذ لا تواجه السياسات المحددة للحكومة الصعوبات ذاتها في الاعداد والتنفيذ .

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

على الرغم من الجهود الكبيرة للتوضيح التي يبذلها "لينز" و"ستيبان" فهما لم يحددا تماما الخط الفاعل للفصل بين تعريفى الانتقال والترسيخ.¹¹

ومن زاوية اخرى يسجل ادم برزورسكي الوارد في كتابه "الديمقراطية والسوق" موقفا يتماشى مع العقلانية من خلال قوله "تصبح الديمقراطية راسخة ،في ظل ظروف سياسية واقتصادية معينة عندا يتحول نظام المؤسسات الى النظام الوحيد اليز يمكن ادراكه ، ولا احد يطرح لنفسه ،امكانية التصرف على هامش المؤسسات الديمقراطية نفسها حينما يريد الخاسرون اعادة تجربة حظهم ،في اطار المؤسسات نفسها ،التي خسرو فيها .تصبح الديمقراطية راسخة وموطدة عندما تفرض بحد ذاتها ،وهذا يكون عندما تعتبر كل القوى السياسية البارزة ان من الافضل مواصلة اخضاع مصالحها وقيمها للنتائج غير المؤكدة ،لتفاعل المؤسسات فيما بينها ،ان المقاربة التي يتبعها "برزورسكي" قد يكون عرضة للانتقادات نفسها ،التي خضعت لها مختلف التفسيرات للانتقال الى الديمقراطي ،من ضمنها الوقوع في طوطولجيا (تحصيل حاصل) من خلال الطرح او الافتراض الاساسي الاتي :

تصبح الديمقراطية راسخة عندما يقبلها الجميع ،اي عندما يكون الجميع ديمقراطيون.

3- تحليل عمليات الانتقال الى الديمقراطية :

من خلال ما سبق امكنا تقديم تحيل لعمليات الانتقال الى الديمقراطية ولا يمكن تحليل عمليات الانتقال الى الديمقراطية دون الاشارة العمل الرائد الذي قام دانكوت روستوف بالنسبة الة ما حدث في اسبانيا واليونان والبرتغال في مقال صادر له قبل

¹¹ نارسيس سيرا ،مرجع سابق ،ص ص32-34.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

خمس سنوات من الانتقال الى الديمقراطية سنة 1970، ان ركز على "العوامل التي تحافظ على ديمقراطية مستقرة لا يمكن ان تكون هي التي تسببت في وجودها :التفسيرات الخاصة بالديمقراطية يجب ان تميز بين الاداء والتكوين "

من هنا اعتبر روستوف ان المرحلة الانتقالية كعملية واقترح تقسيمها الى ثلاث مراحل اساسية وبغية تحقيق هذه الغاية ،هنالك شرط وحيد ومسبق وهو الوحدة الوطنية ،بهذا الشكل نفى روستوف ان مستوى ادنى من التنمية الاقتصادية هو شرط اساسي وضروري للديمقراطية .

المرحلة الاولى : والتي سميت بالمرحلة التحضيرية تتميز بالصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة على السلطة من دون ان يكون الهدف الاول والاساسي هو تحقيق الديمقراطية .

المرحلة الثانية المسماة بمرحلة القرار يمكن ادراجها واعتبارها كعمل توافي اجماعي صريح و"وافق من خلاله القادة السياسيون على وجود التنوع في الوحدة وتحقيقا هذه الغاية ،فانهم يوافقون على مؤسسة لعض الجوانب الحاسمة من العملية الديمقراطية " .

المرحلة الثالثة هي مرحلة التعود ويقوم خلالها السياسيون والمواطنون على حد سواء بتطبيق قواعد جديدة على موضوعات اخرى تتفق مع الهيكل الديمقراطي الجديد .

ان الفكرة العامة التي تتمحور حولها العملية والتقسيم الى مراحل هما نقطة الانطلاق لمساهمات ادونيل ومجموعة من الاكاديميين ،الذي قام هو فيليب شميتز ،بجمعهم للعمل معا من اجل تنفيذ مشروع عمليات الانتقال الى الديمقراطية ،من حكم استبدادي في مركز وودرو ويلسون واشنطن ،مشيرا الى انه ما حدث في فضاء

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

امريكا اللاتينية السياسي عبر " ادونيل " عن الرغبة في تقسيم العمليات الى عمليتين اساسيتين : "العملية الاولى تنطلق من النظام الاستبدادي السابق وتنتهي عند تنصيب الحكومة الديمقراطية ،اما العملية الثانية فتتعلق من الحكومة وتنتهي عند ترسيخ الديمقراطية او بعبارة ادق تنتهي عند الممارسة الفعالة لنظام ديمقراطي "

هذه التعريفات المهمة تفتح لنا خطين للعمل في اطار تحليل عمليات الانتقال الى الديمقراطية وهما :

خط التمييز بين العمليتين الانتقالتين ،اي بين ما يمكن ان يسمى وفي وقت لاحق كما سبق الاشارة اليه في سياق هذا المبحث مرحلة الانتقال والترسيخ ومرحلة تحديد الخصائص الذاتية لنظام ديمقراطي ،ينبغي على العملية ان تصل اليه لكي نتمكن من القول انها مكتملة النجاح .

في سياق دراستنا وتحليلنا لمفهوم عمليات الانتقال الديمقراطي ينبغي ان لايفاجئنا مفهوم التوطيد كمفهوم جذاب لعلماء هذا النسق المعرفي اكثر من الانتقال الديمقراطي ،وذلك من حيث المدة ،ففترة الانتقال غالبا ما تكون اقصر من فترة التوطيد ومن حيث المحتوى الذي يكون اكثر بساطة ايضا : "ابدال القواعد والهياكل السلطوية بالطابع الديمقراطي"¹²

ليس من الغريب ان تتبثق ،بسبب الطبيعة الخاصة لمفهوم ما التي تجعله عرضة للكثير من وجهات النظر ، والرؤى مفاهيم اخرى للعملية الانتقالية ،لاسيما في عملية الترسخ والتوطيد ،الديمقراطي ،وهذه المفاهيم موجهة نحو الجوانب الشكلية اكثر منها نحو وصف العملية في حد ذاتها ،وهي بالتالي اكثر تحيزا وعادة ما تكون اكثر بساطة ،و هكذا فان ماريو " كاسياغلي " يؤكد على دراسة مخصصة للعملية

¹² ،المرجع نفسه ،ص 27 .

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

الاسبانية ،ان الترسخ يحدث عندما تحدد الانتخابات التداول على السلطة ،بعد بضعة سنوات على دراسة "كاسيا غلي" استخدم "صمائيل هانتغتون" ،هذا الرأي بصورة كاريكاتورية وفي الحالة الاسبانية بالذات بحكم انها تجربة مهمة ،كان اقتراحه قد عاد الى 1996 عندما تنازل الاشتراكيون على السلطة للحزب الشعبي في الانتخابات العامة التي جرت ،في نفس العام ،وهذا نهج منحاز بشكل مفرط ،ويركز حصرا على نتائج الانتخابات ،لكنه ومع ذلك قد يكون اقتراحا متماسكا ،مع التعريف المتعارف عليه للديمقراطية الاجرائية التي تكلم عنها "شومبيتر" ،اذ يقع ضمن ما يسميه "لينز" و"ستيبان" "بالمغالطة الانتخابية" . اي حين تصبح الانتخابات الحرة ،وهي شرط ضروري للديمقراطية ،شرطا كافيا .

في حين اعتمد كتاب اخرون على القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية بمثابة معيار ويرى "دي بالما" الترسخ "كبناء قواعد تنافسية قادرة على منع اللاعبين الرئيسيين من مقاطعة اللعبة" .

حتى لينز نفسه الى جانب "الفريد ستيبان" قدم تعريفا معقدا للترسيخ الديمقراطي وقد قدم تعريفا في الاتجاه نفسه للنظر في الحالة "لا احد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين او اصحاب مصالح المنظمة او القوى او المؤسسات يرى ان هناك بديلا للعملية الديمقراطية للوصول الى السلطة ،وليس لأي مجموعة او مؤسسة سياسية صلاحية استخدام الفيتو ضد العمل الذي يقوم به الحكام المنتخبون على نحو ديمقراطي ،اي بتعبير اكثر بساطة لابد من اعتبار الديمقراطية "النظام الوحيد" ، وكان غيرمو ادونيل قد انتقد على نحو محق هذا النهج المطبق على بعض الديمقراطيات الامريكية اللاتينية الذي يتم من خلاله التقيد بهذه القواعد الشكلية المتعلقة بالتعدد ،فتعتبر الديمقراطيات وطيدة على غير حق ،وذلك بسبب المستويات غير المقبولة

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

لحماية الحقوق ،و"المساءلة "غير الكافية عند الحكومات ،او الانتشار الواسع النطاق للافة التي يطلق عليها ادونييل المنفعة الفردية ،اي المحسوبية .

يمكننا القول انه كلما ارتبطت النهوج او التحليلات الخاصة بهذه التحولات بشكل اوثق ،بالعناصر والمفاهيم الخاصة بالديمقراطية الشكلية، كلما قل شرح المشاكل الحقيقية للمراحل الانتقالية ،التي تفهم كعمليات مستمرة ،وكلما قلت المعايير ووجهات النظر التي يمكن الاعتماد عليها للتمييز ما بين مراحل هذه العمليات .¹³

¹³ المرجع نفسه ،ص ص26-30.

المبحث الثالث : التغيير

1- في ايتمولوجية التغيير :

لعل أول ما ينبغي التوقف عنده، في هذا الخصوص، هو التوضيح الذي سجله الفيلسوف الفرنسي أندري لالاند في معجمه الفلسفي الشهير " Vocabulaire technique et critique de la philosophie"¹⁴ حيث أشار، في سياق تعريفه لمعنى كلمة "CHANGEMENT" الفرنسية، إلى معنيين تحيل إليهما هذه الكلمة الفرنسية، المعنى الأول، أو المعنى أ - "تغيير - Altération"، والمعنى الثاني، أو المعنى ب "تحول - Transformation".

وهكذا، يذهب أندري لالاند إلى أن المعنى الأول لكلمة CHANGEMENT "تغيير - Altération"، أي المعنى أ، يقصد به: كل عمل يتبدل بواسطته شيء ما دائم، أو يتبدل في واحدة من صفاته أو أكثر أما المعنى الثاني لهذه الكلمة الفرنسية أو المعنى ب B لها فيدلّ عند لالاند على معنى التّحول - Transformation، أي بمعنى تحوّل شيء إلى آخر أو إبدال شيء من شيء آخر¹⁵، أو من حال إلى حال. أي أن معنى التغيير CHANGEMENT هنا، غير مقتصر فقط على تحول صفة من صفات الشيء أو أكثر، بل تحول الشيء كلية من شيء إلى آخر.

¹⁴ ANDRE LALANDE, " Vocabulaire technique et critique de la philosophie ". presses Universitaires de France, 1947.

¹⁵ اندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل. ط. 2. ج. 1، بيروت : منشورات عويدا، 2001، ص 167.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

(CHANGEMENT)، معنى توقف عنده الفيلسوف الفرنسي " أندري لالاند"، وقد قصد به، كلّ عمل يتبدل بواسطته شيء ما دائم، أو يتبدّل في واحدة من صفاته أو أكثر. وإذا أردنا ترجمة ذلك إلى تعبير آخر، أكثر دلالة واقعية، نقول: هو صيرورة مستمرة تطال كل المجتمعات الإنسانية، سواء بفعل تغير عوامل داخلية أو بعوامل خارجية، أو بكليهما معا؛ كمحصلة لتفاعل جدلي (أي تأثير متبادل) بينهما.

ولعل من أهمها العلاقة بين تفاعل المجموعات داخل المجتمع، فالبحوث الأولية توحى بوجود عدد من التمايزات التي لا بد من اعتبارها في أي تحليل يسعى إلى تحليل أعمق لعمليات التغيير والصراعات السياسية داخل المجتمعات. فمن الضروري التمييز بينه التغيرات السياسية، التدريجية منها والفجائية، الصغيرة والكبيرة، السلمية و الضعيفة...الخ وربطها؛ باعتبارها ظواهر سياسية مختلفة، بأسبابها المباشرة وغير المباشرة وبآثارها الخاصة.¹⁶

وهناك أنواع أخرى من التغيير، منها ما هو جيلي يعبر عن التغيير الذي تفرضه طبيعة تعاقب الأجيال، وكذلك التغيير الناشئ عن المنافسة بين أيديولوجيات الأحزاب السياسية، وعن التأثير الذي تمارسه على الحكومة ديناميكية الحركات الاجتماعية بمختلف آلياتها ووظائفها المجتمعية. وهناك بطبيعة الحال أنواع أخرى من التغيرات السياسية، كتلك التي تنشأ عن ثورات؛ متوقعة أو مفاجئة، عنيفة أو

¹⁶ Samuel P. HUNTINGTON <<POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES>> , yale : university press ,2006. pp 134-140.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

سلمية، كما هو حال بعض الثورات المعاصرة ذات الطابع الأيديولوجي مثلا، وتلك التي تفرزها ثورات مضادة...الخ¹⁷

والتغيير السياسي أخيرا، هو صيرورة طبيعية مستمرة تطال كل المجتمعات البشرية؛ ولو بدرجات متفاوتة ووتيرة متباينة أيضا، وهو لذلك يُعد استجابة لمتغيرات داخلية، تحدث هي بدورها تغييرات في بنية المجتمع، منها ما يكون بفعل تعاقب الأجيال، وما يخلقه من تجاوز طبيعي لمخرجات بنية المجتمع التقليدية، إضافة إلى عوامل تغيير داخلية أخرى في بُنى المجتمعات و أنساقها التقليدية، هي في واقع الأمر ترجمة عملية لقانون التغير الذي هو قانون الوجود نفسه؛ دون إنكار تأثير العوامل الخارجية، بطبيعة الحال، في كل ذلك، من خلال تفاعلها مع عوامل التغيير الداخلية. وهي المسألة التي سبق أن أكدناها في مكان سابق من البحث.

فالنظم الاجتماعية وكذا السياسية، في حالة تغير مستمر في واقع الأمر. قد يكون تغيرا سريعا؛ متوقعا أو مفاجئا، يسهل إدراك وتيرته، وقد يكون تغيرا بطيئا، وذلك في أغلب الأحيان؛ إلى حد تصعب معاينته، لكن من المؤكد أنه من سنن النظم الاجتماعية والسياسية في التاريخ، بل من سنن التاريخ البشري نفسه. وهي الحقيقة التي يتفق حولها علماء السياسة والاجتماع، فالتغيير كما يقرون هو عملية جوهرية وحتمية سياسية ومجتمعية.

¹⁷ جان مينو، مدخل الى علم السياسة، ترجمة جورج يونس، بيروت: منشورات مطابع عويدات، 1967، ص ص

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

إلا أنهم تباينوا في تحديد آليات التغيير السياسي والاجتماعي وأسبابها، ناهيك عن تباين تبريرات نظرياتهم المفسرة لذلك، والتي تتراوح أحيانا حد التعارض. والأمر من الوجهة العلمية طبيعي، فالواقع الاجتماعي والسياسي؛ في أي فضاء مجتمعي إنساني، يبقى أغنى من أية نظرية، يمكنها استيعاب أسباب متغيراته، وتفسيرها تفسيراً مطابقاً لا نقص فيه.

يؤكد دانكان Duncan عند حديثه عن نظريات التغيير السياسي انها نظريات انطلقت من أمثلة خاصة، الأمر الذي جعل منها غير جديرة بأن تأخذ بالحسبان عمومية الحالات، وبالتالي أصبحت قيمتها التنبؤية شبه معدومة. عموماً تذهب نظريات التنمية السياسية إلى أن عملية الانتقال تسير من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، فالتنمية السياسية عبارة عن تحولات متتالية تقود إلى نتيجة معروفة مسبقاً، كعملية غائية هدفها الوصول إلى الديمقراطية، إلا أن الأستاذ فرانسو بوريكو Borico Francois يستبعد تتبع الدول النامية مسار الدول الغربية في كل مراحله، فلا شيء يمنع اختزال المراحل، وابتكار بديلاً آخر للتنمية، لأن المجتمعات الإنسانية قادرة على تحقيق التراكم والطفرة بالارتكاز على مكاسبها التاريخية.

لذلك فإن إعادة التفكير في مفهوم التغيير السياسي يرتبط أساساً بظهور أطروحات جديدة تنتقد فكرة التوجه الأحادي لنظريات التحديث والتنمية السياسية، كما تنتقد عدم قدرة هذه النظريات على تغيير حركية المشهد السياسي في البلدان النامية، الأمر الذي جعل المحللين السياسيين يتناقضون في نتائج دراساتهم وتوقعاتهم للحراك العربي، إضافة إلى أن المقولات النظرية الجديدة اهتمت بالأحداث من دون إعطاء مضامين قيمية معيارية، فتراجعت مفاهيم التحديث والتنمية السياسية لصالح مفاهيم

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

التحول الديمقراطي بوصفها مفاهيم أكثر قدرة على تفسير ديناميات التفاصيل التي تشهدها الأنظمة السياسية في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية¹⁸

و يعتبر التغيير السياسي مفهوما حياديا غير قيمي، حيث أكد الأستاذ فيريل هيدي heady Ferel أن مصطلح التحديث والتنمية السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية لذلك فإن التغيير يعتبر أكثر حيادية والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التغييرات السياسية، بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح¹⁹.

إن مفهوم التغيير السياسي مفهوم له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، فهو لا يقتصر فقط على مؤسسات النظام السياسي وحدها، بل يتعداها إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية، بحكم العلاقة القائمة على التأثير والتأثر بين النظام السياسي والبيئة المحيطة به. فالتغيير السياسي يكون نتاج عوامل متداخلة ومتراكبة ، يعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي داخليا و خارجيا ، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف والتأقلم معها، فضلا على ذلك فإن التغيير السياسي يمس القيم السياسية، كما قد يمس الهياكل أو السلوكيات ا، يكون تدريجيا وقد يكون فجائيا ، وقد يكون محدودا، كما قد يكون مخططا او تلقائيا، أما أدواته فقد تتخذ

¹⁸ فادية المليح حلواني، " تقرير عن الملتقى الدولي الثاني لمخبر العلوم السياسية الحديثة تحت عنوان التغيير السياسي في ظل الراهن الدولي الرهانات والتحديات "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 39، 40، صيف- خريف 2013، ص 190

¹⁹ - بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص 16.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

طابعا سلميا او ثوريا ومن ثم فإن تحليل التغيير يتم من عدة أبعاد وجوانب من حيث معدله ونطاقه، واتجاهاته، ومجاله، ومسبباته²⁰

و اذا كان مفهوم التغيير السياسي عند البعض تعبير عن حصول نظام سياسي على قدرة جديدة، وتعبير عن التغييرات المرتبطة بتلك القدرة في الثقافة، والهيكل السياسي فانه في نظر البعض الاخر تعبير عن تلك العملية التي تحدث نتيجة ثورات وهزات سياسية واجتماعية، تتغير معها كل بنيات المجتمع ، فالتغيير السياسي يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغيير كفي أو نوعي أو عميق، بشرط يكون حاسم النتائج.²¹

ويشير المفهوم "التغيير السياسي" الى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع، فالتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح إصلاح، ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.

و يرتبط مفهوم التغيير في حقل العلوم السياسية بمفهوم التحديث²² و هو تعبير عن تغيير في منظومة القيم الأساسية في المجتمع، إذ إنه يعني على وجه الخصوص القبول التدريجي من قبل الأحزاب السياسية والجماعات داخل المجتمع بالمعايير

²⁰ نفس المرجع ، ص.17

²¹ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ونفسية وإعلامية)، القاهرة: 4 الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2006، ص 140

²² ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة : حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 232

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

العالمية القائمة على الإنجاز وبحقوق المتساوية بين المواطنين إزاء الدولة، وذلك مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة فكرة التحديث باعتبارها عملية طويلة الأجل، للأخذ بالعلمنة والعقلانية والتمايز البنائي وقد قارن هؤلاء بين النظم السياسية الغربية، والنظم السياسية غير الغربية مستفيدين في ذلك من التباين القائم بين مفهوم التحديث التقليدي في التمييز بين أنماط السلوك.

اما علاقة مفهومي التغيير السياسي و الانتقال السياسي Transition Political فانه كثيرا ما يتم استخدام مصطلح الانتقال Transition للإشارة إلى التغيير في النظام السياسي نحو الديمقراطية، ويعود هذا الدور الرئيسي في إدخال هذا المصطلح بهذا المعنى للأستاذ دانكورت روستو Rustow dankwart - كما سبق الإشارة اليه- في مقال كتبه عام 1970 بعنوان "التحولات إلى الديمقراطية نحو نموذج ديناميكي"، وأكد روستو أن معظم علماء السياسة في عصره ركزوا على كيفية الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها لاسيما في شمال أمريكا وأوروبا، غير أن هذا لم يكن يساعد أو يخدم اهتمام الدارسين للبلدان النامية الذين كانوا أكثر اهتماما بما يسميه بالسؤال الجيني وهو الكيفية التي تأتي بها الديمقراطية إلى حيز الوجود في المقام الاول. كما أن الانتقال (التحول) السياسي قد يحمل في طياته مجموعة من التغييرات السياسية التي تكون حقيقية وجادة تؤدي إلى الديمقراطية، وقد تكون تغييرات شكلية أو تجميلية تؤدي إلى ظهور شكل جديد من الاستبدادية، ومن أمثلة هذا النوع ما شهدته الأنظمة السياسية العربية إلا حد الآن من تغييرات سياسية هامة حدثت نتيجة لأحداث ما سمي الحراك الشعبي.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

فالتغيير السياسي اذن مفهوم حركي، لا يعرف نقطة ينتهي عندها، فهو يعبر عن عملية مستمرة في المشهد السياسي، بحكم انها نتاج وانعكاس لبيئة متحركة ومتطورة، تتضمن عوامل داخلية وأخرى خارجية مترابطة ومتداخلة، وقد تكون بوسائل سلمية، كما قد تكون بوسائل عنيفة نتائجها تعتمد على مدى قدرة النظام، والنخب السياسية على الاستجابة، هذه النتائج قد تكون سلبية أو إيجابية لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، ولها انعكاسات إقليمية ودولية، كما أن الاجتهادات والدراسات السياسية تقدم العديد من المفاهيم للتعبير عن جوهر التغيير السياسي ومن بينها التحديث، والتنمية السياسية والتحول السياسي، والإصلاح السياسي، والثورة وغيرها.

2- مستويات التغيير :

ولعل الاختلاف الفلسفي التقليدي الشهير بين النزعة الفلسفية المادية والنزعة المثالية، والمختصر رمزيا وتمثيلا في فلسفتي فريدريك هيغل وكارل ماركس، حول أولوية التأثير المادي والعقلي في حركة التاريخ البشري وفي وقائعه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية.. الخ ففي حين يعتقد الماديون بأولوية التأثير المادي النسبية في العقلي (الفكري) وتجلياته المختلفة، يذهب المثاليون إلى تقديم التأثير العقلي (الفكري) النسبي في الواقع المادي وظواهره²³.

وكما تباينت مخرجات المذهب الفلسفي المثالي الأيديولوجية والسياسية وتعدد طيفها - نقصد مخرجات المذهب الهيغلي تحديدا - إلى حد ظهور ما سمي باليسار الهيغلي، كذلك تباينت مخرجات المذهب الماركسي الايديولوجية وتأويلاتها

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

السياسية، إلى حدِّ نُعت بعضها بالمثالية. فعلى سبيل المثال لا الحصر في هذا الخصوص، نجد تأويلات الماركسية اللينينية ترهن التغييرات السياسية؛ إلى درجة التبعية المباشرة، بتغيير الواقع الاقتصادي أو بالأحرى السوسيو - اقتصادي، بينما يعطي المفكر الإيطالي الماركسي انطونيو غرامشي، من خلال فهمه النقدي للأصولية الماركسية وتأويله الخاص لفلسفتها السياسة والتاريخ، أهمية كبيرة لتأثير مداخل العامل الثقافي أو السوسيو - ثقافي في المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبصرف النظر عن هذين المثلين التوضيحين، ينبغي القول إن هناك العديد من النظريات المفسرة لدواعي التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمعات البشرية وأسبابه، حيث نجد هنالك من ركز على تأثير دور النخب في عمليات التغيير، كما ذهب "بارتيلو"، مثلاً، في دراسته المخصصة للنخب السياسية. أو كالنظريات التي ركزت على دور المؤسسات السياسية في عمليات التغيير والتحديث السياسي وتنميته في المجتمع، كما ذهب على سبيل المثال أيضا "قابريل ألموند"، في مؤلفاته التي تعد رائدة في هذا الموضوع، بل وباكراً بحث في حقل السياسات المقارنة، وواضحة لمنطلقاتها النظرية.

ولأننا بصدد تقديم أمثلة للتوضيح فقط، نكتفي هنا بما سبق، ملخصين القول: إن التغيير السياسي قد شكل أحد أهم محاور اهتمام المشتغلين بحقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع بصورة عامة، وبالسياسات المقارنة بصورة خاصة.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

والواقع أن إدراك المهتمين بالسياسة والاجتماع للتداخل القائم بينهما، إدراك قديم، يعود إلى فلاسفة اليونان وفي مقدمتهم أفلاطون وأرسطو بشكل خاص، ثم إلى فلاسفة المسلمين المتأثرين بهم؛ كالفارابي وابن رشد بشكل خاص، ومن قبلهم وبعدهم بعض الفلاسفة المسيحيين، كما هو معروف، ونذكر بصورة خاصة القديس أوغستين والقديس طوما الأكويني... الخ²⁴

أما في العصر الحديث فيكفي التذكير بمنظري العقد الاجتماعي، وإقرارهم بالعلاقة الجوهرية بين السياسي والاجتماعي وإبراز روابطها المتينة. وهو الإقرار الذي نجد مؤسس علم الاجتماع الحديث الفرنسي اوغست كونت قد بادر به هو بدوره، وبتفصيل أكثر؛ حيث قدم محاولة هامة لتفسير ظاهرة التغيير في النظم السياسية والاجتماعية - بحكم أن النظام السياسي، كبنية متماسكة مكونة من مجموعة متكاملة من المؤسسات السياسية، عبارة عن تعبير موضوعي عن طبيعة أي نظام اجتماعي يمثله - وبتعبير مختصر، إن كل ما هو سياسي أصله في واقع الأمر اجتماعي، وإن أي مطلب سياسي هو في الأصل وفي غالب الحالات ترجمة مباشرة أو غير مباشرة لمطلب اجتماعي ظاهر أو مخفي.

وبهذا الربط الموضوعي بين السياسي والاجتماعي، أقام اوغست كونت تمييزه المعروف بين المقاربة الستاتيكية والمقاربة الدينامكية للمجتمع. وذلك من خلال مقارنة الوحدات الأساسية المكونة للمجتمع، مقارنة ستاتيكية، والتركيز من ثم على أهم الوحدات المؤثرة فيه، كتأثير تداخل داخل الأفراد في المجتمع وتفاعلهم فيه، وكذلك الاقتصاد والأسرة والسياسة... الخ بينما تهدف المقاربة الدينامية إلى دراسة المجتمع ككل، وهي لذلك المقاربة التي نستطيع من خلالها كشف ديناميات التغيير.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

ومن طبيعة الأشياء أن يظل هذا الموضوع محل اهتمام دائم من قبل علماء السياسة والاجتماع، وان تتطور نظرياتهم فيه وتتنوع. وفعلا، ففي القرن العشرين؛ وتحديدًا منذ مطلع الستينيات، انتعش حقل السياسات المقارنة، وانشغلَ بظواهر اجتماعية وسياسية، من أهمها ظاهرة التغيير السياسي، التي حايتت المجتمعات البشرية ودولها منذ القديم. وفي هذا السياق ظهرت اهتمامات أخرى مرادفة أو بالأحرى موازية لها، مثل الاهتمام بظاهرة التحديث السياسي والتنمية السياسية..الخ²⁵

وقد ارتبط البحث في هذه الظواهر السياسية، بادئ ذي بدء، بالمقاربات الانكلوسكسونية. وفي هذا الخصوص ينبغي التذكير بأن ما يقارب الخمسة وسبعين بالمائة من الدراسات والبحوث في العلوم السياسية هي دراسات وبحوث أنكلوسكسونية. كما تجدر الإشارة، سياقًا أيضًا، أن هذا النوع من الدراسات والبحوث قد جرى تطبيق نسبته العظمى على الوحدات الجديدة في النسق الدولي، أي بالدول حديثة العهد بالاستقلال؛ خاصة في العالم العربي وإفريقيا وآسيا.

والأمر مفهوم بذاته، فظاهرة التغيير السياسي؛ والتغيير اللاتماثلي منه بشكل خاص، مرشح الحدوث في هذه الدول أكثر من غيرها، بحكم كون معظمها لا يملك مقومات التغيير المؤسساتي ولا دعائم الاستقرار السياسي بعد، سواء بفعل قلة اندماج تركيبها المجتمعية؛ الإثنية أو الثقافية أو اللغوية، بل وحتى الايديولوجية والدينية في بعض الحالات، الأمر الذي رشح بعضها للسقوط في أتون حروب أهلية في سياق

²⁵ SAMUEL P. HUNTINGTON op.cit,p32-59.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

التغيير السياسي، أو بفعل حداثة تجربتها السياسية وانعدام خبرتها في ممارسة الحكم، وعجزها من ثم عن تكريس منظومات حكم سياسي حديثة، مما جعلها تقع فريسة تأثير مؤسسات المجتمع التقليدية وانشطاراته القبلية أو الطائفية والمذهبية، ومصالح جماعات النفوذ التقليدي المتوارثة الضيقة...²⁶ الخ

إضافة إلى تأثير الدول المستعمرة نفسها السلبى؛ والحاسم أحيانا، على مستعمراتها، في كبح مسارها السياسي نحو التغيير الإيجابي، بتحديث مؤسساتها السياسية والاجتماعية، وذلك خوفا من تأثير هذا التغيير على مصالحها.

فقد أدرك الأنكلوساكسونيون هذا الوضع السياسي الخاص بمستعمرات أوروبا المستقلة عنها حديثا، واستثمروا فيه علميا، باعتباره وضعاً سياسياً فريداً من نوعه علمياً، أو بتعبير آخر موضوعاً علمياً مناسباً لتطوير دراساتهم وبحوثهم حول ظاهرة التغيير السياسي.

وهي الفرصة التي استثمروا فيها، فعلاً، بالبحث والدراسة، وذلك من خلال مناهج مدرستين أو نظريتين أساسيتين في التفكير المنهجي، أو بالأحرى مقاربتين في التفكير الفلسفي والسوسيولوجي السياسي، هما: المقاربة الوظيفية والمقاربة البنوية، حيث شكلت هاتين المقاربتين مدخلاً منهجياً جديداً في الدراسات الخاصة بتغيير النظم السياسية، في العلوم السياسية، وخاصة الدراسات المقارنة، كما سبقت الإشارة، ومن ثم في استقراء طبيعة هذه النظم السياسية واستشراف تحولاتها مستقبلاً.

²⁶ للاستزادة حول هذا الموضوع، في نماذج العالم العربي، يراجع على التوالي كتاب: عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا المغربي، عبد الله حمودي "الشيخ والمريد". ترجمة: عبد المجيد جحفة. منشورات دار توبقال للنشر. الدار البيضاء - المغرب. ودراسة الأنثروبولوجية الفرنكو-تونسية، جان فافري، "التقليدية والتحديث في الجزائر". ضمن الكتاب الجماعي، الأنثروبولوجية في المغرب العربي، منشورات دار توبقال للنشر. الدار البيضاء - المغرب.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

وبالمختصر، يمكن القول: إن التوجه العام لهذه الدراسات، يفيد أن التغيير السياسي الطبيعي؛ أي غير الخاضع لمنطق العنف وللتحولات الاجتماعية الفجائية، ليس أكثر من عمليات تجويل سياسي، أساسها الاستجابة الطبيعية لمطالب الأجيال الاجتماعية والسياسية المتغيرة، أو بالأحرى المتجددة باستمرار، وهو لذلك يعدّ شكلاً من أشكال انتقال السلطة الطبيعي السلمي، الأمر الذي يجعلنا نستنتج أن التحول يسبق التغيير، أي أننا نتحول لنغير.

ويمكن قياس مدى ديناميكية التغيير، بمدى التحاق جماعات جديدة بالنظام السياسي ودخولها في ديناميته، أي بمدى اتساع نفوذ النظام السياسي، ذلك أن عملية التحاق جماعات سياسية جديدة بالنظام السياسي واندماجها فيه، هو بمثابة زيادة الثروة في النظام الاقتصادي وتأثيرها في ديناميته. والتشبيه هنا يكمن في أنه ذو بعد مزدوج غير أحادي، يمكن تقليصه أو توسيعه.

ومن هنا ظهر مصطلح قريب أو أكثر تفسيرية لمفهوم التغيير وهو عصرنة النظام السياسي، ففي كل مرحلة من مراحل تاريخ الدولة تشكل كل طريقة عصرنة، وكل طريقة تفرض تحديات للنظام السياسي في مدى قدرته على التكيف، ففي المرحلة الأولى من أي تغيير (عصرنة للنظام السياسي)، يتمثل في تحديث نظم سياسية تقليدية تتصف بالضعف والتشتت وغياب التنظيم، لكي يتم مركزة النفوذ الحقيقي الذي من خلاله يتم، أحداث تغييرات في المجتمع والاقتصاد وفي المرحلة الثانية يتم، توسيع النظام السياسي لاستيعاب الفئات التي تسعى الى المشاركة السياسية وهكذا يحدث التغيير ويتم وينشأ النظام الحديث.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

وفي المرحلة الثالثة يواجه النظام السياسي مطالب الفئات المشاركة، من أجل تشتيت أكثر للنفوذ، ومن أجل تكريس وسائل للضبط والتوجيه في الوقت نفسه، تكون بصورة تبادلية بين الفئات والمؤسسات وهذا ما ظهر جليا من خلال الكثير من النماذج المقارنة في أوروبا الشرقية التي عرفت صراع مع اشكالية التكيف والضغطات بغية تشتيت النفوذ.

ومن هنا يظهر لنا جليا أن اختلاف النظم السياسية، يمكن تحديده أو معرفته بمقدار النفوذ ومقدار توزيعه فيه. وعلى نحو أكثر دلالة وتفسير تختلف النظم السياسية، بالنسبة لتجديد السياسة واستيعاب الجماعات في قدرتها على تكثيف النفوذ وقدرتها على توسيعه أيضا تتأثر هاتان القدرتان مباشرة بطبيعة المؤسسات السياسية في النظام السياسي .

إنشاء الاسقاط على الانظمة البريتورية يتضح أن هذه الأخيرة؛ وهي أنظمة تفتقد في الحقيقة الى المؤسسات الفاعلة، تكون غير قادرة على القيام بدعم وتكثيف النفوذ الضروري للإصلاح، أي دعم وتوسيع النفوذ الذي يؤثر في عملية تكيف الفئات الجديدة مع النظام السياسي وتوافقاتها معه.

والواقع، أن النفوذ في هذه الحالة لا يكون قابلا للتكثيف والتوسع إلا تدريجيا، أي مرحليا. والاستثناء هنا أو التميز في ذلك هي، كما سبق وأشرنا، النقلة السريعة أو الفجائية، أي في عمليات الانتقال غير المتوقعة، والذي غالبا ما يكون عبارة عن نقلة متطرفة من عملية تكثيف الجهد والنفوذ المطلق إلى التشتت المطلق، بكل ما يتبع ذلك من انتشار لهذا التشتت بين القوى الاجتماعية المختلفة وبنائها التنظيمية والسياسية.

الأمر الذي يجعل عمليات التغيير السياسي، تقاس بمدى قدرة النظام السياسي على تجميع النفوذ وتوزيعه بين القوى والفئات الاجتماعية المختلفة، وذلك في إطار نوع من العمليات التشاركية، ومن ثم تتضح قدرته في مجالي التجديد والاستيعاب²⁷ التغيير والتعايش.

ومن زاوية أخرى يعترف بتراند بادي بوجود نوع من التغيير يحدث من خارج النظام السياسي، وهو تغيير مقترن، أساسا، بالتعبئة الاجتماعية، وتعبير أدق إنه تغيير يحيل إلى تكوّن الحركات الاجتماعية، أي إلى التنظيمات التي تسعى إلى تجنيد أفراد فئة من فئات المجتمع، بغية النهوض بالدفاع عن مصالح اجتماعية محددة ومخصصة، ومن الممكن أن تتيح أبعاد هذه الحركات الاجتماعية الواسعة ترجمة هذه المصالح سياسيا، وبذلك تكون قد أغنت المشهد السياسي الرسمي. كما يمكن لبعض هذه الحركات الانخراط في قنوات، مراقبة إلى حد ما من قبل النظام السياسي القائم واستغلالها. لكن، مع ذلك يظل تعبير هذا النوع من الحركات الاجتماعية السياسي خارج المشهد السياسي الرسمي، ويظل جزء مؤثرا سياسيا في تنظيم إيقاع الحياة الاجتماعية، ومساهما في توجيهه.

وغني عن القول أن كل مجتمعات العالم الحديث معنية بظاهرة الحركات الاجتماعية ونشاطها السياسي. إلا أن هذا لا يعني أن وجود الحركات الاجتماعية ومفهوم التعبئة والتجنيد الاجتماعيين لم تكن في مراحل سابقة، أي ما قبل الحداثة، بل ينبغي التأكيد أنها رافقت في وجودها المجتمعات ما قبل الحديثة أيضا، حيث

²⁷ بتراند بادي و غي هيرمت ،السياسة المقارنة ،ترجمة عزالدين الخطابي بيروت :المنظمة العربية للترجمة ،ط.2013، 1 ص ص 517.

الفصل الثالث : التغيير في النظم السياسية و تحولها الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نقدية

تميزت بحركات اجتماعية احتجاجية ذات أهمية كبرى ومن جهة أخرى يتضح انه لا توجد علاقة عكسية بين النظام الجماعي والنظام الاجتماعي ،لان هذا الاخير لا يؤدي الى اختفاء الاول ،الاكثر من ذلك ان اعادة ادراج البنيات الاجتماعية داخل الفضاءات الاجتماعية الحديثة تتم وفق وظيفية غير مسبقة ،تشجع التعبير والاحتجاج وتستخدم كموجهات للحركات الاحتجاجية .²⁸

²⁸ برتراند بادى وغي هيرمت ،المرجع السابق.

الفصل الرابع:

التحول والتغيير في النظم السياسية :

نماذج

امريكا اللاتينية والجزائر

الفصل الرابع :

التحول والتغيير في النظم السياسية : نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

يشكل تحول النظم السياسية وتغيرها أحد المواضيع التي لازالت تثري الفكر السياسي والسياسات المقارنة وتطورهما على حد سواء، وذلك لما يتسم به الموضوع من أهمية. فالتحول الديمقراطي والتغير السياسي مفهومان مهمان في حقل السياسات المقارنة لارتباطهما بإنتاج غزير على مستوى النسق المعرفي الذي اهتم بهذا الموضوع.

فلقد عرف حقل السياسات المقارنة إنتاجا معتبرا وتقدما بحثيا هاما في مجال الدراسات، التي صارت تعرف بالمقاربة الانتقالية، أو علم الانتقالية، كما يسميها البعض. وهي الدراسات المرتبطة بالتحول الديمقراطي، الذي تم في فضاءات سياسية مختلفة، الأمر الذي جعل الأطروحات في هذا المجال تتمايز فيه تمايز مقاربات علم السياسة نفسه.

وفي إطار هذا التحول، سجل فضاء امريكا اللاتينية السياسي نماذج مختلفة من التحول الديمقراطي، أو بالأحرى محاولات التحول الديمقراطي، اختلفت فيه الواحدة عن الأخرى في سياقات تاريخية وثقافية متميزة، أفرزت من ثم أشكالها المختلفة فانفتحت النظم السياسية على قواعد الديمقراطية لكنها لم تطبقها إلا من الناحية الشكلية وعززت في إطارها ما يسمى بالتغيير في اطار الاستمرارية طرحت هذه المقاربة حجج نحو إعادة تعريف مفاهيم علم السياسة المرتبطة بالانتقالية او التحول او التغيير والتي لا نجد لها أثرا في الواقع .

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

ومن هنا تأتي أهمية حقل السياسات المقارنة، كحقل معرفي خاص يسعى إلى إعادة النظر في مفاهيم علم السياسة بغية مراجعة تعاريفها من منظور نماذج مقارنة مختلفة.

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

المبحث الاول : أمريكا اللاتينية في علم السياسات المقارنة

على مدى أكثر من ثلاثة عقود الماضية ، شهد حقل الدراسات السياسية المقارنة حول التحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية ، في العالم الثالث و خاصة في أمريكا اللاتينية تطورا ملحوظا. وصلت هذه الدراسات في بعض الأحيان إلى درجة عالية من الصرامة العلمية ، تتدرج أساسا ضمن الحقل المعرفي للعلوم السياسية.

لقد تم تفسير عمليات الانتقال من الديكتاتوريات إلى الأنظمة البرلمانية "الراسخة" *consolidé*، في تلك التحاليل انطلاقا من عدة نماذج طور خلالها عدد من الباحثين أمثال (ألفريد ستيفان ، و جيريرو أودونيل ، وفيليب شميتير ، وتيري لين كالت) نماذج للتحولات من خلال عدة معايير¹:

- وجود أو عدم وجود اتفاق *pacte* بين أعضاء من النخبة ،
- الدور المهيمن إلى حد ما للعسكريين،
- الدور المهم الذي لعبته الحركات الاجتماعية،
- وتيرة الانتقال من مرحلة إلى أخرى (من "التحرير" الأولي إلى "الترسيخ"، وبينهما مرحلة "الانتقال" كما يُقال).

¹ Cohen James, **La science politique face aux transitions démocratiques en Amérique latine**, <https://www.multitudes.net/wp-content/uploads/2020/10/logonoirmobil.png> p.2

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

لقد اكدت جل تلك الدراسات و الابحاث على فكرة اساسية في تلك التجارب الا وهي عدم اليقين *incertitude*: حيث كان كل انتقال افراز لسلسلة غير متوقعة من الاستراتيجيات المتقاطعة والمتناقضة احيانا للفاعول، ولكنها تلتقي حول هدف واحد على الأقل: الحاجة إلى إقامة نظام سياسي مستقر و تعددي.

انها انظمة انتقلت من الديكتاتورية إلى تعددية تجيزها الانتخابات على فترات منتظمة مع احترام الحريات الأساسية لكنها بقيت تعاني من عقبات احيانا، لاسيما نحو هدف "ترسيخ الديمقراطية"، من ابرز تلك العقبات استمرار دور الجيش والضعف العضوي للأحزاب السياسية، و وجود ظروف اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى حرمان قطاعات كبيرة من السكان - الأغلبية في بعض الأحيان - من أي إمكانية للمشاركة الديمقراطية الحقيقية.

لقد اطلق² B. Gills and J. Rocamora ما أسموه "الديمقراطيات منخفضة الكثافة"؟ « *démocraties de basse intensité* » ، و يمثل البرازيل حالة نموذجية في ذلك ، بلد عرف مرحلة انتقالية طويلة ومعقدة ، كان للجيش فيها دورا أساسيا في البداية ، ثم أصبح خلالها المواطنون أكثر حرية في التعبير ، و في تنظيم انفسهم وصياغة المطالب الاجتماعية، ورغم ذلك -وفقًا لجميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة- استمرت التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية في الاتساع خلال نفس الفترة وهي من بين أكثر المؤشرات حظورا في العالم ، و طرح معها اشكالية اية ديمقراطية هذه التي لا يكون لها تأثير على تهميش غالبية السكان؟ الا يفترض من الديمقراطية الا يتناقض تحقيق بعدها المؤسساتي الخالص مع بعدها

² اسم المؤلف هو:

B. Gills and J. Rocamora: "Low Intensive Democracy" ،Third World Quarterly vol. 13.1992 ، رقم 3 ،

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

السوسيو - اقتصادي؟ هل هناك بالضرورة تناقض بين مفهوم الديمقراطية المحدد في مصطلحات شكلية ومؤسسية بحتة وبين مفهوم يشمل أيضًا المعايير الاجتماعية والاقتصادية؟

لقد اكدت بعض التجارب انه من المقبول لحد ما لشرعنة الانظمة الجديدة تبني نزعة اجتماعية³، و أن حماية الديمقراطية البرلمانية يرتبط اساسا بإيجاد الحد اللازم من العدالة الاجتماعية والاقتصادية المتوافقة مع الحفاظ على سلطة سياسية مستقرة في ظل ظروف التعددية.

ما يميز التجارب اللاتينية ان القيود الاقتصادية المفروضة على بلدان أمريكا اللاتينية من قبل النظام العالمي ، و طبيعة النخب المحلية ، لم يترك مجالاً كبيراً " لفرز الصراعات الاجتماعية. و رغم ان القواعد الديمقراطية شكّلت انفتاحاً مهماً امام الحركات الاجتماعية مقارنة بما حدث في السبعينيات ، لكن قواعد الديمقراطية البرلمانية لم تضمن بأي حال من الأحوال إمكانية إعادة توزيع الثروة - والموارد السياسية - لصالح الأغلبية المهمشة في هذه المجتمعات.

لقد ركز بعض المحللين امثال سانشير لوبيز على أنه يجب تحليل التحولات السياسية من زاوية آليات عمل القوى السياسية ، أي من حيث "الهندسة السياسية" للفاعلين، خاصة النخب السياسية و العسكرية، يتم ترجمة هذه "الآليات " إلى استراتيجيات سياسية تتكون من خيارات و قيود يشوبها عدم اليقين فيما يتعلق بالنتيجة. يحدث الانتقال على مراحل ، وهي بالطبع ليست واضحة تمامًا في الواقع الامبريقي ، ولكن يمكن تصورها وفقًا لتحليلات " G.O'Donnell " و " P.

³ في المجلد 3 من مؤلف التحولات من الحكم الاستبدادي يفحص جون شيهان ("السياسات والآفاق الاقتصادية لانتقال ناجح") وروبرت كوفمان "التحرر والدمقرطة في أمريكا الجنوبية

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

r"Schmitte⁴ في أولاً: التحرير ، ثم الانتقال نفسه ، ثم ربما الترسخ. إحدى أهم أطروحات سانشيز لوبيز هي أن هذه العملية لها منطقها الخاص الذي لا يمكن اختزاله في الأبعاد الهيكلية فقط ، و انه ينبغي الاهتمام بتقاطع استراتيجيات الفاعلين أثناء الانتقال نفسه.

قدمت إيزابيل بوفيه دراسة قيمة عن الأرجنتين، كان هدفها تسليط الضوء على تقاطع استراتيجيات الفواعل العسكريين (تلك الخاصة بـ "الخط المتشدد" وتلك الخاصة بالخط الأكثر اعتدالاً) و أيضا أول رئيس تم انتخابه في عام 1983 ، رؤول ألفونسين. قدمت بوفيه قراءة دقيقة ومفصلة للغاية للأحداث التي وقعت بين عامي 1978 و 1989 ، ونجحت بشكل ملحوظ في إثبات أنه على عكس التفسير السائد لم يحدث الانتقال الأرجنتيني "على الفور" مع انهزام العسكريين في حربهم في جزر الفوكلاند Malouines ، ولكن كانت ارضاءاته موجودة من قبل ، حيث كانت هناك مفاوضات جادة بالفعل بين تحالف من القوى السياسية وعدد من الجنرالات المعتدلين نسبياً قبل انقلاب الجنرال جاليتيري ، الذي وظف المواجهة العسكرية مع بريطانيا لعرقلة هذه المفاوضات ونزع فتيل حركة اجتماعية بدأت تأخذ بعدا هاما.

دراسة أخرى قوية للغاية هي دراسة كارلوس أرتوري عن البرازيل. يتبنى هذا المؤلف الأطروحة المعروفة حول "الانتقال الممنوح" « transition octroyée »⁵ من قبل الجيش ، موضحاً أنه إذا كان الجنرالات قد فقدوا السيطرة على جوانب معينة من

⁴ Cohen James, **La science politique face aux transitions démocratiques en Amérique latine**, <https://www.multitudes.net/wp-content/uploads/2020/10/logonoirmobil.png> p.5

⁵ Cohen James, **La science politique face aux transitions démocratiques en Amérique latine**, <https://www.multitudes.net/wp-content/uploads/2020/10/logonoirmobil.png> p.7

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

العملية ، فقد ظلوا عمومًا سادة الموقف وتمكنوا من صياغة نظام ديمقراطي يتوافق مع اعتباراتهم الخاصة بالأمن القومي الخاصة بهم، بعبارة أخرى ، في البرازيل ، لم يكن الترسخ الديمقراطي في جدول الأعمال لأن الجيش كان قادرًا على تضمين مبادئ الرقابة العسكرية للسلطة المدنية والاستقلال الذاتي للجيش في إدارة ميزانيته الخاصة في دستور "الجمهورية الجديدة". لذلك يبقى الانتقال البرازيلي ضمن هذه التحاليل غير مكتمل، ناهيك عن سلسلة من العقبات الاجتماعية والاقتصادية في وجه الترسخ مثل: غياب إصلاحات في المجال الزراعي ، والتمييز العرقي ضد السكان الأصليين في الأمازون ، وسوء التغذية لنسبة عالية من السكان ، وما إلى ذلك.

دراسة أخرى على قدر كبير من الدقة هي تلك التي أجرتها آن بيفرون⁶ عن المكسيك Readjustment stratégiques et consolidation du système politique après 1988 حيث تخلت في تحليلها عن النهج النظري السائد لصالح تحليل دقيق للتغييرات داخل جهاز الحزب المهيمن. و كشفت من خلالها ان العلاقة بين تلك التسويات السياسية بين الفواعل من جهة و عالم الديمقراطية تظل علاقة غامضة .

حيث اعلن الرئيس ساليناس عن التأسيس للديمقراطية كجزء من برنامج "التحديث". الهادف لاقامة ليبرالية اقتصادية قوية جدًا ، مصحوبة ببعض التنازلات " الموضوعية" للمجتمع المكسيكي في مجال التعددية، ولكن أيضًا الوقوف في وجه أي شيء يقوض من هيمنة الحزب الثوري المؤسسي Parti révolutionnaire institutionnel.

⁶ Ibid, p.8

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

حاولت صوفي جوينو ، إجراء مقارنة منهجية للتحولات في كل من الشيلي والأرجنتين وأوروغواي ، خلصت من خلالها الى ان أن "الترسيخ" لا يزال غير مكتمل في بلد مثل تشيلي ، لأن النظام المدني الجديد لا يزال "تحت الوصاية"، ففي البلدان الثلاثة - "بدرجات متفاوتة - يحتفظ الجيش بصلاحيات و حتى و ان كانت غير مباشرة تبين مع الوقت انها أحد أهم القيود التي تحول دون ترسيخ الديمقراطية.

لقد بينت هذه التجارب ان الديمقراطية هي تعبير عن حالة من الاستقرار، تتميزها سيطرة النخبة السياسية على الأحداث ، وبعبارة أخرى ، حالة من "الحاكمية" *gouvernabilité* . يكتب Jouineau في هذا الاطار، ان ما يميز الترسخ الديمقراطي عن الانتقال الديمقراطي هو البحث عن طريقة لممارسة السياسة وتبنيها (un mode de faire politique) يجعل من شتى التحولات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) ممكنة دون عنف أو قطيعة مؤسسية ، و"يستمر هذا العمل الذي تقوم به المجتمعات على نفسها ، و تلعب فيه النخب السياسية كفاعلين رئيسيين دورا هاما في فترة الترسخ وما بعدها ، حيث تسعى جاهدة للتكيف مع التغيير الاجتماعي" ، لذلك ، لا يتعلق الأمر بإثارة التغيير الاجتماعي من أجل تعميق الديمقراطية ، ولكن فقط التكيف مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية العالمية من خلال توجيهه و تأطير الصراعات الاجتماعية التي ولّدها التحرير الليبرالي في بنى مؤسسية مستقرة ومنتجة قائمة على الاجماع.

إن المسارات غير الاكيدة للديمقراطية⁷ هي من ابرز الاسهامات في هذا الفرع الجديد من العلوم السياسية الذي أطلق عليه فيليب شمتر نفسه "علم الانتقال"

⁷ Cohen James, **Op.Cit** , p. 9

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

transitologie ، حيث يسمح هذا التخصص الفرعي بفهم أفضل لجوانب معينة من ظروف التغيير السياسي ، كما هو الحال في جنوب وشرق أوروبا كما في أمريكا اللاتينية .

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

المبحث الثاني: تجارب الانتقال الى الديمقراطية في امريكا اللاتينية

كان القرن العشرين حقلا لظهور العديد من الأنظمة الأوليغارشية و العسكرية بأمريكا اللاتينية ، حيث كانت الديمقراطية في ذلك الوقت الاستثناء أكثر من كونها القاعدة، ولا شك أن هذه الأنظمة تركت بصماتها طوال تلك الفترة . و على الرغم من ان تاريخ القارة شهد موجات قصيرة من الانتقال الديمقراطي و التحول المضاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدت الانتخابات في كل من الأرجنتين، كولومبيا، بيرو، فنزويلا ما بين 1945 / 1946 إلى قيام حكومات منتخبة شعبيا لكنها لم تدم طويلا، و حلت محلها أنظمة ديكتاتورية في بداية الخمسينات، ثم عادت إلى التحول الديمقراطي المحدود في كل من بيرو والأرجنتين، في الوقت الذي جرت فيه مفاوضات بين النخب الحاكمة لوضع ترتيبات لإنهاء النظم الديكتاتورية العسكرية في كل من فنزويلا و كولومبيا؛ ثم عادت دول القارة للتحول عن الديمقراطية في الستينات، بحيث أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية في كل من البرازيل و بوليفيا 1964 ، ثم الأرجنتين في 1966 ، إكوادور في 1972 ، وأروغواي و التشيلي في 1973 .

و على الرغم من الاختلافات الموجودة في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وإكوادور وأوروغواي وفنزويلا واضحة جدا ، الا ان حكومات هذه الدول تشترك في هدفين أساسيين يشجعاننا على وصفها بأنها حكومات يسارية:

1. الرغبة في الحد من التفاوتات الاجتماعية (بغض النظر عن نجاحها أو عدم نجاحها ودرجة فعالية الأدوات المستخدمة)؛

2. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام فعال للدولة لتحقيق الهدف الأول.

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

استطاعت دول أمريكا اللاتينية أن تلحق تدريجيا بركب الديمقراطية ابتداء من ثمانينات من القرن العشرين ، فإذا استثنينا التدخل العسكري الأمريكي في بنما في مطلع التسعينات والانقلاب العسكري في هايتي في أكتوبر 1991 مست حركة الانتقال التاريخي من الديكتاتوريات العسكرية إلى الديمقراطيات الليبرالية كافة دول القارة وحل محل الجنرالات جماعة من الرؤساء المثقفين و التكنوقراطيين و رجال الأعمال الناجحين الذين حملتهم الانتخابات الشعبية إلى سدة الحكم ليحل محلهم فيما بعد قيادات وطنية يسارية و أخرى نقابية، ساهمت في عودة الظاهرة الكارزمية إلى الواجهة.

و ترتبط التحولات الكبرى التي شهدتها مجموعة من دول أمريكا اللاتينية في العقود الثلاثة الأخيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية؛ في علاقة ذلك بتحرير التجارة واعتماد نمط السوق الحرة؛ بفضل الإصلاحات الكبرى التي باشرتها هذه الدول على مختلف الواجهات؛ وبسعيها إلى طي مراحل قاتمة من الانقلابات العسكرية والصراعات الدموية على السلطة، بما خلق دينامية سياسية وتحولاً هادئاً ومتدرجاً نحو الديمقراطية .

و قد عبرت تجارب الانتقال الديمقراطي الامريكوي- اللاتينية عن جملة من التحولات والتغييرات في النظم السياسية تمت عبر جملة من الاتفاقات الصريحة بين أنصار الأنظمة العسكرية ومعارضيههم ، و عرفت عملية التحول نتيجة لمبادرة من أعلى بواسطة النظام، و أخرى عرفت التحول من أسفل بواسطة المعارضة، كما عرفت التحول بالتفاوض بين السلطة و المعارضة ؛ وأخذت العدوى تنتشر وتواصلت مسارات التحول الديمقراطي و الانفتاح في فضاء أمريكا اللاتينية إلى حد

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

أن عسكريين انقلبوا على النظم العسكرية في بعض هذه البلاد وأجروا انتخابات للانتقال نحو الديمقراطية⁸.

وعرف ذلك الانتقال عدة أنماط : هناك دول عرفت نمط الانتقال عبر آلية التنازلات: حالة البرازيل، و دول عرفت نمط الانتقال عبر آلية التفاوض: حالة التشيلي وسلفادور، هناك دول عرفت نمط الانتقال عبر آلية التنازل عن الحكم: حالة الأرجنتين، هنا دول عرفت نمط الانتقال عبر آلية التدخل الخارجي: هايتي و بنما. و في هذا السياق، يشير بعض الدارسين و المهتمين بالشأن اللاتينو - أمريكي أن تجارب التحول الديمقراطي ارتكزت على أربعة أنماط من الانتقال تمثلت في :
أولا / التنازلات:

تبدأ كخيار ذاتي لدى النخبة الحاكمة تقبل عليه لأنها تشعر بأنها لن تتمكن من ضمان استمرارها في الحكم و مصالحها المباشرة و غير المباشرة إذا لم تقدم تنازلات إلى المواطنين وإلى المعارضين، هذه القناعة الذاتية تتكون نتيجة مؤثرات متنوعة و متباينة من بلد لآخر لكنها في نهاية المطاف تقضي إلى انفتاح سياسي محدود و بطيء يفتح نافذة على الديمقراطية، هذا ما حدث في البرازيل في مرحلة نهاية حكم العسكريين، حيث لم تتمكن المعارضة في 1989 من التوصل إلى السلطة لولا تحالفها مع بعض قطاعات داخل السلطة العسكرية⁹

⁸ مساعد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، دفا تر السياسة و القانون، عدد خاص أبريل 2011، ص. 11

⁹ Emir Sader, Reconstruire la droite en guise de troisième voie : Le Pacte des élites brésiliennes, **Monde diplomatique**, N 53545ème année, octobre 1998, P6

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

ثانيا / المفاوضات:

يتم الانتقال إلى هذه المرحلة عندما يشعر قادة النخبة الحاكمة أنه من الأفضل لهم الانسحاب من السلطة لكن في نفس الوقت تأمين الخروج عن طريق سلسلة من الاتصالات والمشاورات و الاتفاقات و هذا ما حدث في التشيلي وسلفادور.

ثالثا / الخروج من الحكم:

يتم تحت الضغوط الشعبية و المعارضة و بسبب التصدع داخل النخبة الحاكمة نفسها و الانقسامات التي تدب بين أفرادها و فصائلها و هذا ما حصل في الأرجنتين.

رابعا / التدخل الخارجي:

و هذا ما تقوم به دولة أو مجموعة دول قصد استبدال نظام أوتوقراطي بنظام آخر ديمقراطي كما حصل عندما جرى تغيير الحكومات في بنما وهايتي. والملفت للانتباه أن الخبرة اللاتينية طرحت لنا نموذجين كبيرين:

■ نموذج يساري إصلاحي اقرب للخط الاشتراكي الأوروبي، يستمد بعض تصوراتهِ ومفاهيمهِ من نهج "الطريق الثالث"، الذي بلوره عالم الاجتماع البريطاني انتوني جيدنز بعد صدور كتابه عام 1989 بعنوان "الطريق الثالث: تحديد الديمقراطية الاشتراكية" وتبناه حزب العمال الانجليزي في عهد رئيس الوزراء السابق توني بليز بعد إصداره لكتاب "الطريق الثالث: سياسات جديدة للقرن العشرين"¹⁰

¹⁰ السيد يسين، الطريق الثالث: إيديولوجية سياسية جديدة، "السياسة الدولية"، العدد 135 ، يناير 1999 ،

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

يقوم هذا النموذج حالياً في البرازيل، أهم بلدان المنطقة وأكثرها حضوراً في الساحة الدولية، كما نجده في التشيلي و الأوروغواي، اللذين تحكمهما تشكيلات يسارية معتدلة.

نموذج ثوري ، يعبر عنها خط الرئيس الفنزويلي تشافيز الذي يجمع بين نزوع قومي تقليدي ونزعة امبريالية صدامية وطموح إقليمي للتميز عن الجارة الشمالية القوية يقوده إلى التحالف مع كوبا كاسترو ، بوليفيا موراليس والانفتاح على الأنظمة التي تصنفها الولايات المتحدة في خانة محور الشر والعداء.

إن سيادة مظاهر الاستبداد في عدد من دول أمريكا اللاتينية لم تمنع من بروز حركات اجتماعية مستقلة وقوية، فقد اندلعت منذ عقود احتجاجات دعت إلى توسيع مفهوم المواطنة وإلى إعادة توزيع السلطة والموارد، الأمر الذي أسهم في رحيل عدد من النخب التقليدية؛ وصعود نظم يسارية في البرازيل؛ وفنزويلا؛ والأرجنتين؛ وبوليفيا والأوروغواي.. بعد عقود من الحكم العسكري الديكتاتوري المسند من الولايات المتحدة الأمريكية. ولا تخفى التداخيات التي فرضها المحيط؛ في علاقة ذلك بآثار التجربة الأرجنتينية على مسار التحول في البرازيل؛ علاوة على توافق مختلف الفاعلين السياسيين بالبلاد في تحديد العلاقة بين المدني والعسكري بعيداً عن الهيمنة والتدخل.

أسهمت الكثير من العوامل الداخلية، أو تلك التي فرضها المحيط الإقليمي والدولي في إنضاج التجارب الديمقراطية لعدد من دول أمريكا اللاتينية التي أضحت من ضمن قائمة الدول الصاعدة، فإضافة إلى تآكل البعد الأيديولوجي دولياً؛ سمحت التوافقات السياسية القائمة وتجارب العدالة الانتقالية، وتحديد دور المؤسسات العسكرية واندماج القوى المعارضة، والولوج إلى اقتصاد السوق؛ وانتعاش وتطور

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

الفواعل الاجتماعية من بنى اجتماعية وفعاليات المجتمع المدني وإعمال إصلاحات دستورية وسياسية وازنة.. في تعزيز مسار هذه التجارب التي تقدم دروساً مفيدة.

وباستثناء **هايتي** التي شهدت انقلاباً عسكرياً في بداية التسعينات من القرن الماضي؛ و**بنما** التي أسهم التدخل الدولي في دعم التحول الديمقراطي فيها إلى حدّ ما؛ فإن دولاً أخرى قطعت أشواطاً كبيرة على طريق هذا التحول؛ بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية؛ كما هو الشأن بالنسبة إلى المكسيك، والبرازيل، والتشيلي، والأرجنتين، والأوروغواي.

لقد عرفت تجربة الانتقال اللاتينية عدة ديناميكيات خاصة، ففي بداية الانتقال قد يكون الجيش مثلاً منهزماً، كما كان الأمر بالنسبة **للأرجنتين**، و لأنها وضعية ديناميكية كان الجيش في بعض الحالات يسترد بعض وحدته، ولكنه يكون في وضعية انهيار إلى درجة أن الحكومة الأرجنتينية مثلاً قلصت من ميزانية الدفاع بشكل كبير، الشيء الذي لم يكن بالإمكان تحقيقه في البيرو أو في التشيلي.

مرّت **التشيلي** بتجربة سياسية قاسية؛ عكسها نظام الديكتاتور أوغستو بينوشيه؛ الذي قاد انقلاباً عسكرياً عام 1973 بدعم أمريكي على نظام الاشتراكي سلفادور ألييندي المنتخب ديمقراطياً، وكان هناك وعي بأهمية التوافق لمواجهة القوى المعادية للديمقراطية؛ كما تم التوافق أيضاً على الإصلاح الدستوري واستراتيجية التحول بصدد إجراء الانتخابات؛ وشكل الحكومة؛ ونمط الاقتراع.. فيما فتح المجال أمام المرأة للمساهمة في بناء المرحلة؛ ما أسهم في تجاوز أزمة الثقة بين مختلف الفرقاء داخل المجتمع.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

لم يتعرض الجيش لهزيمة أو إهانة في الشيلي، كان هامش التحرك في البداية محدودا، لأن هزيمة الجيش كانت سياسية ولم تكن هزيمة عسكرية، ومع ذلك، فبسبب اختيار مقرب ما سمي بـ "أذابة الجليد" الذي اتبعته هياة الحقيقة هناك، فإن صدمة عامة شملت كل البلد، مما سهّل جبر الضرر والعدالة عن طريق الدور الريادي الذي لعبته الحقيقة في عملية المصالحة.

حققت الشيلي بعد 19 سنة حققنا أهدافا هامة بشكل مرض و رغم وجود خلاف حول الأسباب التي أدت إلى ما حصل لكن لم يكن الخلاف حول ما حصل في حد ذاته. هناك خلافات حول عمليات جبر الضرر، لكن اتُخذت تدابير في اتجاه تحقيق العدالة، فعدد من المسؤولين عن الانتهاكات قضوا الأحكام بالسجن التي صدرت في حقهم.

التقت قيادة الجيش التي خلفت بينوتشي حول طاولة المناقشات جمعت محامين وعائلات الضحايا، واعترفت المؤسسة العسكرية بالحقيقة التي كانت الأحزاب السياسية قد اعترفت بها قبل ذلك بتسع سنوات أمام إنكار الجيش لما وقع. هذا الاعتراف تلتته تصريحات من طرف قيادة الجيش التي كان سنها أصغر من بينوتشي بثمانين وعشرين وتسع وعشرين سنة، بنوتشي الذي كان تقاعد وقتها. كانت القيادة تمثل جيلا جديدا من الذين لم يكونوا إلا طلابا في مدارس عسكرية أو في مراتب عسكرية دنيا وقت انقلاب بينوتشي والذي كان وقتها في مرتبة جنرال. أصدرت القيادات العسكرية بلاغات جديدة ونطقت بالكلمات المقدسة "لا قمع بعد الآن." وبذلك أعلن الجيش مذهبه الجديد بأنه لن يتم بعد الآن القبول بانتهاكات حقوق الإنسان. لم يقل بينوتشي قط بأن الانتهاكات لن تكون مقبولة، لأنه كان ينكر وقوعها أصلا، وكان الجميع يعرف أن ذلك كان هو الموقف الرسمي للمؤسسة

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

العسكرية من مسألة الانتهاكات. وتدرجياً، أُدرجت دروس حقوق الإنسان والقانون الإنساني في البرامج التعليمية للجيش¹¹.

و قدّمت المكسيك من جانبها تجربة ديمقراطية ناجحة؛ سمحت على امتداد أكثر من عقدين بإضعاف النظام التسلّطي؛ وخسارة الحزب الحاكم لمنصب الرئاسة عام 2000؛ وظهور نظام جديد بثلاث أحزاب أساسية بدلاً من نظام الحزب المسيطر.

وشهدت فنزويلا في أواخر الثمانينات حراكاً سياسياً واجتماعياً كبيراً في مواجهة النظام العسكري القائم؛ ما أدّى إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات؛ تمخض عنها تنظيم انتخابات رئاسية، وصل بموجبها الرئيس كارلوس أندرياس بيريز إلى السلطة، وقام بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية المنفتحة.

وفي منتصف الستينيات من القرن الماضي؛ تصاعدت أدوار الديكتاتورية في المشهد السياسي للبرازيل؛ قبل حدوث نوع من الانفراج والانفتاح؛ مع تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية؛ وبخاصة مع إصدار دستور 1988 الذي دعم مسار الإصلاح والانتقال الديمقراطي ورسخ مبدأ فصل السلطات.. و نتيجة لهذه المتغيرات؛ أُجريت انتخابات رئاسية في سنة 1989. وكان للعمال دور كبير وحاسم في دعم هذا التحوّل؛ حيث تنامت الاحتجاجات في عدد من القطاعات؛ مطالبة بإصلاحات تتعلق بدعم التحول الديمقراطي وأخرى مرتبطة بتأهيل هذه القطاعات. وأسهمت العديد من العوامل والمقومات في إنضاج تجربة التحوّل الديمقراطي في البلاد بشكل كبير؛ استطاعت معها البرازيل أن تحقّق نمواً اقتصادياً

¹¹ جوزي زالاكيت José Zalaquett ، التجربتين المغربية والشيلية في مجال البحث عن الحقيقة والإنصاف والمصالحة"، استجواب على هامش الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمشاركة مركز حقوق الإنسان بجامعة الشيلي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، 24 و 25 نوفمبر 2009 بمدينة الرباط.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

واعداً على امتداد سنوات عدة، حيث برز الدور الهام الذي لعبته أجواء الاستقرار السياسي التي سمحت بالعديد من الإصلاحات. وكان للتوافق الذي حدث بين مختلف القوى السياسية الديمقراطية من جهة أولى؛ والمؤسسة العسكرية التي بدأت تستوعب أهمية إقرار نظام مدني ديمقراطي من جهة ثانية؛ أثر كبير في هذا السياق. وهكذا تم إصلاح التشريعات الحزبية والانتخابية؛ بصورة دعمت المشاركة السياسية؛ ووفرت قدراً كبيراً من شروط التنافسية والشفافية، كما تم تطوير أداء المجتمع المدني الذي كان يعاني انغلاقاً وجموداً كبيرين. وقد حرص الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا على بلورة تواصل بناء مع مختلف الفاعلين؛ كما نجح في توفير أجواء الثقة مع مختلف الفعاليات المعارضة؛ عبر السعي إلى تجاوز الممارسات الإقصائية، واحترام الأسس الديمقراطية؛ مع التركيز على مواجهة الإكراهات والمشاكل الاقتصادية المطروحة؛ وإعمال إصلاحات بناءة في هذا الشأن؛ مكّنت البلاد من تجاوز الكثير من المشاكل؛ وتسديد الكثير من الديون الخارجية المستحقة للمؤسسات المالية الدولية؛ ومراكمة جهود هامة على مستوى تخليق الحياة العامة.

عرفت البرازيل الانقلاب الذي أطاح بجواو كولار Joao Goulard، وهو الانقلاب العسكري الشعبي الذي حكم منذ 1964. وشهدت تلك الحكومة العسكرية تحولاً سنة 1968 نحو نوع من الأنظمة السلطوية التي انتشرت بعد ذلك ببضع سنوات في كل من الأرجنتين والأوروغواي والشيلي. لكن البرازيل التي حكمتها نخبة عسكرية لفترة تاريخية أطول، عاشت تحولاً تدريجياً نحو ما يسمى بالبرتغالية "الأوبرتورا"، أي الانفتاح. ولذلك، فعندما حدث الانتقال أخيراً إلى حكومة منتخبة سنة 1985¹²، كانت أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان قد وقعت قبل ذلك بعشر أو

¹² نفس المرجع.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

خمس عشرة سنة، الشيء الذي ساهم في تهدئة الأجواء، على عكس ما وقع في الأرجنتين التي عرفت تحولا مفاجئا وكانت الانتهاكات فيها وقت الانتقال لا زالت حديثة العهد. ومع ذلك، فقد كانت هناك محاولات للنظر إلى ما جرى في الماضي، إلا أن هذه المحاولات لم يتم تبنيها بشكل رسمي، ولكن قادتها تحالفات دينية تزعمها الكاردينال أرنس، أسقف ساو باولو، والذي له أكبر عدد من الأتباع في العالم، لأن عدد سكان ساو باولو يتجاوز 28 مليونا نسمة.

اجتمع الكاردينال أرنس مع عدد من الطوائف البروتستانية وأصدروا تقريرا سُمي "البرازيل كما لن تتكرر"، وقد كان تقريرا جيدا وعرف انتشارا واسعا. بعد ذلك بعدة سنوات قدمت حكومة كاردوسو التعويض للضحايا، وقامت بتحقيقات حول الانتهاكات، ولكن المصالحة في البرازيل لم تتطور إلى أن تصبح تجربة قوية كما كان الأمر بالنسبة للأرجنتين أو الشيلي أو البيرو. يمكن تفسير هذه الوضعية بكون أن البرازيل دولة شاسعة بحجم قارة، وأن عدد سكانها مرتفع يصل إلى 160 مليون نسمة¹³، وأنها ذات غنى وثروات هائلة وامتداد ترابي شاسع، وأن الحركات الثورية التي ظهرت فيها انحصرت في ضواحي المناطق الحضرية الكبرى مثل ساو باولو، و ريو دي جانيرو، و بورتو أليغري. هذا بالإضافة إلى أنها عرفت انفتاحا سياسيا تدريجيا ونموا اقتصاديا سريعا وبشكل أكثر سرعة تحت حكم لولا دا سيلفا. هذا الرجل الذي كان يشتغل كعامل متواضع ثم أصبح رئيسا تبنى سياسة حكيمة لا تغفل السياسة الاجتماعية ولكن في نفس الوقت لا تقتل دجاجة البيض الذهبي.

¹³ نفس المرجع .

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

لقد طورت البرازيل شبكة من البرامج لحماية الفقراء والتي تعرف نجاحا مشهودا به على المستوى العالمي. واليوم تعتبر البرازيل قوة اقتصادية صاعدة على الصعيد العالمي وتعرف نموا متواصلا. كل ذلك جعل البرازيليين يولون الأولوية للتطلع للمستقبل عوض العودة إلى الماضي. وبالرغم من أن مجهودات بذلت من طرف جماعات دينية ثم بعد ذلك من طرف الحكومة للاهتمام بماضي الانتهاكات، إلا أن هذه المجهودات انحصرت في عمليات مركزة ولم تتحول إلى برامج شاملة كما كان الأمر بالنسبة لجيران البرازيل.

ومن هنا؛ لا يمكن الحديث عن نموذج أمريكي لاتيني منسجم، حتى لو كانت هذه التجارب على اختلافها تلقت في خروجها على البديل الليبرالي الديمقراطي الذي أرادت الولايات المتحدة تسويقه للمنطقة. صحيح أن الأنظمة العسكرية الدكتاتورية انهارت، وإن البلدان الأمريكية الجنوبية اعتمدت الأسلوب الديمقراطي التعددي، ونظمت فيها انتخابات نزيهة وشفافة، إلا أن الديناميكية الديمقراطية حملت إلى الواجهة قوى مجتمعية وسياسية رافضة للخيار الليبرالي وللنظام الاجتماعي الذي يقوم عليه .

لقد تم التعبير عن الانتقال اللاتينو-أمريكي بمفهوم **Aggiornamento**¹⁴، ففي اليسار أي في التيار اليساري فيعبر ذلك عن الانتقال من موقف ثوري إلى موقف اجتماعي ديمقراطي بناء، انتقال من "كل شيء أو لا شيء" إلى "شيئا فشيئا"؛ " وتم على اليمين في التيار اليميني، نزعة نحو التخلي عن الدكتاتورية من

¹⁴ Renée Fregosi, *La démocratie en Amérique latine : processus, alliances politiques et conflits*, <https://doi.org/10.4000/cal.7624>

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

أجل استراتيجية ديمقراطية و التفكير في خسارة القليل (الاضطرار إلى تقديم تنازلات إذا خسرنا الانتخابات) في مقابل السلام الاجتماعي.

يمكن قياس هذا الأجيورناميانو من خلال تجربة الأرجنتين مثلاً، فمنذ 1979، بدأت مرحلة النقد الذاتي والاعتراف بالأخطاء، كثيرون تغيروا تدريجياً وبلوروا أفكاراً أكثر اعتدالاً من مواقفهم في السابق، وآخرون ظلوا متشبثين بأفكارهم القديمة، بل ومنهم من تخطى عن كل شيء، أو من انتقل إلى الصف الآخر، بعض الناس تحولوا إلى ما سماهم الأرجنتينيون، ربما حسب تعبير كنيدي، "مثاليين بدون وهم"، أي أولئك الذين لم يتخلوا عن مبادئهم، ولكن لم يكن لهم وهم في أن الأمور أصعب مما كانوا يتصورون، وأن حلها يتطلب وقتاً طويلاً، وأن هناك مسارات يجب تجنبها، وأن بعض القضايا أكثر أهمية من غيرها. كانت الديمقراطية تعيش مرحلة تسترجع فيها التقدير في كل أمريكا اللاتينية باستثناء الشيلي والأوروغواي، بعدما كان ينظر إليها هناك بازدراء لكونها لم تكن تُعتبر إلا عملية تجميل سطحية بدون محتوى وبالتالي لم تكن تحظى بتأييد شعبي. ولكن الأمور تغيرت. كان ذلك جزئياً بسبب هزيمة اليسار، ولكون أن عدداً من الناس اضطروا إلى الاغتراب في أوروبا الشرقية. هناك عاينوا الاشتراكية المعاشة على أرض الواقع، وأفقدتهم هذه المعاينة المباشرة إعجابهم بالاشتراكية المثالية¹⁵.

ادت تجارب الاغتراب ونهاية الحرب الباردة، إلى تقوية الشعور بالهزيمة في صفوف اليساريين المغتربين. ناهيك عن ظهور حركة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، و التحاق الكثير من المثقفين، ببرامج أكاديمية في مستوى الدراسات العليا في الخارج كأساتذة مساعدين، ثم ما لبثوا أن ترقوا إلى مناصب أساتذة من مرتبات

¹⁵ جوزي زالاكيت José Zalaquett مرجع سابق.

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

عليها، ثم شاركوا في السياسات العمومية، وهي الظاهرة التي كانت أوروبا عاشتها في القرن الثامن عشر. حيث لم يكن دافيد ريكاردو وآدم سميث، مفكرين رائدين في علم الاقتصاد فحسب، بل ساهما عمليا في بلورة سياسات عمومية.

كان هناك مساران في التجربة اللاتينية-أمريكية، المسار الأول، مسار فك الارتباط مع المركز، عرف مراجعة شاملة، فأصحاب مدرسة شيكاغو للفكر الاقتصادي المعادية لهذا المسار، كان أبرزهم هم الشيليون. وواجهت فكرة فك الارتباط والاعتماد على الذات انتقادا دقيقا في ميدان الفكر الاقتصادي، إذ شكك جيل جديد من الاقتصاديين في هذه المواقف، ودافعوا عن فكرة أن عليك أن تندمج في العالم، وأنه ليس من الضروري أن تنتج كل ما تستهلك، وأن الانفتاح على العالم وعلى المنافسة يساهم في تدعيم فعالية المنتجين المحليين حتى عندما يتلقوا في البداية صدمات المنافسة الدولية، ويجعلك تستفيد من ميزات النسبية (comparative advantages).

ساهمت هذه الأفكار في بلورة السياسات الاقتصادية التي تبناها بينوتشي والتي غيرت وجه الاقتصاد الشيلي، وهي السياسات التي احتفظت بها حكومات يسار الوسط لمدة عشرين سنة مع اعتماد سياسات اجتماعية. بمعنى آخر، إن حكومة بينوتشي اخترعت الدجاجة التي تبيض ذهبها، والحكومات الديمقراطية لم تقتل الدجاجة ولكنها سعت إلى توزيع البيض بشكل أفضل، وحافظت هذه الحكومات على مسعى إدماج الشيلي في المجتمع الدولي اقتصاديا، وأصبح للشيلي أكبر عدد من اتفاقيات التجارة الحرة من أي دولة أخرى، إذ وقعت اتفاقيات مع الصين و اليابان والناftا (N.A.F.T.A) اتفاقية التبادل الحر بين بلدان أمريكا الشمالية وغيرها.

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

أصبحت نظرية التبعية التي كانت استلهمت أفكارها من الثورة الصينية ومن كوريا موضوع مراجعات وتساؤلات ، لأن منجزات الاعتماد على الذات ونظام التصنيع المحلي كانت متواضعة خلال سنوات. و انتشرت قناعة أن ينجز السوق ما هو قادر على إنجازه على أساس قواعد مناسبة تنظمه، بدون الاعتقاد بأن السوق سيحل المشاكل التي ليس باستطاعته حلها، مثل التعليم، والسياسات الاجتماعية، وسياسات خلق الفرص. في نهاية الأمر، كانت تلك هي الطريقة التي اتبعتها الديمقراطيات الاجتماعية الناجحة في أوروبا، وتمكنت من أن تحقق مستويات عالية من الرفاه الاجتماعي في ظل حرية اقتصادية مقيدة بضوابط معينة، بكل المشاكل وسوء الفهم الذي يصاحبها. هذا التوجه هو الذي أصبح يشكل الباراديغم الجديد الذي عوّض براديغم نظرية التبعية¹⁶ . من جهة أخرى، فإن مسألة هزيمة اليسار دفعت إلى إعادة النظر في مسألة إلقاء اللوم على العوامل الخارجية، عوامل لا شك أنها موجودة، ولكن يجب ألا تنظر فقط إلى الإمبريالية وقبلها في الاستعمار، وصندوق النقد الدولي. فبالرغم من أنه يمكن إلقاء اللوم على هذه العوامل الخارجية، إلا أنها لوحدها لا تفسر العيوب الداخلية، وغياب العزيمة، وضعفك الاقتصادي والسياسي، كما سادت نزعة في امريكا اللاتينية نحو مساءلة الذات بعيدا عن دور العامل الاستعماري المتمثل في الاستعمار الإسباني.

¹⁶ نفس المرجع .

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

إن أمريكا اللاتينية تنحدر من التقاليد الأيبيرية، وهناك من يعتقد أن هذه التقاليد جلبت معها نعمة ولعنات، النعمة هي اللغة الإسبانية، واللعنات هي كل ما تبقى. إنها تقاليد تنزل من الأعلى إلى الأسفل، إلى القاعدة، وهي تقاليد تركز على المبدأ القائل بأن على النبلاء ألا يشتغلوا، بل أن يخدمهم شخص آخر غيرهم. إنها أيضا التقاليد الكاثوليكية، في الوقت الذي تنتسب البروتستانتية بثقافة مقاوَلاتية قوية وتتبع من الأسفل. إن الأنظمة الفيدرالية في كندا و ألمانيا نشأت من أسفل وهي أنظمة قوية وتعتمد على ذاتها. بالمقابل، فالأنظمة الفيدرالية الأربعة في أمريكا اللاتينية، في كل من البرازيل والمكسيك و الأرجنتين وفينزويلا، كلها انطلقت من أعلى، وعوّض أن تكون اتحادات قوية تتحد فيما بينها، تعيش هذه المناطق على منح الحكومات الفيدرالية، وهو ما يعكس جذور الثقافة الأيبيرية.

لكن منذ ثمانينيات القرن العشرين، تصالحت أميركا اللاتينية مع الديمقراطية بعد قرن مضطرب إلى حد ما، و انتخبت العديد من الدول مع مطلع القرن الحادي والعشرين حكومات يسارية سرعان ما ستعرف باسم "يسار أميركا اللاتينية الجديد"¹⁷ ولكن، هذا المصطلح يغطي مجموعة واسعة من الأشكال السياسية التي تخرج عموما عن التعريفات الأكثر شيوعا لما يسمى اليسار، حيث اثبتت التجربة أن اليسار اللاتينو- امريكي هو ظاهرة متعددة الأوجه: فاليسار المدني يحترم الديمقراطية عكس اليسار الراديكالي الراغب في تجاوز المؤسسات الديمقراطية ، وطرحت نقاشات عديدة حول مصطلح "اليسار الجديد" وحول مدى قدرته على تفسير و فهم الظواهر السياسية التي يفترض أن يشير إليها فهما أفضل.

¹⁷ Gerardo L. MUNCK et Vicente PALERMO, (1998). La démocratie en Amérique latine : les acteurs sociaux, la représentation et l'État. **Sociologie et sociétés**, 30(1).p.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

لقد تساءل العديد من المؤلفين حول العلاقة بين هؤلاء اليساريين الجدد¹⁸ والديمقراطية، وبشكل رئيسي، حول نوع مشاركة المجتمع المدني وخاصة القطاعات الشعبية. بعض المؤلفين يفسرون ظهور يساريين جدد في أمريكا اللاتينية على أنه استجابة للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة في الثمانينيات والتسعينيات ومن هذا المنظور، يمثل اليسار شكلا جديدا من أشكال الديمقراطية يقوم على تمثيل أفضل، سواء من الفقراء أو السكان الهنود الأصليين، و بهذا المنظور قام اليسار بحشد قطاعات المجتمع المحرومة وغير المنظمة وجعلها مؤيد سياسي له ، من خلال الممارسات الشعبية و الشراكاتية ، ووفقا لهذا الرأي، فإن بعض هذه الأنظمة الجديدة هي تعبير عن عودة ظهور الشعبية التقليدية، ولكن في ظل وجه جديد.

أكدت بعض الدراسات أن وصول حكومات اليسار إلى السلطة في أمريكا اللاتينية عن طريق الانتخابات، لم تكن لتتم إلا في ظل سياق دولي معين، ، لقد كان المثقفون اليساريون قد استفادوا من غنى التجارب الدولية، وحصل عدد كبير منهم على شهادات الدكتوراه في القانون ومجالات أخرى، كوّن هذا اليسار الأكاديمي أفكارا أكثر اعتدالا ، و عمل على تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية بأساليب أخرى غير الأساليب الثورية، و اعطى قيمة خاصة لحقوق الإنسان. في نفس الوقت، كان اليسار في منتصف الثمانينات يبلور نظريات للانتقال الديمقراطي ويبحث عن الوسائل المساعدة لهذا التوجه، وكان جناح حقوق الإنسان في هذه الحركة قد شرع في تلك الفترة في التفكير فيما يطلق عليه اليوم العدالة الانتقالية والتي كانت تسمى وقتها الانتقال إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

¹⁸ . Graciela Ducatenzeiler, Victoria Itzcovitz, La Démocratie en Amérique Latine, *Revue internationale de politique comparée*, 2011/1 Vol. 18, p.125

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

كما كانت أهم ملامح ذلك الانتقال اللاتينو-أمريكي انشغال الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب (فقدان الولايات المتحدة لوزنها السياسي و نفوذها الاقتصادي في القارة). فبعد انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينات، لم يكن السياق الدولي يتوافق مع نشأة حركات يسارية في قارة مجاورة للولايات المتحدة.

كما أن الديكتاتوريات العسكرية القائمة في أمريكا اللاتينية قد ساهمت في فرض سياسات النيوليبرالية في كافة أنحاء القارة. لكن! فشل هذه السياسات في إنجاز مشاريع التنمية، وتعدد المناهل الفكرية لليسار في أمريكا اللاتينية، والتنوع الكبير في أساليبه النضالية، إضافة إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على هذه الديكتاتوريات العسكرية خلال حربها ضد الإرهاب... كل ذلك قد أعطى دفعا قويا لخروج أمريكا اللاتينية للعالم بموجات من الحكومات اليسارية الوطنية، و طرح مشروع الديمقراطية "التشاركية" التي تؤكد على التعبئة الجماهيرية بدلا من الديمقراطية التمثيلية النيابية التي دعمتها واشنطن.

انفجرت هذه النزعة - التي يسميها الغرب بالشعبوية- في أمريكا اللاتينية في التسعينات، وتمكن هذا النظام المناهض للأقليات من دمج القطاعات الشعبية في النظام السياسي. و كانت الشعبوية وسيلة لممارسة السياسة عبر وجود قادة يتمتعون بشخصية كاريزمية يحشدون قطاعات غير منظمة من المجتمع المدني أو الذين يختارون القطاعات المنظمة سابقا، دون وساطة الأحزاب السياسية. ومن بين القادة الشعبويين الأكثر ذكرا لازارو سيرديناس في المكسيك، وخوان بيرون في الأرجنتين .

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

حيث كانت من الملامح العامة البارزة الذي اتسم بها اليسار في أمريكا اللاتينية أنه يقوم على التعبئة الشعبية الواسعة على المستوى الأفقي؛ و تعزيز الديمقراطية التشاركية بدلا من الديمقراطية النيابية؛ و وجود "الزعيم الكاريزمي، حيث تلعب "ظاهرة الكاريزما" أو الزعامة الشعبية دورا شديدا أهمية داخل أمريكا اللاتينية حتى داخل النقابات (النقابي موراليس رئيس بوليفيا، شافيز رئيس فنزويلا، لولا رئيس البرازيل، نستور كرشنر رئيس الأرجنتين...)، ذلك أن كل حركة راديكالية وطنية تفرز الزعيم المنبثق من شروطها، وعادت ظاهرة الزعامة الكاريزمية لتلعب دورا مستقلا نسبيا في صياغة الحركة الوطنية، ودورها الرئيسي يتمثل في المحافظة على الديمقراطية باعتبارها الوسيلة المثلى للحفاظ على ما يسمى بالثورة.

لذلك ورغم توسع المشاركة السياسية بقيت الآليات القديمة - لاسيما الوسطاء السياسيون مثل caciques من المكسيك ، والكوديلوس caudillos المحليين في لأرجنتين و coroneis من البرازيل - تؤدي وظائفها التقليدية ، وتواصل التكيف مع الظروف الجديدة التي فرضتها الأحزاب السياسية من خلال التأثير حتى في تشكيلها. لقد تم تنظيم هذه الاجزاء الاجتماعية في قنوات مؤسساتية، انتجت نوع خاص من المواطنة المضبوطة citoyen régulé و تواصل تمثيل المصالح التقليدية بطريقة كبيرة.¹⁹

¹⁹ . MUNCK, G. L. & PALERMO, V. Op.Cit, p.5

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

كان من المفارقات الغريبة في التجربة اللاتينية - أمريكية اذن، وصول التشكيلات اليسارية الراديكالية إلى السلطة في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق آلية التداول السلمي، بعد فشل الليبرالية الجديدة في تحقيق مساعي الديمقراطية، و بعدما انهارت الأحزاب الماركسية والاشتراكية حتى ذلك الوقت في معارقلها التقليدية بأوروبا. لقد ظهرت نزعة عامة لدى نخب معينة لإنهاء الحكم الاستبدادي، و إضعاف شرعية الديكتاتورية داخل المجتمع ككل. وقد ركزت تلك التحولات على الديمقراطية السياسية بفصلها بوضوح عن الديمقراطية الاجتماعية. و استندت بشكل أو بآخر إلى الحل الوسط التالي: الديمقراطية السياسية ضد الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن.

في الواقع، نشأت ديمقراطيات أمريكا اللاتينية بعد انهيار الأنظمة الاستبدادية في المنطقة في نفس الوقت الذي جرت فيه عملية التحرير الاقتصادي (الخصخصة والانفتاح وإلغاء القيود التنظيمية للاقتصاد).

وعرفت هذه البلدان في التسعينات برامج الإصلاح الهيكلي بإملاء من صناديق التمويل الدولية (من خصخصة وسياسات ليبرالية وانفتاح على السوق العالمية)، وكان من المنتظر أن تتجاوز أزماتها بفضل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، بيد أن عقد الانفتاح الليبرالي في الأدبيات السياسية المحلية أصبح يطلق عليه «العشرية الضائعة».

كانت الأنظمة خلال أزمة الثلاثينيات أو عشية الحرب العالمية الثانية، في الأصل نتاج دول تؤمن بتدخل الدولة، وسياسات اقتصادية مباشرة وحمائية نتجت عنها، وكانت النتيجة عملية تصنيع تعرف باسم التصنيع البديل للاستيراد، وتألّف هذا الشكل من التصنيع من السلع المنتجة محليا التي كانت مستوردة تقليديا من

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

البلدان المتقدمة ، وقد أمكن تحقيق هذه العملية من خلال الوفرة الداخلية التي حققها قطاع التصدير، أي من قبل الاقلية التي تنتج المواد الخام للتصدير²⁰.

كان الصراع بين القومية الشعبوية والليبرالية في القطاعات المصدرة بمثابة جزء كبير من هذه المرحلة، وهو ما يفسر جزئيا الانقلابات المتكررة في تلك التجارب. ومن خلال سقوط الشعبوية الكلاسيكية، نجحت أزمة الديون في الثمانينيات حيث فشلت الدكتاتوريات العسكرية في الستينيات والسبعينيات.

ومع ذلك، أثارت الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة موجة من الاحتجاج الشعبي ستكون في جذور الأنظمة السياسية الجديدة .

و باستثناء شيلي، فشلت بلدان أمريكا اللاتينية في إنشاء مؤسسات سوق قوية بما فيه الكفاية، كما فشلت في كثير من الأحيان في بناء مؤسسات سياسية قوية بما فيه الكفاية. و كان الأداء الاقتصادي لبلدان المنطقة متفاوتا، و ادى التحرير الاقتصادي عموما إلى تكثيف أوجه التفاوت الاجتماعي. وهذا أمر لا يمكن إنكاره، بما في ذلك بالنسبة للبلدان التي نجحت فيها الإصلاحات (كما هو الحال في شيلي) لأنها أدت إلى نمو كبير.

عندما قبلت حكومتا شيلي وأوروغواي اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية على النقيض من ذلك، رفضت الحكومتان الفنزويلية والبوليفية اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية في نفس الوقت ، ومع ذلك فإنهم لا يزالون يقبلون شكلا من أشكال الرأسمالية المملوكة للدولة ومحمية للغاية، فضلا عن بعض جوانب الديمقراطية (مبدأ

²⁰ Graciela Ducatenzeiler, Victoria Itzcovitz, **Op.Cit**, p.125

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

وجوب انتخاب الحكومة وحق المعارضة في المشاركة في الانتخابات)، أما مؤيدو اليسار الذي يتزعمه حزب واحد، على الطريقة الكوبية، والذين لا يعترفون بأي من الحزبين، فقد شكلوا أقلية.

يعد الجزء الأكبر من تجربة أمريكا اللاتينية مع الديمقراطية الحقيقية أو ما يسميها البعض بالديمقراطية الشعبية ، حديثا نسبيا يعود إلى سبعينيات القرن الماضي ،حيث كان الإقليم خلالها قد بدأ يخرج من مدة استبداد طويلة يعود تاريخها إلى أوائل الستينيات .وكانت بدايات المؤسسات الديمقراطية خلال هذه المدة تستسلم بسهولة للتهديدات المتصورة التي تأتي من الداخل و الخارج . وفي سياق مواجهة الحرب الباردة ،كانت المحاولات الإصلاحية للتعامل مع المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي عانتها المنطقة طويلا تعد عامل عدم استقرار من الناحية السياسية . ولذلك قمعت هذه المحاولات بعنف من قبل الطغم العسكرية التي تولت السيطرة السياسية في عديد من دول أمريكا اللاتينية إن لم يكن معظمها .

كانت عودة الديمقراطية نتاجا بالدرجة الأولى للاستياء الشعبي من الحكومات الاستبدادية غير القادرة على مواجهة التحدي المتمثل في البوادر الأولى للعولمة .وقد جنحت الاقتصادات غير المنافسة التي تستند إلى السلع تحت وطأة الديون الخارجية المتنامية والأجور المنخفضة ، وقدمت الديمقراطية الجواب الوحيد الممكن للاضطرابات الاجتماعية والسياسية المتزايدة

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

لم يكن التحول في عديد من الدول بما في ذلك البرازيل سهلا ذلك أن الدساتير الديمقراطية قد حافظت على قدسية كثير من الحقوق العالمية التي طالب بها الناخبون بشكل حازم ومتزايد ، مثل معاشات التقاعد والرعاية الصحية وإصلاح الأراضي للفلاحين وإعانات البطالة. كانت خزائن الدول في كثير من الأحيان مغلقة لأنه لم يزعج أحد نفسه لمعرفة من أين ستأتي الموارد، ولا سيما في الأحوال الاقتصادية الصعبة، وقد وضعت الديمقراطية بحق على المحك²¹.

لا شك في أن الظروف السلبية التي انضمت بها أمريكا اللاتينية إلى الاقتصاد العالمي لأول مرة في القرن السادس عشر، قد قطعت شوطا بعيدا في شرح فقر الماضي وبؤس الحاضر. و حتى عندما يكون هناك خلاف حول حجم مشكلات اليوم التي يلقي فيها اللوم على الإرث الاستعماري فإن عددا قليلا من الناس سيناقشون دوره المحوري في فهم أمريكا اللاتينية وسياستها.

لقد اتضح من خلال هذا المبحث ان الجزء الأكبر من تجربة أمريكا اللاتينية مع الديمقراطية الحقيقية أو ما يسميها البعض بالديمقراطية الشعبية حديثا نسبيا يعود إلى سبعينيات القرن الماضي حيث كان الإقليم خلالها قد بدأ يخرج من مدة استبداد طويلة يعود تاريخها إلى أوائل الستينيات وكانت بدايات المؤسسات الديمقراطية خلال هذه المدة تستسلم بسهولة للتهديدات المتصورة التي تأتي من الداخل و الخارج وفي سياق مواجهة الحرب الباردة كانت المحاولات الإصلاحية للتعامل مع المظالم الاجتماعية و الاقتصادية التي عانتها المنطقة طويلا تعد عامل عدم استقرار من

²¹ مارسيل فورتونا بياتو، الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2012، ص04

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

الناحية السياسية و لذلك قمعت هذه المحاولات بعنف من قبل الطغم العسكرية التي تولت السيطرة السياسية في عديد من دول أمريكا اللاتينية إن لم يكن معظمها.

كانت عودة الديمقراطية نتاجا بالدرجة الأولى للاستياء الشعبي من الحكومات الاستبدادية غير القادرة على مواجهة التحدي المتمثل في البوادر الأولى للعولمة و قد جنحت الاقتصادات غير المنافسة التي تستند إلى السلع تحت وطأة الديون الخارجية المتنامية و الأجور المنخفضة وقدمت الديمقراطية الجواب الوحيد الممكن للاضطرابات الاجتماعية و السياسية المتزايدة.

لم يكن التحول في عديد من الدول بما في ذلك البرازيل سهلا ذلك أن الدساتير الديمقراطية قد حافظت على قدسية كثير من الحقوق العالمية التي طالب بها النخبون بشكل حازم و متزايد مثل معاشات التقاعد و الرعاية الصحية وإصلاح الأراضي للفلاحين وإعانات البطالة. كانت خزائن الدول في كثير من الأحيان مفلسة لأنه لم يزعج أحد نفسه لمعرفة من أين ستأتي الموارد ولاسيما في الأحوال الاقتصادية الصعبة، وقد وضعت الديمقراطية بحق على المحك²².

يعد الجزء الأكبر من تجربة أمريكا اللاتينية مع الديمقراطية الحقيقية أو ما يسميها البعض بالديمقراطية الشعبية حديثا نسبيا يعود إلى سبعينيات القرن الماضي حيث كان الإقليم خلالها قد بدأ يخرج من مدة استبداد طويلة يعود تاريخها إلى أوائل الستينيات وكانت بدايات المؤسسات الديمقراطية خلال هذه المدة تستسلم بسهولة

²²مارسيل فورتونا بياتو، الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2012، ص04

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

للتحديات المتصورة التي تأتي من الداخل و الخارج وفي سياق مواجهة الحرب الباردة كانت المحاولات الإصلاحية للتعامل مع المظالم الاجتماعية و الاقتصادية التي عانتها المنطقة طويلا تعد عامل عدم استقرار من الناحية السياسية و لذلك قمعت هذه المحاولات بعنف من قبل الطغم العسكرية التي تولت السيطرة السياسية في عديد من دول أمريكا اللاتينية إن لم يكن معظمها.

كانت عودة الديمقراطية نتاجا بالدرجة الأولى للاستياء الشعبي من الحكومات الاستبدادية غير القادرة على مواجهة التحدي المتمثل في البوادر الأولى للعولمة و قد جنحت الاقتصادات غير المنافسة التي تستند إلى السلع تحت وطأة الديون الخارجية المتنامية و الأجور المنخفضة وقدمت الديمقراطية الجواب الوحيد الممكن للاضطرابات الاجتماعية و السياسية المتزايدة.

لم يكن التحول في عديد من الدول بما في ذلك البرازيل سهلا ذلك أن الدساتير الديمقراطية قد حافظت على قدسية كثير من الحقوق العالمية التي طالب بها النخبون بشكل حازم و متزايد مثل معاشات التقاعد و الرعاية الصحية وإصلاح الأراضي للفلاحين وإعانات البطالة. كانت خزائن الدول في كثير من الأحيان مفلسة لأنه لم يزعج أحد نفسه لمعرفة من أين ستأتي الموارد ولاسيما في الأحوال الاقتصادية الصعبة، وقد وضعت الديمقراطية بحق على المحك²³.

²³مارسيل فورتونا بياتو، الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2012، ص04

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

لا شك في أن الظروف السلبية التي انضمت بها أمريكا اللاتينية إلى الاقتصاد العالمي لأول مرة في القرن السادس عشر، قد قطعت شوطا بعيدا في شرح فقر الماضي وبؤس الحاضر. و حتى عندما يكون هناك خلاف حول حجم مشكلات اليوم التي يلقي فيها اللوم على الإرث الاستعماري فإن عددا قليلا من الناس سيناقشون دوره المحوري في فهم أمريكا اللاتينية وسياستها.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

المبحث الثالث: تجربة التحول والتغيير في الجزائر

تتدرج التجربة الجزائرية في التحول نحو الديمقراطية منذ نهاية الثمانينيات، حسب العديد من الدراسات ضمن تجارب الموجة الثالثة وهذا وفق النموذج النظري المرجعي لصامويل هانتجتن الذي عدد تلك التجارب التي عاشها العالم، وفق مصفوفة زمنية محددة و تشير العديد من الدراسات حول أسبقية التجربة الجزائرية الزمنية وطفرتها مقارنة مع مجموعتها الإقليمية (المغرب العربي و الشرق الاوسط)، متزامنة مع تجارب دول أمريكا اللاتينية وأوروبا المركزية و أوروبا الشرقية.

على اعتبار ان جرد تجارب التحول و التغيير في المجتمعات يتم بناء على معطيات و ظروف تتحكم بها عوامل سوسيو- ثقافية و سوسيو- تاريخية تضع التجربة في سياق معين فإننا سنحاول فهم التجربة الجزائرية انطلاقا من قراءة في العوائق السياسية و الاجتماعية ثم في تلك ذات الطابع القانوني و الدستوري ونتعرف على محاولات تجاوزها عبر جملة من التدابير و الاجراءات التي تؤكد مرة اخرى كون التجارب هي عصارة ظروف داخلية و خارجية متفاعلة تجعل من فلسفة الوصفات في الانتقال مسالة غير موضوعية و لا تؤدي الى نتائج فعالة.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

1-العائق الاجتماعي : او دور المتغير الاجتماعي و التجذر القبلي و الزبونية السياسية.

لا يحتاج تحليل مسار الإصلاح الدستوري والمؤسساتي في الجزائر (أو غيرها من الدول) إلى الاعتبار القانونية المجردة بقدر ما يحتاج إلى فهمنا لطبيعة البنى الاجتماعية البسيطة و التقليدية، فالجزائر، و على غرار الكثير من الدول النامية، استوردت أنماطا و بنى سياسية غربية ، إلا أنّ واقعها الاجتماعي كان لا يزال متخلفا و غير قادر على استيعابها، فالعلاقات الاجتماعية في جوهرها ظلت محافظة على شكلها القديم أي استمرار الولاءات و الانتماءات الفرعية (القبلية، العروشية، الجهوية...الخ).

فلقد لاحظ الأستاذ "موريس دوفيرجيه" أن التنظيم السياسي الحديث يتموضع فوق أنماط تقليدية لا يمحوها محوا كاملا ، وكثيرا ما يكتفينا مستمدا منها قوتها الأساسية " فالروابط القبلية والولاءات الإقطاعية والانتماءات الدينية عادة ما تشكل أساسا للانتساب إلى الأحزاب أو عادة ما تنعكس على شكل سلوكيات تأخذ أبعادا مختلفة في الحياة السياسية²⁴ .

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على تحطيم البنيات والهيكل الاجتماعية الأهلية في المجتمع الجزائري، حيث كان بالإمكان أن تلعب هذه البنيات الاجتماعية التقليدية دورا في الحفاظ على التوازن الاجتماعي وامتصاص مخلفات الأزمة نفسيا واجتماعيا

24 موريس دو فيرجيه، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : سليم حداد،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2001) ص 121.

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

خصوصا في فترة الأزمة، فانتشار العنف والإرهاب هو أحد أشكال تقكك الهياكل الاجتماعية²⁵.

لقد عرف العقدين الأولين من الاستقلال تحولات جذرية على مستوى البنيات الاجتماعية و هو ما تطلب الاهتمام بسوسيولوجيا الريف و بالمسألة الزراعية على وجه التحديد ، ثم برزت في فترات لاحقة دراسات معمقة للحركات الاجتماعية والنخب والشباب والمرأة والعائلة والثقافة²⁶ هذا التوجه أعطى نوعا من التحرر الأيديولوجي في المراحل الأولى من عمليات البناء الوطني التي تمحورت حوله الدولة في الجزائر.

غير أن العلاقة اتسمت بين الدولة والبنيات الاجتماعية بتبعية هذه الأخيرة للدولة بشكل كبير نظرا لميراث المرحلة الأولى لبناء الدولة الجزائرية الفتية، حيث تمّ فيها تنظيم الحركة الجمعوية بشكل بيروقراطي خاضع للرقابة المباشرة للدولة وأجهزتها، ونظرا لارتباطها ماليا بالدولة فلقد اتسمت بالضعف و انعدام الاستقلالية و هو ما يعوق تحولها إلى مجتمع مدني فعّال يستطيع الانتظام كقوة فعّالة و مضادة تسمح بتحقيق التوازن النسبي في مواجهة السلطة، والواقع أن هذا ما يتلاءم مع نظرية

25-نجيب محمد بوطالب ،سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، سلسلة رسائل الدكتوراه ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2007)ص 100

26 ناصر جابي ،الانتخابات الدولة والمجتمع، الجزائر: دار القصة للنشر ،1999،ص ص 83- 84.

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

الحزب الواحد حيث يتسم بعدم السماح ببروز التعددية، بل كان المنطق هو منطق السلطة المطلقة²⁷.

انطلق النظام السياسي الجزائري من تصوّر مركزي للدولة (الدولة الوحدية والمركزية Etat unitaire et centralisé) يتوافق مع النموذج اليعقوبي الفرنسي jacobinisme الذي ينظر إلى المجتمعات الفرعية (العرق، القبيلة، العصبية الجهوية و المحلية) كجماعات تقليدية (communautés) متعارضة مع التوجّه الحداثي للدولة العصرية، و زاد من حدّة هذا التصرّو التوجّه الاشتراكي اليساري الذي ينظر لمختلف الفواعل الاجتماعية التقليدية على أنّها إرث إقطاعي يجب أن تعمل الدولة الحديثة على استئصاله و اجتثاثه من جذوره.

و إن كان للأيديولوجية الاشتراكية دور في عرقلة نموّ مجتمع مدني متحرّر و متكيف مع الواقع الاجتماعي الجزائري، فذلك لا يعني أنّه كان العامل الرئيسي في تبني هذا التوجّه، بل إنّ طبيعة النظام الاستبدادي كانت مهية لرفض كلّ أشكال التنظيم الاجتماعي غير الخاضع لمنطق السلطة و إرادتها، و لقد تجلّى ذلك في التضيق الذي عرفته المؤسسات الوقفية و الجمعيات الأهلية و الزوايا و المدارس الخاصة (مدارس جمعية العلماء المسلمين على سبيل المثال).

27 العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع ، الجزائر نموذجا، دون سنة ودار النشر، ص ص 60-61.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

يمكننا القول أنّ السلطة قامت بتأميم كلّ مؤسسات المجتمع المدني التي كانت قادرة على تفعيل الحراك الاجتماعي و الثقافي، و عوّضتها بعدد من المنظمات الجماهيرية التابعة للسلطة على غرار الاتحادات الشبابية و النسوية والطلابية و العمالية و الفلاحية التي لعبت دورا أيديولوجيا محضا و شكّلت بوتقة لاستيعاب الإطارات و النخب المرتبطة (التابعة) بالسلطة، كون جميع أعضائها مناضلون في الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني).

تحولت البنيات الاجتماعية في الجزائر بعد فترة التعددية من خلال دستور 1989 وأخذت شكل فاعل اجتماعي مكون من العمال، الطلبة، أرباب العمل، وهي تعبر عن نفسها من خلال مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية و الجمعيات²⁸.

فلقد أدّى فشل السياسات التنموية في الجزائر إلى حدوث أزمة اقتصادية حادة أدت إلى نشوب حركات احتجاجية ذات تجنيد شعبي واسع، و كانت محطّته المفصلية الاضطرابات و الاحتجاجات التي اتسمت بطابع عنيف في الخامس من أكتوبر سنة 1988، و هي الأحداث التي مهّدت لظهور التعددية التي شهدتها البلاد بفضل دستور 1989 الذي منح حرّيات واسعة شجّعت و أفرزت حركية اجتماعية فعّالة وقوية و سمحت بظهور بؤادر مجتمع مدني حقيقي.

لقد شهدت الفترة التي تلت إقرار دستور فيفري 1989 ظهور الآلاف من الجمعيات الأهلية التي نشطت في جميع المجالات (ثقافية، علمية ، دينية، مهنية، رياضية ...الخ) و في جميع المستويات (محليّة، بلدية، ولائية، وطنية).

²⁸ناصر جابي ،الانتخابات الدولة والمجتمع،(الجزائر :دار القصة للنشر ،1999)ص ص 83-84.

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

بيد أنّ هذا التحرّر الذي كان إيجابيا في مستويات عديدة، و أظهر قدرة المجتمع الجزائري على الانتظام، قد كشف في الوقت نفسه طبيعة المجتمع الجزائري الفعلية، التي لم تستطع تجربة التحديث القسري التي عرفها في العقود السابقة من محو البنى التقليدية و الانتماءات و الولاءات القبلية و الجهوية و هو ما يدلّ على أنّ التجارب السابقة فشلت في تحقيق أهدافها المرجوة.

وهذا ما يفسّر المفارقات و التناقضات الحاصلة في المجال السياسي نتيجة وجود أنماط للتنظيم الاجتماعي و السياسي تتخذ بنية حدثية و عصرية من حيث الشكل، كالتنظيمات، الأحزاب و النقابات و منظمات المجتمع المدني إلّا أنّ مضمونها ومحتواها و طبيعة العلاقات التي تتحكّم فيها هي علاقات تقليدية ماضوية قائمة على النعرات القبلية و العرقية.

و في هذا المقام لا تختلف الجزائر عن الكثير من الدول الإفريقية و العربية التي شجّع الانفتاح السياسي و التعددية السياسية و الحزبية فيها على بروز الولاءات التقليدية الضيقة، و هو ما شرحه المفكّر عبد الله الغدّامي جيدا و اعتبره تعبيرا عن مشروع الحداثة و بروز مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد الحداثة.²⁹

فيصبح بذلك النظام السياسي والمجتمع منتظمان بنيويا من خلال أشكال من الزبونية السياسية و قبلنة النظام السياسي أي استثارة النزعات القبلية و الجهوية في مخياله الاجتماعي والسياسي والسياسات الدينية التي سبق الإشارة إليها إلى آخره، فتشكلت علاقة قوة بين البنيات الاجتماعية وشبكات الزبونية السياسية وتظهر هذه

²⁹ في هذا الإطار أنظر كتاب عبد الله الغدّامي، القبيلة و القبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، المركز الثقافي العربي، 2009.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

العلاقة وتأخذ بعد كبيرا أثناء فترات الحملة الانتخابية فتصبح هذه الأخيرة الحقل الذي تنمو فيه قوة هذه العلاقة من خلال شراء الأصوات الانتخابية واستراتيجيات التعبئة... إلخ.³⁰

2-العائق السياسي او دور المتغير السياسي: أزمة بنيوية .

يقترن مفهوم الإصلاح السياسي، في أي نظام سياسي بمدى فاعلية الحياة الحزبية، و حتىّ نتمكن من إدراك حقيقة هذه الحياة ، كان لا بد أن يُنظر للحزب ككيان معقّد يعبر عن واقع اجتماعي و ثقافي قبل النظر إليه كبنية أو جهاز سياسي منفصل عن البيئة الثقافية و الاجتماعية التي نشأ فيها.

بيد أنّ المنظومة الحزبية قد تصبح منظومة عبثية لا تساهم بتاتا في إرساء نظام سياسي يتمتع بقدر كاف من الرشاد و العقلانية، و هو ما نلاحظه في التجربة الحزبية الجزائرية، التي ابتعدت فيها الأحزاب السياسية عن دورها الحقيقي و هو ما يبعد الأحزاب الجزائرية عن التعريفات الأكثر قبولا للظاهرة الحزبية، فحسب الباحثين Joseph La Palombara و Myron Weiner هناك أربع شروط يجب أن تتحقّق في أي حزب عصري وهي:

- البقاء بعد المؤسسين.
- الانتشار على المستوى الوطني.
- البحث عن الدعم الشعبي.
- السعي للوصول إلى السلطة.

³⁰-محمد حشماوي ،السياسة في المغرب والجزائر وفي بلدان الجنوب - انظمة الحكم وعلاقات السلطة بالمجتمع "مجلة نقد .ع.20/19،خريف/ شتاء 2004،ص ص 7-8.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

بينما يضيف إليها باحثون آخرون كهواري عدي Lahouari Addi شرطا يجب أن يتوفر في الأحزاب الموجودة في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية (و هنا يقصد دولا كالجزائر بطبيعة الحال) ألا و هو القبول بمبدأ التداول على السلطة و قبول تشكيل أحزاب منافسة.³¹

و عند التمعّن في هذه الشروط فلا يمكننا إلا تسجيل استنتاجات بديهية و هي عجز معظم الأحزاب الجزائرية المعترف بها قانونا من تلبية هذه الشروط، فأغلبها غير قادرة على الانتشار في مختلف ربوع القطر الجزائري الشاسع، و بما في ذلك بعض الأحزاب العريقة كجبهة القوى الاشتراكية التي لم تستطع بعد عقود من طويلة تأسيسها أن تتموقع في مختلف جهات القطر.

كما يمكننا تصنيف الأحزاب من خلال جملة الوظائف التي يفترض منها أن تحقّقها وهي حسب Georges Lavau ثلاثة وظائف هي:

- تحقيق الشرعية و الاستقرار légitimation-stabilisation
- تحقيق البديل السياسي relève politique
- القدرة على إسماع صوت الرافضين لسياسات السلطة tribunicienne.³²

³¹ Lahouari Addi, " Les partis politiques en Algérie", Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, mars, 2006, p.45.

³² Ibid.p.65.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

و بالتالي يمكننا القول أنّ الأحزاب السياسية في الجزائر غير قادرة على تحقيق هذه الوظائف، و هو ما يجعلنا نقّر بوجود أزمة هيكلية تعاني منها مختلف الأحزاب في الجزائر. و في هذا المجال قدم الأستاذ محمد ظريف دراسة أصيلة في هذا المجال حدد من خلالها الأزمة البنيوية للحزب السياسي أرجعها الى ثلاث مقاربات أساسية :

- المقاربة السوسيو تاريخية : فسّرت هذه الأزمة البنيوية بإرجاعها الى منظومة الأفكار والسلوكيات التي تبلورت خلال الحركة الوطنية و في فترة النضال ضد الكولونيالية، فبعد فترة الاستقلال قدم الحزب نفسه كمعبر عن كل الشرائح الاجتماعية ومن ثم تخوين كل اختلاف إلا مشروعية النضال ومقاومة كل مشروعية حزبية في هذا السياق .

- المقاربة السوسيو سياسية :فسّرت الأزمة البنيوية للأحزاب من خلال إحالتها الى قواعد اللعبة السياسية داخل النظام السياسي في سياق استراتيجيته لضبط التوازنات داخل النظام لضمان الاستمرارية فقد اشتغلت السلطة وفق تكتيك سلطوي يعمل عمدا على الخلط بين التعددية الحزبية والتعددية السياسية وهذه الإستراتيجية تقوم على أساس دعامين خلق الحزب الاغلبى لتمرير السياسات وإغراق الساحة السياسية بالأحزاب لإفقادها طابعها العقلاني ومن ثم تصبح التعددية السياسية تكريسا للأحادية السياسية.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

- المقاربة السوسيوقانونية : تفسر الأزمة البنيوية للحزب السياسي بربطه مباشرة بلوك المواطن فيما يتعلق بمؤشرين أساسيين هما الفقر والامية ، ومن ثم ينغمس هذين المؤشرين بضعف الالتزام الحزبي واللامبالاة .فالثقافة الانتخابية في هذا السياق تقوم على مجموعة من الاختلالات التي تشكل عائق في أي مسار إصلاحي لان التصويت في الانتخابات يتبلور حول العقل الجمعي للمواطن الذي تتحكم فيه العشيرة والقبيلة والتي تدمغ السياسة بمنطقهما³³

في إطار مناقشة الواقع الحزبي في الجزائر يتضح من الناحية السوسيو تاريخية بأن الجزائر قد عرفت منطق الحزب قبل منطق الدولة .هذه المعطية ساهمت في بناء دور الفاعل السياسي في الجزائر. أمّا من ناحية الممارسة نجد أن الأحزاب السياسية بعد إقرار الإصلاح في سياق البنية الدستورية لسنة 1989 قد أفرزت حوالي ستين، حزبا بدون برنامج ولا تصور للحياة السياسية والأكثر من ذلك أنها نشأت وفق قوانين انتخابات ولم تنشأ عن طريق واقع اجتماعي معين بالرغم من أن الجزائر قد عرفت حراكا شعبيا نادى بمطالب اجتماعية نتيجة فشل السياسات التنموية للدولة ولم يطالب لا بالإصلاح ولا بالتغيير.

يأتي تكثيف النقاش حول هذا الموضوع من خلال تتبع آليات اشتغال الأحزاب السياسية منطقها ومدى فاعليتها فنجد أنها يغيب عليها منطق التناوب على السلطة وتتخذ من الاحتكار طابعها الأساسي الى جانب غياب الخطاب السياسي فكلها واقعة في سياق الخطابات الشعبوية، التي لا تتصارع على الأفكار والبرامج بقدر ما

³³أنظر الدراسة القيمة لمحمد ظريف ،الأحزاب السياسية المغربية من سياق الوحدة الى سياق التوافق، الدار البيضاء: دار الاعتصام،2001.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

تتصارع على الشخصية وتحول الأحزاب في أحيان كثيرة الى بنيات إدارية لاتلبي إرادة المواطن وإنما تلبي إرادة فئة معينة ويظهر ذلك ن خلال استتباع حركات التصحيح والصراع على الزعامة الحزبية من خلال صراعات بنوية مثلما حدث مع حزب جبهة التحرير الوطني وحزب حماس ذو التوجه الإسلامي³⁴.

وبالرغم من أنّ الحزب كمفهوم في علم السياسة يقترن بمدى كونه وسيط بين الدولة والمجتمع للتعبير عن مطالبه وفق الأطر القانونية والمؤسسية إلا أنها دلالة واقعية في هذا السياق .

مع تحولات المنطقة التي عرفت حراكا اجتماعيا في تونس ومصر عام 2011 توجهت السلطة الى ارساء خطاب عرف بخطاب الاصلاحات في افريل 2011 تم اللجوء الى تفريخ عدد اخر من الاحزاب السياسية وصل الى حوالي 130 حزب سياسي مع الإقرار الى الاتجاه نحو تعديل الدستور على نحو يتيح بناء فرصة جديدة لإعمال تحول وتغيير حقيقي في طبيعة واليات الممارسة الديمقراطية في الجزائر . ومع الظروف المرحلية التي تعرفها الجزائر بقي الخطاب في شكل نصوص لم يتم إنزالها الى ارض الواقع.

3-العائق المؤسسي والدستوري :

أدى التطور الكبير الذي عرفته المؤسسات و البنى السياسية و تحولها من الطابع التقليدي البسيط إلى الطابع الحديث المعقد إلى إعادة النظر في إدراكنا وفهمنا لها، فأصبحت تعرّف بمفاهيم جديدة تعتبرها إنشاءً عقليا أو كائنا عقليا، و من هذا المنطلق يمكن اعتبار الدستور مؤسسة سياسية خالصة شأنها شأن المؤسسات

³⁴ Lahouar Addi, op.cit,p.46.

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

السياسية الأخرى، يفترض فيها أن تكون وليدة واقع سياسي و اجتماعي خاص، أي يختلف من بيئة إلى أخرى.

فالدستور كقيمة قد انتج انماط من السلوكات و كون انه مؤسسة تنتج عن طريق خطاب معين و تصورات رمزية، يجب التساؤل دائما عن مضمونه و عن التنظيم الذي يجسده، او عن المراحل التي مرت بها الهندسة الدستورية و هندسة الخيارات الكبرى في الجزائر كانت مرحلة الرئيس بن بلة تعبير عن الاشتراكية الخاصة بالجزائر في حين كانت هندسة الرئيس هواري بومدين التشييد و البناء الوطني هندسة الاصلاحات كانت مرحلة الشاذلي بن جديد، في حين كانت المصالحة الوطنية عنوان فترة الرئيس بوتفليقة، اثناء هذه المراحل يتم ربط الدستور بالمشاريع السياسية و هذا ما يفرز اشكال مختلفة من المؤسسات ذات الطابع التنظيمي والطابع الاصلاحى.

لقد استأنس الفقيه الدستوري في الجزائر بعد الاستقلال بالدستور الفرنسي لسنة 1958 الذي تأثرت به الكثير من الأنظمة السياسية، سواء العربية منها أو الغربية ، وعلى وجه الخصوص الدول حديثة العهد بالاستقلال، هذا التأثير الواضح بالدساتير الفرنسية يعتبر ظاهرة سادت لعقود طويلة، و أحسن الكاتب الفرنسي برتراند بادى Bertrand Badie في تشريح هذه الظاهرة معتبرا العملية برمتها شكلا من أشكال استيراد التكنولوجيات السياسية ، التي لا تتوافق والبنيات السوسيولوجية المحلية.⁽³⁵⁾

³⁵Bertrand Badie, L'Etat importé: occidentalisation de l'ordre politique, Paris, Fayard, 1992,p.65.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

و تعد السمة البارزة في هذا الدستور (دستور فرنسا 1958) بأنه قد وضع الدولة في الصف الأول للطاقت المحركة للحياة السياسية فهو يدرك سلطة الدولة لا بصفتها أداة في يد شخص أو حزب و إنما هي طاقة الأمة في حد ذاتها.

و تفترض دراسة الدستور بأدوات أبستمولوجية أنه لا يمكن اعتباره في أي حال من الأحوال على أنه ذلك العمل الفريد للعقل و التجربة المعبر عن قيم مثلى فحسب ، بل هو كذلك عمل تتحكم فيه الظروف السائدة، ليعبر بذلك عن علاقات القوى الاجتماعية في فترة ما، وهذا ما يراه الأستاذ "لافروف Lavrov" حيث يعتقد أن القواعد الدستورية ينبغي أن لا يتم تحليلها بذاتها ، وإنما من خلال علاقتها بالمجتمع ، فالدستور في نظره معبر عن إيديولوجية معينة، فهو يسرع أو يعوق تطور العلاقات بين المجموعات الاجتماعية، و كما أنه قد يناسب التغيير ، فإنه قد يتضمن هيمنة مجموعة معينة على أخرى أو يقوم بتحطيم موقف كان يتميز بالهيمنة.³⁶

والواقع أن هذا التفسير يتناسب مع التجربة الدستورية الجزائرية ، فدستور الجزائر الأول (دستور 1963) كان انعكاسا واضحا للتباينات و التناقضات الإيديولوجية السائدة في تلك المرحلة ، و التي تبلورت في صراعات و خلافات داخلية حدثت بين تيارين منبثقين عن النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ، فلقد اختلفت وجهات نظر الفريقين حول الأسس و المنطلقات الفكرية و الأيديولوجية

لسلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة - فرنسا نموذجا، (بنغازي: جامعة قاريونس، 2001) ص ص 53-173.

24- السعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، (الجزائر : دار الهدى، 1983) ص ص 48-50.

³⁶السعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، (الجزائر : دار الهدى، 1983) ص ص 48-50.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

التي ينبغي أن تتأسس عليها مؤسسات الدولة في الجزائر، فكان التيار الأول يحاول أن يبني فلسفة دستورية قائمة على أساس ليبرالي تعددي، يقوم فيه الدستور على نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية. أما التيار الثاني فكان يريد بناء فلسفة دستورية قائمة على أساس اشتراكي يكرّس لنظرية الحزب الواحد.

باءت طروحات التيار الأول بالفشل في مواجهة التيار الثاني الذي امتك أدوات التحكم و التغلب و جعلته يهيمن و يفرض مواقفه، فلقد استمد الطرف المهيمن قوته و تفوقه من سيطرته على الأجهزة الأمنية (الأمن الوطني و قيادة أركان الجيش) و سيطرته كذلك على الجهاز الإيديولوجي للدولة من خلال احتكاره لحزب جبهة التحرير الوطني. وفي خضم هذه المناورات السياسية و الصراعات الأيديولوجية ظهر أول دستور للجزائر المستقلة في جويلية 1963.

اهتم هذا الدستور بتنظيم السلط مع عدم إهمال جانب النضال التاريخي للمجتمع الجزائري و انتمائه كما انه حدد المبادئ و الأهداف التي يقوم على أساسها النظام في الجزائر في ظل إيديولوجية اشتراكية قائمة على أساس فلسفة الحزب الواحد مما دفع الأستاذ (ميشال كامو) إلى اعتبار أن دستور 1963 لا يعدّ دستورا قانونيا و إنما هو دستور برنامج ، وهو دستور برنامج لأنه اعتمد على أحادية الحزب أما إذا ما تم إبعاد الحزب فانه سيكون دستور قانون.³⁷

³⁷ عبد الرضا حسين الطعان، تركّز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة - فرنسا نموذجا، بنغازي: جامعة قاريونس، 2001، ص. 76.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

لم يدم دستور 1963 طويلا بحيث تم إلغائه في أكتوبر 1965، أي بعد أشهر قليلة من عزل أحمد بن بلة الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية الفتية في التاسع عشر جوان من سنة 1965 و تشكيل مجلس ثوري مصغر بقيادة هوارى بومدين الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع، حيث شهدت الجزائر بعدها فراغا دستوريا رهيبا لم تتخلص الجزائر منه إلا في أواسط السبعينيات، حيث تم إقرار دستور جديد في نوفمبر 1976، رسخ نظام الحزب الواحد و نظم سير العمل السياسي بكل ما تحمله الكلمة من معنى³⁸.

كان الدستور في هذه الفترة مكرسا لسلطات و صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، فتمحور النظام السياسي حول شخص رئيس الجمهورية الذي أصبح بقوة الدستور المسيطر على مجلس الثورة و السلطة التنفيذية وأمانة الحزب ووزارة الدفاع و قيادة القوات المسلحة ؛ و جاء بعده دستور فيفري 1989 الذي يعتبر أول دستور جزائري اعترف بالتعددية السياسية و أعاد النظر في الاشتراكية، كخيار سياسي واقتصادي لا رجعة فيه، وهو أمر لم يكن ليحدث لولا تضافر جملة من العوامل والأسباب:

- أولها: فشل المخططات الاقتصادية، و عجزها في تحقيق الأهداف المسطرة ، و هو الأمر الذي فضحته أكثر فأكثر، الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986، و التي كان من نتائجها انهيار أسعار النفط السوق العالمية إلى مستويات خطيرة، كشفت حجم تبعية الاقتصاد الجزائر لسوق عالمية متذبذبة، كما كشفت طبيعة الاقتصاد القائم على الريع النفطي.

³⁸السعيد بوالشعير، المرجع نفسه، ص 50

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

- ثانيها: جملة من الأحداث التي عرفت الجزائر فيما يعرف بأحداث أكتوبر 1988، التي جاءت كتعبير عن الانسداد السياسي الذي عرفه النظام و ظهور عوامل الضعف و التكلّس.

- ثالثها: التطورات التي لحقت بالنسق الدولي و التي عرفت من خلالها الكثير من الأنظمة السياسية، و بخاصة دول أوروبا الشرقية و الوسطى، تحولات من بنياتها السلطوية إلى بنيات ديمقراطية تعددية.

و إن حافظ هذا الدستور على صلاحيات رئيس الجمهورية، إلاّ أنّه استبدل الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية.³⁹

إن الإسقاط السياسي لهذا الدستور يبين أنّه لم يكن المخرج الواضح و الذي يتحقق حول أهداف معينة لإقرار تعددية فعلية بقدر ما عكس صراعات على مستوى النخب الحاكمة في مرحلة سياسية حرجة نتيجة بروز الفاعل الاجتماعي من خلال مجموعة من الاحتجاجات الاجتماعية ترتّب عنه وصول قوة إسلامية أصولية إلى المجالس المحلية و التي برزت فيما بعد كمهدد للنظام السياسي في الجزائر بل الدولة في حد ذاتها، حيث تم إلغاء المسار الانتخابي الذي اعتبره البعض منافي للديمقراطية و بينما اعتبره صنّاع القرار في تلك المرحلة حماية للديمقراطية و إنقاذاً للجمهورية، وبعد ضغوط وصراعات على مستوى النخب السياسية تقرر استقالة الشاذلي بن جديد ودخلت الجزائر في فترة فراغ دستوري شهدت خلاله أحداث أمنية خطيرة عصفت بالدولة و المجتمع على حد سواء .

³⁹ ناصر جابي و آخرون، صنع القرار في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

و في خضمّ الأزمة الأمنية و السياسية التي عرفتھا الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، جاء دستور 1996 كآلية لإصلاح الاختلالات واستكمال البناء المؤسساتي للدولة، خاصة أنّ الجزائر قد مرّت بمرحلة انتقالية شهدت غياب مؤسساتها الحيوية، و كان من أهمّ المحاور التي جاء بها هذا الدستور التأكيد على مركزية منصب رئاسة الجمهورية، و تجلّى ذلك من خلال استحداث الغرفة البرلمانية الثانية التي يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضاءها كإجراء احترازي مخافة وصول المعارضة إلى الحكم⁴⁰.

شهد هذا الدستور تعديلا جزئيا في نوفمبر 2008، و لهذا رأى المشرّع أنّه لا يستوجب إجراء استفتاء شعبي لإقراره، بل إنّ السلطة قامت بتمريره بواسطة التصويت العلني في المجلسين التشريعيين (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) و كانت مسألة فتح العهودات الرئاسية أهمّ تعديل طرأ على الدستور. و لعل أبرز التبريرات التي قدّمت حول هذه النقطة بالذات كانت تنطلق من أنّ فتح العهودات الرئاسية ضروري لاستكمال برنامج المصالحة الوطنية، لكن هذا التبرير كان مرفوضا لدى كثير من الأطراف التي رأت فيه آلية لتكريس سلطة الفرد الواحد وخطيئة دستورية.

و بعد تحليل مختلف الدساتير التي عرفتھا الجزائر منذ الاستقلال يمكن التأكيد على أنّ كلّ الدساتير الجزائرية اتسمت بصفة ملازمة، و هي ارتباطها بشخصية الرئيس و بتوجهاته السياسية، فارتبط دستور 1963 برغبة الرئيس بن بلّة في فرض الاشتراكية كخيار وحيد لا رجعة فيه كما ردّته الأدبيات و الشعارات السياسية

⁴⁰ناصر جابي وآخرون، المرجع نفسه، ص21.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

المنتشرة في تلك الفترة، بينما ارتبط دستور 1976 بمحاولات الرئيس بومدين في السنوات الأخيرة من حكمه العودة إلى المؤسسات الدستورية و الخروج من المرحلة الانتقالية التي أفرزت نظام ما بعد 19 جوان 1965، تماما كما ارتبط دستور 1989 بشخصية الرئيس الشاذلي بن جديد الراغب في الخروج من مرحلة الأحادية وتشجيع التعددية و الإصلاح السياسي و الاقتصادي، في حين جاء دستور 1996 لسدّ الثغرات التي اعتبرت السلطة بقيادة اليمين زروال سببا رئيسيا في انتصار المعارضة في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، بينما تواءمت التعديلات اللاحقة (2008) مع طبيعة المرحلة الجديدة التي بدأت مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدّة الحكم سنة 1999.

كما أنّه يمكن القول أنّه خلال هذه المراحل تمّ ربط الدستور كمؤسسة بالمشاريع السياسية، فكل دستور سياسة عامة وتوجه يبرر صيرورة دسترة السلطة ووضع نماذج للنظم اغلبها مستوردة⁴¹

وفي سياق البنية الدستورية لا يعدو موقع المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الجزائري سوى هيكل مؤسساتي منح الطابع الشكلي للدولة الحديثة فقط، بينما ظلّ محتواها وفلسفتها بعيدين عن تلك التصورات التي أنشئت على إثرها المؤسسة السياسية لتكون فيه عبارة عن حلقة الوصل بين الحاكم و المحكوم، فكل الدساتير في الجزائر أنشأت مؤسسة عقد لها اختصاص التشريع لكنّها اقتصرت في

⁴¹ -لحسن زغدار، الهندسة المؤسساتية في الجزائر، مداخلة القيت في ملتقى الهندسة السياسية، جامعة باتنة،

أفريل 2008

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

واقع الأمر على المصادقة على تلك النصوص التي تنتجها الحكومة، فلم يعد لهذه الأخيرة أي دور فعلي في جوهر الحياة السياسية في الجزائر.

انسجمت المؤسسة التشريعية ونظرية الحزب الواحد في الفترة التي سبقت إقرار التعددية السياسية التي جاء به دستور 1989، فكان أعضاء المجلس الشعبي الوطني هم أنفسهم أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني و بالتالي فمن غير الممكن ظهور أي شكل من أشكال المعارضة الحقيقية باعتبار أن هذه الأغلبية تنتمي إلى نفس التيار (الزمرة) السياسية و بالتالي ضمان عدم حدوث أي خلافات جوهرية بينهم. أمّا في فترة التعددية و بمقتضى دستور 1996 فلقد استطاعت السلطة أن تعالج هذه المخاوف من خلال استحداث الغرفة الثانية (الغرفة العليا أو مجلس الأمة) التي يحظى فيها الرئيس بتأثير متعاظم بفعل الصلاحيات التي منحها له الدستور و التي بموجبها يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضاء الذي أطلق عليه خبراء القانون الدستوري بالثلث المعطّل أي القادر على عرقلة مرور مشاريع القوانين التي لا تحظى بمباركة السلطة التنفيذية ممثلة في شخص الرئيس⁴²

و الظاهر أن استحداث هذه الغرفة يعود إلى اعتبارات مختلفة لعل أبرزها هو منع وصول المعارضة إلى الحكم. بينما كان استحداث هذا النوع من المؤسسات في الديمقراطيات الغربية عبارة عن استثناءات تعبّر عن مجموعة من المؤثرات الاجتماعية و الاقتصادية، في حين أنّ النظام السياسي في الجزائر قد اخذ بها كقاعدة و كانت أداة من الأدوات القانونية تسمح للنظام السياسي إعادة إنتاج ذاته، وهو ما جعل المجالس التشريعية تتحوّل إلى فضاء مغلق تتجذر فيه جميع أشكال

⁴²-صالح بلحاج، "الدستور والدولة"، مجلة الديمقراطية، ع، 14، فيفري، 2005، ص ص 109-114.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

الزبونية السياسية، من خلال توظيف المال و المكانة الاجتماعية فتشكّل لدى نواب الأمة، بسبب ذلك، سلوك و ذهنيات سياسية قائمة على النهب و المحسوبية وإهمال تمثيل المواطن⁴³.

و أمّا فيما يخص السلطة التنفيذية فلقد ركّزت التحاليل السياسية مسألة توزيع القوة والسلطة داخل هذه المؤسسة⁴⁴. والحال أن المؤسسة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري لا تختلف بتاتا عن مثيلاتها في باقي الأنظمة السياسية في العالم العربي حيث تتمحور حول رئيس الجمهورية، حيث يصبح النظام السياسي قائما على ظاهرة الشخصية و هو ما يشجّع على إحلال الاستبداد السياسي و الانفراد بالسلطة.

و لفهم طبيعة هذه الشخصية ينبغي أن نعود إلى الإرث التاريخي و طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في مثل هذه الأنظمة، و لقد أجاد المفكر محمد عابد الجابري في تفسير هذه الظاهرة حين أكد على نقطة حساسة جدّا و هي كون النخب التي تولّت مقاليد الحكم بعد الاستقلال هي نفس النخب التي كانت تقود حركة التحرّر من الاستعمار الأوروبي.

⁴³ -انظر رابح لعروسي، دور المؤسسة التشريعية في التحول الديمقراطي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 3، 2010

⁴⁴ قابريل لموند وآخرون، السياسة المقارنة اطار نظري، ترجمة: محمد بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قاربنس، 1996، ص 261.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

و هنا يبدأ الصدام بين المشروعية التاريخية التي اكتسبتها هذه النخب بحكم محاربتها للاستعمار و ما توفره دولة الاستقلال من مزايا و مراتب على السلم الاجتماعي فيصبح الإشكال المطروح متمثلا في التناقض الحاصل بين مشروع التحرر الوطني الذي استطاعت هذه النخب تحقيقه و مشروع بناء الدولة المستقلة التي اتجهت نحو الاستبداد و احتكار المزايا السلطوية من خلال السيطرة على مختلف دواليب السياسة و الاقتصاد.

عائق التحديث الدستوري:

تأخر استصدار هذا التعديل الدستوري لسنة 2016 لسنوات عديدة، إذ أنّ الإعلان عن التعديل كان في سنة 2011 و في خضمّ التحولات و الاضطرابات التي عرفتھا الكثير من الدول العربية، انطلاقا من تونس التي تمّ فيها خلع الرئيس زين العابدين بن علي و مرورا بما حدث في مصر بعد عزل الرئيس حسني مبارك بعد عقود طويلة من الهيمنة المطلقة على دواليب الحكم وصولا إلى الاضطرابات التي حصلت في كلّ من اليمن، سوريا و ليبيا.

و إذا حاولنا استخراج الخصائص المشتركة التي ميّزت هذه الأنظمة، سنجد أنّ الاستبداد بالحكم و احتكار الثروة و التحوّل إلى نظام اقتصادي أكثر توحّشا هي السمات البارزة و المشتركة بين جميع هذه الأنظمة، و هو ما جعل النخبة الحاكمة في الجزائر متخوّفة من بلوغ شرارة الثورات العربية إلى الداخل الجزائري، فلجأ النظام السياسي إلى استباق الخطر و درأه من خلال إطلاق جملة من الوعود الاقتصادية تمثّلت في تحسين مستويات الأجور و وعودا سياسية تمثّلت في الإعلان عن اقتراب

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

موعد التعديل الدستوري الذي سيسمح بتعزيز الانفتاح السياسي و ترقية الحقوق الفردية و الحريات العامة.

و لم يتم الإفراج عن نصوص التعديل الدستوري الجديد إلاّ بعد مرور خمس سنوات كاملة، تغيّرت فيها الكثير من المعطيات التي شكّلت في السابق ضغوطا رهيبية على صنّاع القرار في الجزائر، و كان من أهمّها فشل تجارب التحوّل الديمقراطي في هذه الدول وصولا إلى اندلاع حروب أهلية مدمّرة كما وقع في كلّ من سوريا، ليبيا واليمن. و هذا التأخّر يمكننا اعتباره خطوة ذكيّة من قبل النخبة الحاكمة، استطاعت بفضلها امتصاص الحراك الاجتماعي و السياسي الداخلي و المتأثّر بما حدث في الجمهوريات العربية المضطربة، و الذي يمكننا اعتباره مماثلة مقصودة.

و بالرغم من تمكّن النظام السياسي على تجاوز مرحلة الثورات العربية الحرجة إلاّ أنّ التعديل الدستوري الجديد حاول استخلاص الدروس و العبر من تجارب هذه الدول، و لهذا كانت مسألة حصر العهودات الرئاسية أهمّ نقطة جاء بها هذا التعديل الدستوري، و هو تراجع واضح عن ما تبناه النظام السياسي في التعديل الدستوري السابق أي تعديل 2008 . و تعتبر مسألة تمديد العهودات من أكثر المسائل التي أثارت رفض و معارضة الأحزاب السياسية و الشخصيات الوطنية المعروفة، بل فاقت من أزمة الثقة الحاصلة بين المواطن و السلطة، على اعتبار مسألة التداول على السلطة تعدّ من بين أهمّ المكاسب السياسية التي أقرّها دستور 1996، الذي تمّت صياغته في عهدة الرئيس اليامين زروال.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

أما النقطة المهمة الأخرى فهي إقرار ترسيم اللغة الأمازيغية بعدما كانت لغة وطنية (التعديل الدستوري 2002)، و هي نقطة حساسة لا تقل أهمية عن مسألة تمديد العهد، فاللغة الأمازيغية تحولت إلى قضية شائكة، باعتبارها تمس جانبا من جوانب الهوية الوطنية، فتسيير مسائل اللغة و الهوية تعد اليوم إحدى أهم المداخل الدستورية الحديثة، و بخاصة في الدول المتنوعة عرقيا و لغويا، و لهذا نجد الكثير من الدول أصبحت اليوم تعتمد في دساتيرها الجديدة مبدأ التعددية الثقافية (multiculturalisme) و التي يتجلى في احترام الأقليات الوطنية و ترقية لغاتها.

لا يمكننا تقييم النصوص الدستورية الجديدة دون فهم عميق لمبررات إدراجها ، وهنا يبرز التساؤل الأكبر وهو: هل كانت هذه التعديلات الجديدة و بالأخص مسألتي تقليص العهودات و ترسيم الأمازيغية نتيجة لتحول عميق في وعي النخبة السياسية و قناعاتها الأيديولوجية أم أنها وليدة ضغوط ولدتها البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي الجزائري.

فمسألة تمديد العهد كانت من بين الأسباب التي أججت الاحتجاجات السياسية في دول ما يسمى "بالربيع العربي"، إلى درجة أفرغت مفاهيم الجمهورية و الدولة الوطنية من محتواهما الأصلي، فلم يعد المواطن في هذه الدول قادرا على التفريق بينها و بين الملكيات العربية المطلقة، و ازداد هذا الالتباس خطورة بعد انطلاق مشاريع توريث الحكم من الآباء إلى الأبناء بطريقة تعسفية لا تحترم فيها أدنى مقتضيات الكياسة السياسية.

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

بيد أنّ هذه المسألة لا تؤسّس بالضرورة لقاعدة التداول على السلطة، ففي الدول التي لم تتبلور فيها المعايير و المؤسسات الديمقراطية القويّة ، يمكن فيها للنخب من التحايل و تجاوز هذه القواعد كما حدث في كلّ من روسيا الفيدرالية و جمهورية تركيا. فالرئيس بوتين غادر منصب الرئاسة بعد انقضاء عهديه الأولين لكنّه رجع للحكم بعد العهدة التي تولى الرئاسة فيها ألكسندر ميدفيديف.

أمّا المسألة الثانية، و التي تدور حول المسألة اللغوية الشائكة، فهي ترتبط بمستويات متعدّدة تجعلها شديدة التعقيد، فمطالب الهوية و اللغة في الجزائر ارتبطت بصراعات سياسية بالغة الخطورة، و بعيدا عن التأويلات المسبقة لمبررات قرار الترسيم ينبغي أن نشير إلى صعوبة تطبيق هذا القرار، لأنّ ذلك منوط بتغيير جذري للذهنيات و القوانين العضوية المرتبطة بنشر و تعميم اللغة الأمازيغية في مختلف المستويات و في مختلف المجالات. و عليه فمسألة التعديلات الدستورية لا ترتبط بالنصوص القانونية العامة والمجردة بقدر ارتباطها بالإرادة السياسية لصانعي القرار، الذين توكل إليهم مسؤولية تطبيق هذه القوانين.

من خلال تتبع مسار التطور الدستوري والمؤسّساتي في الجزائر ، نجد أن هذا الأخير يخضع لترتيبات ظرفية فهو نص بلا روح تغيب عليه آليات توزيع الأدوار ، فكل الدساتير التي عرفت الجزائر ظلت عملياتها السياسية تتراكم خارج نصوص هذه الدساتير . لقد بيّنت الدساتير و التعديلات الدستورية المختلفة أنّ مبررات الإصلاح الدستوري في الجزائر لم ترتبط بالعوامل الموضوعية و العقلانية، بقدر ما ارتبطت بالعوامل الذاتية و الشخصية، فالدساتير على اختلافها و تعدّدها كانت تعبّر دائما عن نمط تسيير استبدادي لصانع القرار في مرحلة من مراحل

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

تطور النظام السياسي. فارتباط النظام السياسي ارتباطا كليا بمنصب الرئاسة أعاق مسارات الإصلاح والتحول الديمقراطي في الجزائر.

لقد شكل الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019 التجسيد الواقعي والحتمي للتحول في النظم السياسية، فطيلة مدة حكم الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة وطول مدة الحكم الى وصلت الى اربعة عهديات قد منع دوران النخب الامر الذي ادى الى تعطيل التداول على السلطة مما فتح المجال امام سئم المجتمع فشاخ النظام وانتهى عمره الافتراضي، وتعتبر فكرة التداول على السلطة فكرة جوهرية في تحقيق التوازن والانسجام داخل اي نظام سياسي، تعتبر مسالة تجديد العهديات وفتحها في دستور 2008 الخطيئة الدستورية التي ادت في نهاية المطاف الى الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019.

شكل الحراك الجزائري الذي انطلق في 22 فبراير 2019 حدثا تاريخيا بارزا من التاريخ السياسي الجزائري المعاصر، قطع العلاقة مع مرحلة من السلطوية اتسمت بانتشار دوائر الفساد والاستبداد، تحولت من خلاله الحياة السياسية والاجتماعية الى شبكة من الزبونية يتحكم فيها اشخاص دون وضع دستوري من اشقاء الرئيس الاسبق ورجال اعمال ومال نافذين شجعت من خلالها حكم الفرد وتغوله على مؤسسات الدولة ووضعياتها الدستورية والقانونية، انتشر فيها الفساد وتحول من اشكالية الى مؤسسة قائمة بذاتها، جسدتها الرشوة والمحسوبية في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

فبرزت ممارسات لم يتعود عليها المجتمع الجزائري اهمها وابرزها على الاطلاق ترشيح شخص منهك القوى بحمل صورته فانطلقت الحركة الاولى للحراك وايا كانت التأويلات المختلفة له والتي قد تكون تحمل جانبا من الصواب فانه في النهاية وجد في العناصر السابقة الذكر ما يطلق عليه في أدبيات التغيير بعناصر الاشعال التي تجمع من خلالها شباب ذو تفكير جديد شبكي ورقمي ،حاول تغيير واقع بالمطلق كان سيؤدي بالجزائر وامنها القومي /الوطني الى مخاطر محدقة .

في البدايات الاولى للحراك ،(يمكن تحديد ذلك من خلال الجمعة الاولى الى السابعة)، اظهر المجتمع الجزائري صورا حضارية وسلمية ابهرت العالم ،وكان الحراك في جمعاته الاولى السابقة الذكر ، بمثابة حراك العائلات الجزائرية برمتها التي نزلت للشارع و التي توحدت فيها المطالب، حول رحيل بوتفليقة ،وعدم التمديد لعهد خامسة.

بينما كانت الاصوات تتعالى في الميادين المختلفة من الوطن كان الجيش الوطني الشعبي يستمع باذان صاغية للمطالب المشروعة للمواطنين وفي سياق ذلك رافق الجيش الحراك في اطار منهجية وطنية واضحة ،رسم من خلالها اربع مسارات اساسية حفظت اولويات الحراك ومتطلبات الامن القومي للبلاد وكانت المسارات الاربعة بمثابة خارطة طريق واضحة المعالم محددة الاهداف، جسدت من خلالها المطالب وخرجت بالجزائر الى شاطئ الامان تمثلت في :

المسار الاول :تطبيق المادة 102من الدستور

المسار الثاني : فتح ملفات الفساد ومراقبة العدالة في معالجتها

المسار الثالث :الدعوة الى الحوار (لجنة الحوار)

المسار الرابع :الدعوة الى الانتخابات (السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات) .

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

لقد شكلت التطورات الحاصلة منذ 22 فبراير 2019 الى غاية 12-12-2019 وما تلاها ،فرصة واولوية الى فتح ورشة حقيقية في الجزائر في سياق تجربة التحول والتغيير التي شهدتها منذ تلك الفترة ،فتح ورشة حقيقية لبناء جزائر جديدة انطلاقا مما ينعت في حقل العلوم السياسية والسياسات المقارنة المهمة بالتطور المؤسساتي وبناء المؤسسات على حد سواء، بالهندسة المؤسساتية ،وهذه الاخيرة ينبغي ان ينظر اليها انها ليست مجرد عملية تجميل او تكيف للنظام السياسي لإحداث استمرارية في اطار التغيير بالمفهوم الاستيني نسبة لدفيد استون ،بل هي منطق تفكيكي وبنائي يقوم على اساس اربعة عميات اساسية متكاملة :

العملية الاولى : هي الهندسة الدستورية بحيث يكون فيها الدستور المرجع الضابط لكل العمليات السياسية ،ويصبح فيها الاصلاح الدستوري هو الحل الطبيعي لكل الازمات السياسية ؛

العملية الثانية : هي الهندسة المؤسساتية والتي تقوم على اساس تصور وظيفي للسلطات الثلاث :من خلال استقلالية القضاء ومساهمة التنفيذ في التشريع الاستعجالي وقدره التشريع على المساهمة في صنع السياسة العامة الفعلية والناجعة؛

العملية الثالثة : هي الهندسة القانونية والقانون عبارة عن منظومة تؤسس للحسبة الديمقراطية ؛

العملية الرابعة : وهي الهندسة الانتخابية والتي تقوم على اساس المباديء الحديثة وهي التعددية وان تكون انتخابات حرة وشفافة ونزيهة ومنتظمة ؛

بهذه الصورة يصبح المنطق العملياتي يجمع بين :

- التأسيس المرجعي ويتمثل في الدستور والقوانين .
- التأسيس بالفاعلية الديمقراطية ،اي المؤسسات .

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتينية والجزائر

- التأسيس بالمشروعية ، اي الانتخابات ⁴⁵.

وهذا ما تداركه دستور 2020، الذي يعتبر اول دستور بعد حراك فبراير 2019، والذي جاء كنتيجة للإصلاحات التي وعد بها رئيس الجمهورية منذ انتخابه في 12-12-2019 في اطار هندسة المؤسسات الجديدة التي من شأنها تلبية المطالب المجتمعية والتعبير عن الارادة الشعبية في التغيير الهادئ في كنف النهج الدستوري ، ويعتبر دستور 2020 من اكثر الدساتير الجزائرية تحصينا للهوية بجعلها مادة صماء حتى لا تكون اداة لإدارة صراع سياسي كما استجاب ايضا ، للمأسسة وللتوازن بين السلطات ناهيك عن الحريات الممنوحة من خلال هذا الدستور ،خصوصا وانه ومن زاوية اخرى يعتبر من ابرز الدساتير التي قتلت نقاشا من حيث المقترحات وإثرائها ، والجدير بالذكر من الناحية السوسيو-سياسية ان الدساتير تحتاج دوما كمدخلات حدائية وعقلانية الى تنزيل واسقاط على ارض الواقع من خلال احداث القطيعة مع اشكال الممارسات السلطوية ،التي طبعت عقود مضت في اطار حلقي تغذية الزبونية السياسية ،الانتقال الى الزمن الدستوري الذي يتيح ،انتاج ترسانة من القوانين التي تشرح الدستور وتضع القطيعة مع الممارسات السابقة ،حيث الفساد تحول من اشكالية الى مؤسسة قائمة بحد ذاتها.

والواقع ان هذه هي الخلاصة التي نسعى الى الوصول اليها ،وهي ان المتغيرات الحاصلة التي تواجه العديد من النظم السياسية المعاصرة ،وتدفع بها نحو التغيير السياسي ينبغي ان تتبلور العملية في سياق كفاءات امكانية ايجاد ،نقاط الالتقاء والتوازن بين التغيير السياسي بفعل المتغيرات التي تطرأ على النظم السياسية

⁴⁵ كنزة مغيش ، الهندسة الانتخابية كبعد اساسي في الهندسة السياسية لما بعد حراك 2019 ، مداخلة القيت في اطار هيئة الحوار والوساطة حول مناقشة مشروع القانونيين المتعلقين باستحداث السلطة المستقلة للانتخابات والتعديل الجزئي لقانون الانتخابات بتاريخ 07-09-2019،المركز الثقافي (الجزائر).

الفصل الرابع: التحول والتغيير في النظم السياسية: نماذج امريكا اللاتنية والجزائر

والحاجة من جهة اخرى الى درجة من الملائمة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، في اطار دينامية وعملية تسمح بسير العمل السياسي .

وربما تعتبر هذه من بين اهم الازمات البنيوية التي تواجه النظم السياسية المعاصرة وبالتالي القدرة على اعادة هيكلة مؤسسات النظام السياسي يسمح بامتصاص اي ازمة بنيوية ،خاصة ما اذا تم الاستجابة لذلك من خلال اصلاحات مؤسساتية ودستورية التي تعتبر بمثابة الحل الطبيعي لأي ازمة سياسية . وتتراكم هذه الاصلاحات ايضا في اتجاه التغيير السياسي عن طريق التمثيل وخلق الاليات المناسبة التي من خلالها يستطيع الفاعل السياسي (احزاب سياسية) والفاعل الاجتماعي (مجتمع مدنى وبنى اجتماعية) المشاركة في الحياة السياسية ، وستشكل هذه الفواعل القوى الاساسية التي تدفع الى تحقيق الاستقرار وتحد من اي ازمة على مستوى النظام السياسي⁴⁶ .

ويمكن القول في الاخير وبالنظر الى التجربة الجزائرية في مجال التحول والتغيير بان المفاهيم المتجذرة تاريخيا و سوسيولوجيا و انثروبوجيا وثقافيا، تفتح امامنا مجال البحث والتوسع في التجربة الجزائرية بحكم عدم اتمام التجربة واننا بصدد اتمام المسار او نحن امام مسار حقيقي يتبلور ويتشكل في اطار سيرورة ،انتجتها بنيات ثقافية وسياسية وواقع سوسيو تاريخي افرزها على اشكالها المختلفة ،الا انه وبالمؤكد يمكن القول ان الجزائر وفي سياق كل تجربة تحول وانتقال وتغيير ، قد حافظت على مفهوم الدولة الوطنية المركزية بكل قوة وثبات لتحقيق متطلب الامن الوثيق الصلة بالتحول والتغيير .

46 محمد سعد ، ازمة النظم السياسية المعاصرة ،"مجلة الديمقراطية"،

<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=150>

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

من خلال هذا الفصل اذن بحثنا في العلاقة الموضوعية الرابطة بين أمريكا الجنوبية والجزائر، حتى نأخذهما نموذجا في البحث. و الحقيقة أن لهذا التساؤل مشروعيته، فما يفصل بينهما من بعد جغرافي لا يشجع على هذا الرّبط. ولكني أسارع إلى القول: إن المسألة ليست مسألة بعد أو قرب جغرافي، وإنما مسألة موضوعية، نقصد مسألة تقاسم تحدي المشكلات السياسية والتاريخية الراهنة ورهاناتها المستقبلية. فمن هذا المنظور نجد أن ما يربطنا بدول أمريكا الجنوبية، ودول إفريقيا وبعض دول آسيا، أكثر وأقوى مما يربطنا بدول أوروبا القريبة منا جغرافيا؛ لا سيما فيما يخص الرؤى المستقبلية. إن تقاسم المشكلات وتحدياتها المشتركة، يطرح، موضوعيا، مسألة تقاسم الرؤى والمقاربات أيضا، عند البحث عن المعالجات المناسبة لخصوصياتها التاريخية. كما تطرح هذه الرؤية النظرية للبحث مسألة التوجهات الجيوسياسية التي ينبغي لنا إقامتها مستقبلا.

أجل، لعلاقتنا بدول الجوار الجيوسياسي الأوربي القريب منا منافعها؛ لاسيما في المجال العلمي والتكنولوجي، وفي الميدان التجاري ونقل البضائع وتبادلها نظرا للقرب الجغرافي، وفي العلاقات والروابط الإنسانية المتنوعة القائمة بين شعوبنا... الخ إلا أن طبيعة التحديات السياسية والتاريخية التي تواجهنا تختلف اختلافا كبيرا عن تحديات الجوار الأوربي، نظرا للتفاوت الكبير بيننا في مستوى التقدم التاريخي عموما. لذلك فإن المعالجات التي تطرحها دول الجوار الأوربي لمواجهة تحدياتهم التاريخية تكون بطبيعة الحال أنفع لهم، أكثر من نفعها لنا في مواجهة تحدياتنا السياسية والتاريخية.

الفصل الرابع: التحول والتغير في النظم السياسية: نماذج أمريكا اللاتينية والجزائر

وعلى أية حال، فهذه قضية نظرية هامة وشائكة، تتطلب وقفة خاصة ليس هذا المقام مقامها. وقفة تميز بين التاريخانية المعممة و التاريخانيات الخاصة بالدول ذات المشكلات السياسية والتاريخية المتقاربة، رغم البعد الجغرافي.

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة :

توصلت الدراسة من خلال عروض فصولها الاربعة الى النتائج المباشرة التالية :

من خلال تناولنا للدراسة الموسومة بالتحول والتغيير في النظم السياسية ،نكون امام مواجهة مباشرة مع حقل السياسات المقارنة الذي يعتبر الموضوع محل البحث والدراسة من بين اركانه الاساسية بل هو الذي شكل اجندة البحث الجديدة في حقل السياسات المقارنة، لذ يجد الدارسون والمفكرون من جمهور هذا النسق المعرفي صعوبات مختلفة لتحديد المفاهيم والتدقيق فتطور الحقل في حد ذاته بحمل دلالات مختلفة، حول سيرورة النسق المعرفي ومستوى طموحه خصوصا وان الحقل يتجه شيئا فشيئا لان يكون حقلا مستقلا بذاته خصوصا وان هذا الاخير يستند في تحليله للظواهر السياسية والاجتماعية على المنهج المقارن والذي يعتبر كأحد ابرز مناهج العلوم الاجتماعية ديناميكية وقد لخص ذلك قبل عقود المفكر "اليكسس دي توكفيل" المنهج حينما قال ان العقل لا يستطيع ان يعمل الا من خلال قيامه بمقارنات .

ومن هنا تتضح اهمية المقارنة ليس فقط كنهج علمي بل نشاط عقلي يستهدف تحليل وتفسير النظم السياسية بصورة خاصة والظواهر السياسية والاجتماعية بصورة عامة بحثا عن نتائج تفسيرية ذات قدرة تنبؤية معقولة ومتوسطة المدى .

لقد تطور هذا الحقل المعرفي، في سياق التطور المرافق للمدرسة السلوكية والتي يطلق عليها المدرسة الكلاسيكية و المدرسة ما بعد السلوكية والتي يطلق عليها المدرسة الحديثة والتي طورت من ادواتها البحثية، واتسعت خياراتها المنهجية في اطار من الحساسية التي تتمتع بها .بالرغم من ان الحقل قديم قدم تاريخ الافكار السياسية في

الخاتمة

حد ذاته فيعد ارسطو هو اول قام بعملية المقارنة عندما قارن بين 158 دستور من حيث ميزات الاستقرار في الحكم .

ان هذا النقاش في تاريخ الخلفية المعرفية للنظم السياسية يقودنا الى طرح الاشكالية الكبرى فيه التي تتمحور حول التصور الامريكي (الانكلوسكسوني) له، ذلك ان اول ما طرح سؤال عن شكل ومستقبل النظم السياسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية هي الولايات المتحدة الامريكية(من خلال فرق بحث ضمت كبار علماء السياسة لديها) عملا منها، لفهم اي نمط حكم ونظام سياسي ستتجهه الدول حديثة العهد بالاستقلال ،ويعتبر هذا التساؤل في حد ذاته دليل ادانة للمفاهيم التي تنتج في هذا السياق و معياريته من موضوعيتها من ادلتها لذا ،بررنا مرارا بان النحت على صخر التغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي امر صعب للغاية .

وقد ارتبط البحث في هذه الظواهر السياسية، بادئ ذي بدء، بالمقاربات الانكلوسكسونية كما سبق الاستهلال به سابقا . وفي هذا الخصوص ينبغي التذكير بأن ما يقارب الخمسة وسبعين بالمائة من الدراسات والبحوث في العلوم السياسية هي دراسات وبحوث أنكلوسكسونية. كما تجدر الإشارة، سياقاً أيضاً، أن هذا النوع من الدراسات والبحوث قد جرى تطبيق نسبته العظمى على الوحدات الجديدة في النسق الدولي، أي بالدول حديثة العهد بالاستقلال؛ خاصة في العالم العربي وإفريقيا وآسيا.

وهي الفرصة التي استثمروا فيها، فعلاً، بالبحث والدراسة، وذلك من خلال نهج التفكير الفلسفي والسوسيولوجي، والتي شكلت نهجاً جديدة في الدراسات الخاصة بتغيير النظم السياسية، في العلوم السياسية، وخاصة الدراسات المقارنة، كما سبقت الإشارة، ومن ثم في استقراء طبيعة هذه النظم السياسية واستشراف تحولاتها مستقبلاً.

الخاتمة

كان لزاما في سياق البناء التراكمي للموضوع محل البحث الاستئناس بمختلف مقاربات وتعريفات النظام السياسي، بحكم ان النظام السياسي هو وحدة التحليل الاساسية التي تتمحور حوله دراسات السياسات المقارنة او التغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي، فمفهوم النظام السياسي الذي يعتبر ديفيد استون سنة 1953 هو اول من ادخله الى نطاق التحليل السياسي، مبرزاً اهمية الوظيفة والتفاعل وتوزيع القيم داخل النظام السياسي، بل تعدى ذلك الى البحث عن مجموع الافتراضات التي تضمن الية عمل النظام السياسي المصور والمستنسخ علمياً من نظام علم الاحياء وتصوير النظام السياسي كخلية تتفاعل بوظائف تتشكل من خلايا وحدات تتفاعل معها .

وفي سياق الانفتاح على المقاربات المختلفة لمفهوم النظام السياسي الذي يعتبر ركنا اساسيا في بحوث علم السياسة المقارن .

في سياق توطيد المقاربات المختلفة لمفهوم النظام السياسي انفتحنا على مقاربات وسياقات معرفية غربية وعربية بغية بلوغ هدف بناء تعريف شامل يجمع بين التصورات المختلفة، خاصة التي تركز على مفهوم القوة داخل النظام السياسي ومراكزه المتعددة وعلى النفوذ والسلطة فيها وتلك المقاربات التي تركز على البعد البنيوي المؤسساتي الذي ينظر الى النظام السياسي على انه المؤسسات السياسية التي تمارس من خلاله السلطة، وبالمجمل توصلنا الى ان النظام السياسي هو مجموع متماسك من المؤسسات السياسية التي تمارس من خلا لها السلطة وتعكس طبيعة نظام اجتماعي معين .

الخاتمة

تباينت توجهات الباحثين في تصنيف النظم السياسية لكن بالمجمل تصنف النظم السياسية الى ثلاثة مجموعات اساسية هي النظم الديمقراطية والنظم السلطوية والسلطوية والنظم الاولغارشية التي تعتبر امريكا اللاتينية محضنها الاساسي .

انطلاقا من مقارنة التفكير والبناء التي هي سمة علم السياسة الحديث فقد استأنسنا في سياق بناء هذا البحث في الفصل الثاني بمختلف النهج التي درست او حاولت تفسير التغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي ،ولم يكن بناء النهج واختيارها اعتباطيا بل هو بحث في صميم اصور السياسات المقارنة لدراسة التغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي ،ففي سياق التحليل والتفسير نجد انفسنا في مواجهة.

ينبغي علينا ان نشرع في تحليل التحول ،الانتقال ،التغيير في النظم السياسية في اطار النهج المختلفة التي واجهت بها العلوم الاجتماعية بصورة عامة وعلم السياسة بصورة خاصة وحقل السياسات المقارنة بصورة دقيقة هذه الظاهرة ،وفي هذا السياق يذكر " ادولف سواريز "،ان ما يطلق عليه بالشروط الهيكلية هي بمثابة جسر للنظر في النهج المتعلقة بالثقافية والبنوية والمؤسسية او ما يصطلح عليه بتبعية المسار والنخبوية .

وسر قوة النهج السابقة الذكر ان كل منها يستطيع ان يقد تفسيراً للتغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي ،بحكم الادوات والمداخل التي تتكأ عليها في التحليل والتفسير للظاهرة .

الخاتمة

فقد بحث النهج الثقافي في تحليل الافكار والمعتقدات والمواقف المشتركة. ويكمن العنصر الاساسي في هذا النهج التفسيري في اعتبار ان الجهات السياسية لا تستجيب مباشرة لمختلف "الحالات"، وانما تفعل ذلك من خلال التوجيهات التي تحل احيانا محل القرارات الموضوعية او العقلانية التي تدرس النموذج الاول و احيانا تكملها، ومن الناحية التفسيرية فانه يمكن القول ايضا ان النهج الثقافي له مخاطر جسيمة من الوقوع في الحتمية، وفي بعض الحالات، من التحول الى طوطولوجيا (تحصيل حاصل) بحتة: هنالك ديكتاتوريات عندما لا يكون هنالك ثقافة ديمقراطية وهناك ديمقراطية عندما يكون المواطنون ديمقراطيون، وقد حذر كثير من العلماء مؤخرا من هذه المخاطر، مشيرين الى ان اغلبيه ديمقراطية في المجتمع لا يمكن ان تكون شرطا مسبقا للديمقراطية، وانما نتيجة ناجمة عن وجود الديمقراطية السياسية لفترة طويلة.

اما النهج النخبوي فقد فتح النقاش حول الفئة التي تحكم، وقد برر ذلك من خلال تحديده بان فهم اي نظام سياسي او التغيير والتحول فيه يأتي عن فهم عميق للذين يحكمون، من خلال تحديد سلوكياتهم ونقطة القوة الاساسية في هذا النهج هو التعميم للتعرف على أولئك الذين بيدهم عناصر القوة السياسية ويسيطرون على عملية صنع القرار وتتركز في يدهم مقاليد السلطة والتعرف على اتجاهاتهم وتوجهاتهم وأهدافهم وملاحظة أنشطتهم فالتحليل النخبوي قطع خطوة مهمة في فهم السلوك السياسي، وذلك بالتركيز على الفاعلين السياسيين "أعضاء النخبة" الذين يسهمون في صياغة ووضع الدساتير، ويوجدون المؤسسات ويصنعون القرارات بدلا من التركيز الكلاسيكي على المؤسسات في حد ذاتها.

الخاتمة

ومن هنا يمكن قياس مستوى التغيير والتحول في النظم السياسية من خلال معرفة النخب الحاكمة بمستوياتها المختلفة.

سار نهج المؤسساتية والمؤسساتية الجديدة بشقيها السياسية والاجتماعية على نفس المنوال في محاولته لتفسير التغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي، وينطلق النهج المؤسساتي من افتراض اساسي ومحوري وهو المؤسسات او ما يطلق عليه بنظام المؤسسات بمعنى النظام الوحيد الذي يمكن ادراكه ولا يستطيع احد ان يطرح لنفسه امكانية التصرف على هامش المؤسسات الديمقراطية، من هنا يتضح اهمية اللجوء والاستأناس بالنهج المؤسساتي خاصة ما يطلق عليه بتبعية المسار، لتحليل وتفسير العمليات الخاصة بالتغيير السياسي ويمكن اعتبار ان نهج تبعية المسار هو شكل من اشكال البنيوية المعدلة، محاولا ابراز كيف ان التغييرات الهيكلية تشكل انتقالات معينة للنظام بحيث يمكن ان تعزز او تعيق مسار وسيرورة التحول الديمقراطي والهدف الرئيسي هو ايضا ح الخيارات المتنوعة والمتاحة لصناع القرار في لحظة معينة يخدم الهياكل القائمة في فترات سابقة وفي الوقت نفسه كيف ان القرارات تخضع للمؤسسات التي انشئت في الماضي .

على نفس دروب النهج السابقة الذكر فسر النهج البنيوي الوظيفي الذي يعتبر واحدا من اهم النهج في تحليل النظم السياسية والتحولات الديمقراطية والانتقالات الى الديمقراطية والتغيير السياسي، وتبحث الوظيفة في البنى الاساسية للمؤسسات ووظيفتها وادوارها المتميزة ويعتبر النهج الوظيفي نهجا تطور في اطار مدارس مختلفة وقد احتضنته الولايات المتحدة الامريكية وربما لهذا الامر تبريرات لاتأتي الامن خلال

الخاتمة

الفهم السليم لمنطق الفلسفة الامريكية التي تجمع بين ثلاثية البراغماتية والعقلانية والواقعية .

يختلف النهج الوظيفي عن النهج التفسيرية السابقة اختلافا جذريا لأنّ المداخل السابقة كانت تسعى إلى إيجاد العلاقات السببية اي الربط الظواهر بأسبابها و الرجوع إلى المنشأ و الجذور، بينما يهدف الاقتراب البنيوي الوظيفي إلى استكشاف الغايات و الوظائف التي تحقّقها الظواهر و الأنساق ، سواء كانت اجتماعية، سياسية، اقتصادية أو ثقافية.

في الاخير وفي سياق بناء النهج المفسرة للتغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي ،اعتمدت الدراسة على النهج النسقي والحقيقة ان النهج النسقي هو اب النهج والمداخل التفسيرية في حقل العلوم السياسية ،على اعتبار ان فهم النسق في الدولة كفيل بفهم الديناميات المختلفة التي تحدث على مستواه ،ويعتبر ديفيد استون اول من ادخل الى نطاق التحليل السياسي مفهوم النسق او ما يطلق عليه بالنسقية ، قوة النهج النسقي انه نهج عقلاني ويخضع الى حتميات في اطار تفاعل الي بين الوحدات المختلفة فالوظيفة وتوزيع القيم والتفاعل في شكل هندسي تفاعلي هي اساسات النهج النسقي ،خاصة وان الافتراضات الكبرى التي تحدد مفهومه وتشرحه تبين اهمية الالية والتفاعل والتكيف والاستمرارية في النظام السياسي من خلال المدخلات والمطالب والتأييد و البيئة والتغذية الاسترجاعية والمخرجات .

الخاتمة

ولهذا يسمح لنا النهج النسقي بتبسيط العملية السياسية وفق منظور آلي، فهو يسمح لنا بمراجعة مختلف الأطوار التي تسبق وتتبع عملية اتخاذ القرار، وتسمح لنا كذلك بالإلمام بمختلف العوامل المؤثرة على صنّاع القرار (البيئة الداخلية والخارجية للنظام)، كما أنّ الاقتراب النسقي يفيدنا كثيرا عندما نريد أن نتعامل مع بعض الظواهر السياسية الطارئة كالأزمات والتحولات والتغييرات والانقلابات، التي تدلّ على وجود خلل في النسق السياسي وعدم القدرة على التكيف مع متطلبات البيئة بسبب عدم القدرة على ضبط المطالب وتجميعها بشكل يجعلها تتضخّم وتتراكم لتصل إلى مستويات عالية.

وبغية تحقيق الاهداف المعرفية والمنهجية المنشودة من خلال هذه الدراسة كان لزاما ومن الناحية المركزية تحديد المفاهيم التي تشكل اركانا اساسية في فهم الموضوع محل الدراسة، من خلال تدقيقها بل الوعي بها حتى لم يتم توظيف توظيفا غير مناسب او غير المعنى المراد لها الامر الذي يؤدي الى اضطراب في التحليل والتفسير، فكانت مفاهيم التحول والانتقال الى الديمقراطية والتغيير مفاهيم محورية وهذا قمنا بتحديدده من خلال قراءة مفاهيمية ونقدية لها. مفهوم التحول الديمقراطي يحمل معنيين اساسيين:

معنى نظري مجرد أو مطلق الدلالة، لا يحيل إلى أي مدلول تاريخي محدّد، ويقصد به حالة تحول إي نظام سياسي من نظام ما قبل ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ومعنى آخر تاريخي، ويقصد به ما صار يعرف بالتحولات السياسية، التي طالت النظم السياسية في أوروبا الشرقية، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ونقلتها من أنظمة ذات بنى سياسية سلطوية الى أنظمة سياسية ديموقراطية؛ مقتدية في ذلك بديموقراطيات أوروبا الغربية الراسخة فيها منذ عقود سابقة. وهي عملية الانتقال التي صارت تعرف أيضا بعملية الديمقراطية في أوروبا الشرقية.

الخاتمة

اما الانتقال الديمقراطي فتعد عملية الانتقال من المراحل ما قبل الديمقراطية الى الديمقراطية، سيرورة طويلة ومعقدة، تتشكل من مراحل نوعية عديدة. أما طبيعة تعقيد هذه السيرورة فتعود أساسا إلى صعوبة تحديد نقطة بداية هذه السيرورة ذاتها وكذا نهايتها، فمعالمها مختلفة من تجربة إلى أخرى، تبعا لعوامل التأثير فيها وطبيعة متغيراتها. إلا أن هذا لا يعني أن ليس لتجارب الانتقال الديمقراطي مؤشر بداية مشترك، ففي الحالات والتجارب المعاصرة تبدأ السيرورة من حدوث أزمة داخل النظام غير الديمقراطي، ثم يتبعها الانهيار التدريجي، وإن بدأ الانتقال الى الديمقراطية بنوع من الأزمة في الحكم التسلطي؛ والتي يتم على إثرها اقتناع الحكام بترك مناصبهم، فان هذه المرحلة تنتهي بتتصيب حكومة جديدة، تفرزها انتخابات وعن التغيير معنى توقف عنده الفيلسوف الفرنسي " أندري لالاند"، وقد قصد به، كل عمل يتبدل بواسطته شيء ما دائم، أو يتبدل في واحدة من صفاته أو أكثر. وإذا أردنا ترجمة ذلك إلى تعبير آخر، أكثر دلالة واقعية، نقول: هو صيرورة مستمرة تطل كل المجتمعات الإنسانية، سواء بفعل تغير عوامل داخلية أو بعوامل خارجية، أو بكليهما معا؛ كمحصلة لتفاعل جدلي (أي تأثير متبادل) بينهما.

من خلال ما سبق سعت الدراسة الى تحقيق الهدف الاخير منها وهو اسقاط النهج والمفاهيم المختلفة للموضوع، على نماذج مقارنة من فضاءات مختلفة، وعلى هذا الاساس نمد الجسور بين الاطروحة النظرية والدارسات التطبيقية من خلال تحليل وتفسير ينطلق من الكل نحو الجزء، وهو التبرير العملي والمنهجي للدراسة التي انفتحت على تجارب امريكا اللاتينية لأسباب علمية بحتة تتمثل نقطتها المركزية في ان الانتقالية او علم الانتقال الديمقراطي محضنه امريكا اللاتينية واوروبا الشرقية لأسباب تاريخية وثقافية، كما ان التجربة الجزائرية كانت محل اهتمام بحكم انها تنتمي

الخاتمة

الى المجال العربي وهي تجربة بخصوصياتها المختلفة المتجذرة تاريخيا وسيوسولجيا وانثربولوجيا ، ونستهدف من خلال هذه النتائج الاجابة على سؤال اننا هل المفاهيم النظرية يمكن اسقاطها على التجارب والسؤال الثاني هل نفس الاسئلة نطرحها دوما على نفس التجارب .

لقد اجبنا على ذلك من خلال تحليل أثر المسارت الوطنية على افراز تجارب انتقال قد لا يجمع بينها الا التسمية عبر عنصري:

- متغيرات الأنساق السياسية و الإدارية أثناء وضع و تكوين سياسات الانتقال
 - عبر وضعية الفواعل و التسويات بينهم و وزن السيطرة لدى كل طرف فاعل.
- لقد لاحظنا من خلال تلك التجارب الانتقالية أن كل نمط من الانتقال يرتبط بنوع خاص من المسارات مما يجعل الطرح النمطي (الوصفة) للتحويل الديمقراطي طرحا ناقصا، يعاب عليه قالب واحد لم يحترم تعقد الظاهرة الاجتماعية و تاريخانيتها، و تنوع العوامل التي تؤثر فيها .

لقد خلص البحث الى ضرورة الاهتمام بخصوصية الأطر الوطنية في مسألة الانتقال داخل كل دولة، هو نوع من الاسلوب الوطني policy Style الذي تفرزه متغيرات داخلية متفاعلة مع معطيات خارجية لا يمكنها احترام تلك النمطية دائما، و هذا ما يفسر غالبا فترات التراجع التي عرفت بعض التجارب عند وصولها لمرحلة التحول ثم الترسخ على الرغم من ان انتقالها كان ناجها كمرحلة.

الامر الذي يجعلنا نؤمن كثيرا بالطرح القائل ان " أسلوب السياسات" عند الانتقال يمكنه أن يتنوع و يختلف بحسب الحالات المدروسة ، حيث علمتنا التجارب اللاتينية ان نفس المشاكل قد لا يتم معالجتها بنفس الطريقة عبر الحدود (حدود مختلفة) بل

الخاتمة

بطريقة مختلفة حسب أسلوب style السياسة الخاص بالبلد؟ مما يجعلنا نعتبر اشكالية التغير و التحول ليست معطى موضوعي خارج عن السياقات الوطنية بل معطى تاريخاني متجذر في مسار البلد (path dependency) بعدما تساءلنا هل الانتقال الديمقراطي يخلق نفس الوضع في دولتين مختلفتين؟ هل اختلاف الإطار الوطني يجعل " نفس الانتقال " يعني شيئا آخر في دولة أخرى؟ هل أنظمة سياسية مختلفة تستجيب بطريقة مختلفة لنفس المشكلات أو لمشاكل متشابهة؟ و كانت النتيجة ان ما يسمى نمط معالجة المشكلات المطروحة في التغيير و التحول عبر دول مختلفة هو الذي يحدد نتيجة الانتقال.

انه لا يكفي الاهتمام بنتائج سياسات الانتقال بل يجب الاهتمام بمسار إنتاج وتكوين هذه السياسات؛ من خلال التركيز على الاختلافات في المسارات الوطنية عبر متغيري نمط التكفل بالمشكلات المطروحة و بنية التفاعل بين الفاعلين. لقد كانت سياسات التحرير الاقتصادي مثلا التي عرفتها دول اوربا الشرقية في نتائجها مختلفة تماما عن امريكا اللاتينية التي انتهى بها الامر لإعادة ظهور ما يسمى باليسار الجديد في حركة اسماها البعض بالاجيرمانيانتو، و التي تؤكد ان تفاعل مسارات التحديث الاقتصادي مع الديناميكية الاجتماعية اعاد افراز يسار امريكو-لاتيني جديد سوف يطرح العديد من النقاشات حول نتائج الانتقال، نفس النقاشات يطرحها البعض حول التجربة الجزائرية التي كانت من اولى التجارب العربية تحركا نحو الديمقراطية، حيث شكلت استثناء عربيا بداية التسعينيات مع موجة اوربا الشرقية و امريكا اللاتينية، لكنها وبعد الازمة الامنية في التسعينيات، و تجربة الحراك الشعبي الاخيرة رغم صعوبتها الا انها اكدت ان الخيارات السياسية التي تبنتها عبر سياسات المصالحة الوطنية ثم بعدها الخيارات الدستورية التي حمتها المؤسسة العسكرية شكلت صمام

الخاتمة

امان امام التهديدات المحدقة بها بفعل متغيرات خارجية كانت تريد لها الانخراط في ما سمي بالربيع العربي الذي اتى على الاخضر و اليابس في دول هامة من العالم العربي كسوريا و ليبيا .

لقد اكد لنا هذا البحث ان الانتقال حركية ديناميكية تبدأ دائما بنية الانتقال لكنها لا تضمن نحو ماذا؟ و الى اين ستذهب ؟ و بأية تكلفة؟ و ان التغيير سنة كونية لا يمكن تجاهلها بل يجب اخذها على مأخذ الجد قصد توجيهها نحو الوجهة التي نريد وجعل تكاليفها باقل الاضرار هو عقد مجتمعي طويل الامد يؤكد مقولة اننا لا نغير المجتمعات بمرسوم . On ne change pas les sociétés par décret .

الملخص :

ان النحت على صخر التحول والتغيير في النظم السياسية امر صعب للغاية ، ذلك ان فك الارتباط بين مفاهيمه المتشابكة والتدقيق فيها من اساسيات فهم الموضوع فهما على النحو الصحيح .

وعلى هذا الاساس ، استندت الدراسة الى خلفية حقل السياسات المقارنة للاشتباك تحليلا وتفسيرا مع المدرستين السلوكية وما بعد السلوكية والتي انتعشت فيها المقارنة ليس فقط كنهج علمي وحسب ولكن ايضا كعمل عقلي يسعى الى بناء المقارنات والبحث عن ادوات جديدة تتمتع بالحساسية المنهجية قصد بلوغ الاهداف المرجوة من اي عمل مقارن .

وفي سياق بناء الدراسة كان لزاما ، الاستناد تفسيريا على النهج التي رافقت تطور التحول والتغيير في النظم السياسية او حاولت تقديم تفسيرات له ، على سبيل المثال النهج الثقافي والنهج النخبوي والنهج المؤسسي (تبعية المسار) والنهج البنيوي الوظيفي والنهج النسقي، وقد ساعدت هذه النهج المختلفة على فهم الديناميات التي تساهم في عمليات التحول والتغيير في النظم السياسية على نحو يتيح ، بناء تفسيرات ذات قدرة تنبؤية وتفسيرية معقولة ومتوسطة المدى للتغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي .

وبما ان الغائية والاحتمية التاريخية هي الاركان الاساسية التي استندت عليها الدراسة في تفسير النهج او تحديد المفاهيم ذات الصلة بالتحول والانتقال والتغيير، وازالة الغموض على هذه المفاهيم الحساسة في حقل السياسة المقارنة وتدقيقها، فان نماذج من قبيل امريكا اللاتينية والتي تعتبر المحضن الاساسي لتطور الانتقال

الملخص

الديمقراطي او علم الانتقالية والحالة الجزائرية التي هي محل اسقاط بخصوصياتها ، كفيل بايجاد نقاط التصادم بين المفاهيم التي انتجت في حقل علم السياسة المقارن وتنزيلها على ارض الواقع والذي يعتبر وفي حالات كثيرة ضربة قوية لتلك المفاهيم او لمفاهيم مرتبطة بالغائية والحتمية التاريخية في حد ذاتها .

Résumé:

Creuser dans le fond des problématiques « changement et transformation des systèmes politiques s'avère une question très difficile, qui nécessite une démarche qui tend à dé-construire un ensemble de concepts entrelacés qu'on ne peut appréhender et maîtriser en dehors d'un examen approfondi de ces concepts.

Pour répondre à cet objectif cette étude s'est référée au champ des politiques comparée où la comparaison s'est vue développée et prendre forme, non seulement comme méthode, mais aussi comme "Analyse" comparative produisant de nouveaux outils conceptuels susceptible d'atteindre les objectifs souhaités de tout travail comparatif.

Dans la construction de ce thème l'étude s'est appuyée aussi sur des Méthodes (Nouhoudje), qui renforcent cette compréhension comparative à savoir : culturaliste, élitiste, institutionnaliste (path dépendance), structuraliste, fonctionnaliste et enfin systémique, permettant une meilleure compréhension du phénomène "changement et transformation dans les systèmes politiques comparés", et pouvant fournir des éléments fiables de prévision et prospective du devenir de ces systèmes à moyen terme et leur transition vers la Démocratie.

Pour expliquer les phénomènes changement et transformation des systèmes politiques sous l'angle du déterminisme historique et Finalité il était aussi nécessaire de s'inscrire dans une vision "Transitologique" ou l'Amérique Latine constitue les modèles les plus intéressants en terme d'expériences en la matière. Une explication soutenue par l'analyse des particularités de l'expérience Algérienne que l'étude avait tenté de mettre en exergue, avec un souci méthodologique concernant la pertinence des choix méthodologique en termes de comparaison entre plusieurs expériences à partir d'une seule grille de lecture!

Summary:

Sculpting on the rock of transformation and change in political systems is a very difficult matter, because disentangling and scrutinizing its intertwined concepts is one of the basics of a proper understanding of the subject.

On this basis, the study relied on the background of the field of comparative politics because of its interaction, in analysis and interpretation, with behavioural and post-behavioural schools, in which comparison flourished not only as a scientific approach, but also as a mental work that seeks to build comparisons and to search for new tools that have methodological sensitivity in order to achieve the desired goals of any comparative work.

In the context of constructing this study, it was necessary to rely, explanatorily, on the approaches that accompanied the development of transformation and change in political systems or attempted to explain it. For example, the cultural approach, the elite approach, the institutional approach (path dependency), the structural-functional approach, and the systemic approach. These different approaches have helped to understand the dynamics that contribute to the processes of transformation and change in political systems in a way that allows building reasonable and

mid-range predictive and explanatory ability for the transformation of political systems.

Since teleology and historical determinism are the main pillars of the study used for interpreting approaches or defining concepts related to transformation, transition and change and demystifying ambiguity of these sensitive concepts in the field of comparative politics and their scrutiny, models such as Latin America, which is the main incubator for the development of democratic transition or transitionalism and the Algerian case, which is subject to projection with its peculiarities, is enough to find points of collision amongst concepts produced in the field of comparative political science and to apply them on the ground, which is, in many cases, considered a strong blow to those concepts or to concepts related to teleology and historical determinism themselves.

القَّهرس :

	الاهداء
	الشكر والتقدير
02	مقدمة
04	الاهمية العلمية والعملية للدراسة
05	اشكالية الدراسة
06	الفرضيات
07	مراجعة ادبيات الدراسة
10	المقاربات و المناهج
19	تحديد المفاهيم
23	تقسيم الدراسة
25	الفصل الاول :السياسات المقارنة :مقاربة معرفية
26	المبحث الاول :تطور حقل السياسات المقارنة
38	المبحث الثاني :في مفهوم النظم السياسية وتصنيفاتها
43	المبحث الثالث: انواع النظم السياسية
46	الفصل الثاني :النهج التفسيرية للتغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي
47	المبحث الاول :النهج الثقافي
51	المبحث الثاني :النهج النخبوي
60	المبحث الثالث :النهج المؤسسي
68	المبحث الرابع :النهج البنيوي الوظيفي

83	المبحث الخامس: النهج النسقي
	الفصل الثالث :التغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي :مقاربة مفاهيمية نقدية
97	المبحث الاول : التحول الديمقراطي في ايتيمولوجية المفهوم
102	المبحث الثاني :الانتقال الى الديمقراطية
115	المبحث الثالث :التغيير
132	الفصل الرابع :التحول والتغيير في النظم السياسية :تجارب من امريكا اللاتينية والتجربة الجزائرية
134	المبحث الاول :تجارب امريكا اللاتينية في علم السياسات المقارنة
141	المبحث الثاني :تجارب الانتقال الى الديمقراطية في امريكا اللاتينية
166	المبحث الثالث :تجربة التحول والتغيير في الجزائر
197	الخاتمة
210	ملخصات
218	ببليوغرافيا (قائمة المراجع)

قائمة المراجع :

الموسوعات

- اندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل. منشورات عويدا، بيروت
الطبعة الثانية ج1. 2001.

الكتب باللغة العربية

-المغربي محمد زاهي بشير ،قراءات في السياسات المقارنة :قضايا منهجية ومداخل
نظرية،بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ،1998.

- الخطيب سعادة راغب ، نظرية النظم السياسية المقارنة،(القدس: دار الاعصار العلمي للنشر
والتوزيع، ط1)، 2015

- العروي عبد الله ، الإيديولوجية العربية المعاصرة ، (بيروت : المركز الثقافي العربي)، 1996
-الجابري محمد عابد ، في غمار السياسة فكرا وممارسة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث
والنشر)، 2009 .

- الجاسور عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة ، (الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع
2009 .

- العروي عبد الله ، مجمل تاريخ المغرب،(بيروت : المركز الثقافي المغربي)، 1996 .
- المغربي محمد زاهي بشير ،قراءات في السياسات المقارنة :قضايا منهجية ومداخل
نظرية،بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ،1998.
- بلحاج صالح ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى
يومنا هذا ،(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية) ، 2010.

- بدوي ثروت ، النظم السياسية المقارنة ،(القاهرة : مطبعة مدبولي)، 1983.
- بوالشعير ، السعيد النظام السياسي الجزائري،(الجزائر : دار الهدى) ،1983.

- بلقزيز عبد الله ، " دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية" في عدنان السيد حسني محررا ، النزاعات الأهلية العربية - العوامل الداخلية والخارجية" ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، 1997 .
- الخرجيثامر كامل ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ،(عمان (الأردن) :دار مجدلاوي ،للنشر و التوزيع) ،ط.1، 2004.
- جابي ناصر ، الانتخابات الدولية والمجتمع ، (الجزائر، دار القصة للنشر)، 1999.
- الطعان حسين عبد الرضا،تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة -فرنسا نموذجا ،(بنغازي :جامعة قار يونس)، 2001 .
- طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- ظريف محمد ،الأحزاب السياسية المغربية من سياق الوحدة إلى سياق التوافق ، 1934 - 1999، (الدار البيضاء: دار الاعتصام) 2001.
- عارف نصر، الاتجاهات المعاصرة في السياسات المقارنة :التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق ،(عمان (الأردن) : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.
- عارف نصر ، إبستمولوجيا السياسة المقارنة -النموذج المعرفي -النظرية المنهج ،(بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع)، ط1، 2002.
- ناظم عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة ، (الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع)، ط1، 2009، .
- العياشي عنصر ، المجتمع المدني ، المفهوم و الواقع ، الجزائر ، نموذجا ب. د.ت.ن.
- جابر عوض ، النظم السياسية المقارنة : النظرية و التطبيق ، (القاهرة : مطبعة 6 أكتوبر) ، 2008 .
- مسعد نيفين و آخرون ، صنع القرار في الأنظمة السياسية العربية ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، 2010.

- مصدق رقية ، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ،(الدار البيضاء -دار تيفال للنشر والتوزيع ،ط2) ، 1986 .

- ولد آب سيدي محمد ، الوظيفة التشريعية في دول المغرب العربي ،(الدار البيضاء:سويس للطبع والنشر)، ط1. 2001.

الكتب المترجمة

غابرياللموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة: محمد بشير المغيربي، (بنغازي: جامعة قاريونس، 1996) ص103.

- سيرا ناريسيس ،الانتقال العسكري تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة ،ط1، ترجمة كوفيفة مهدي ،(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2016).

-غيورغ سورنسن ،الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيورورات والمأمول في عالم متغير ،ترجمة عفاف البطاينة ،(الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015).

- هايورداندرو ،المفاهيم الأساسية في السياسة ،ترجمة :منير بدوي ،الرياض :النشر العلمي والمطابع ،2011.

-بادي برتراند و غي هيرمت ،السياسة المقارنة ،ترجمة عزالدين الخطابي بيروت :المنظمة العربية للترجمة ،ط2013، 1.

-جان مينو، مدخل الى علم السياسة ،ترجمة جورج يونس،بيروت :منشورات مطابع عويدات ،1967.

- غابريل ألموندو آخرون ، السياسة المقارنة إطار نظري ،ترجمة :محمد بشير المغيربي ،بنغازي : جامعة قاريونس ، 1996 .

-بروفلييب ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة ، محمد عرب صاصيلا ،(بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2006) .

-بوردو جورج ، الدولة ، ترجمة محمد العدولوي و يوسف عبد المنعم ،(الدار البيضاء : دار النجاح الجديدة 2007) .

-برتراند بادوي وغي هيرمت ،السياسة المقارنة ،ترجمة عزالدين الخطابي ،(بيروت : المنظمة العربية للترجمة ،2013)

-فوكوباما فرنسيس ، بناء الدولة : النظام العالمي و مشكلة الحكم الإداري في القرن الواحد والعشرون ، ترجمة : مجاب الإمام ،(لرياض :مكتبة العبيكان) ،2007

- دوفيرجيه موريس ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : سليم حداد ، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)،2001 .

- مارسيل فورتونا بيأتو، الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، (دبي :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2012)

صمويل هنتجتن، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح،1993 .

الدوريات

- الجابري محمد عابد ، الديمقراطية و حقوق الإنسان ، مجلة كتاب في جريدة ،ع. 95 ، جوان 2006 .

- الجابري محمد عابد ، " الديمقراطية و حقوق الإنسان "، مجلة كتاب في جريدة ،ع. 95 ، جوان 2006.

- بلحاج صالح ،"الدستور والدولة"، مجلة الديمقراطية، ع.14، فيفري،2005.

- بلحاج صالح ،" الدين و المجتمع في الجزائر "،مجلة الديمقراطية ، ع. 26 ، 2006 .

- بلحاج، صالح ،"تطور النظام الانتخابي وأزمة التمثيل في الجزائر"، مجلة الديمقراطية،

ع.362-أفريل،2006. - حشماوي محمد ،"التمثيل السياسي في الجزائر بين علاقات الزبونية والنهب". 1997-2002 - ، ترجمة :محمد هناد.مجلةنفد. ع. 20،2006/19.

- بلحاج صالح ، " نظرة على واقع القوى السياسية في الجزائر " ، مجلة الديمقراطية، ع.26،
أفريل 2008.

- حشماوي محمد ، " السياسة في المغرب والجزائر وفي بلدان الجنوب - أنظمة الحكم وعلاقات
السلطة بالمجتمع" مجلة نقد، ع.19/20، خريف/شتاء 2004

- لونيسي رابح ، "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، المجلة العربية للعلوم
السياسية ، ع.20 أفريل 2010.

- السيد يسين، "الطريق الثالث: إيديولوجية سياسية جديدة"، "السياسة الدولية"، العدد 135 ،
يناير 1999 .

- مساعيد فاطمة' التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية: نماذج مختارة، دفاتر السياسة
والقانون، عدد خاص أفريل 2011.

رسائل جامعية :

- لعروسي رابح ، دور المؤسسة البرلمانية في التحول الديمقراطي ، رسالة دكتوراه ، كلية
العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 .

- بوطالب جيب محمد ، سوسيولوجية القبلية في المغرب العربي، سلسلة رسائل الدكتوراه،
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2007

- علي مسلم بابا، المؤسسة العسكرية و مسار التحول في الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم
السياسي و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

دراسات و تقارير:

-تقرير الحصيلة الأولية للملاحظات الوطنية للانتخابات التشريعية 7 سبتمبر 2007.

-زغار لحسن ، الهندسة المؤسساتية في الجزائر ، مداخلة أقيمت في ملتقى الهندسة السياسية ،
جامعة باتنة ، أفريل 2008

- كنزة مغيش ،الهندسة الانتخابية ،مداخلة القيت في اطار هيئة الحوار والوساطة ،المركز الثقافي (الجزائر)،حول مناقشة مشروع القانونيين المتعلقين بإحداث السلطة المستقلة للانتخابات والتعديل الجزئي لقانون الانتخابات بتاريخ ،07-09-2019

التجربتين المغربية والشيلية في مجال البحث عن الحقيقة José Zalaquett - جوزي زالاكيت والإنصاف والمصالحة"، استجواب على هامش الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمشاركة مركز حقوق الإنسان بجامعة الشيلي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، 24 و Renée Fregosi, **La démocratie en Amérique** 25 نوفمبر 2009 بمدينة الرباط.

latine : processus, alliances politiques et conflits, <https://doi.org/10.4000/cal.7624>

حلواني فادية المليح ، " تقرير عن الملتقى الدولي الثاني لمخبر العلوم السياسية الحديثة تحت عنوان التغيير السياسي في ظل الراهن الدولي الرهانات والتحديات "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 39، 40، صيف - خريف 2013، ص 190

المواقع الالكترونية:

- جابي ناصر ، الفرد و دوره في الإصلاح ، WWW.alhiwar.com ، مقال أطلع عليه بتاريخ 10 اوت 2019.

- محمد سعد ،ازمة النظم السياسية المعاصرة ،"مجلة الديمقراطية"، <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID150> .

مراجع باللغة الأجنبية:

- LahouariAddi," **Les partis politiques en Algérie**",Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, mars, 2006.

- Bertrand Badie, **L'Etat importé**: occidentalisation de l'ordre politique, Paris, Fayard, 1992.

- GracielaDucatenzeiler, Victoria Itzcovitz, La Démocratie en Amérique Latine, **Revue internationale de politique comparée**, 2011/1 Vol. 18.

- Gerardo L. MUNCK et Vicente PALERMO, (1998). La démocratie en Amérique latine : les acteurs sociaux, la représentation et l'État. **Sociologie et sociétés**.

- Emir Sader, Reconstruire la droite en guise de troisième voie : Le Pacte des élites brésiliennes,**Monde diplomatique**, N 53545ème année, octobre 1998.

- ˆCohen James, **La science politique face aux transitions démocratiques en Amérique latine**,<https://www.multitudes.net/wp-content/uploads/2020/10/logonoirmobil.png>

- Gills and J. Rocamora: "Low Intensive Democracy" 'Third World Quarterly vol. 13.1992 .

- ANDRE LALANDE, " Vocabulaire technique et critique de la philosophie". presses Universitaires de France,1947.

- Samuel P.HUNTINGTON,**POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES** ,yale :university press ,2006.

- GERARD BERGERON”**structure des “fonctionnalismes>>en science politique”**,Revenue canadienne de science politique,Vol.3,No.2(Jun,1970).

--Dahl Robert, **modern politique analysies**, (newyork: fit édition perntice –hall-1999.

-LoubetJean louis, **intitation aux methodes des sciences sociales**, paris: lharmattanediteur, 2000.

- ESTON David, **A Systems Analysis of Political life**NewYork: John WILEY and sons , inc,1965 .

- Munck Gerardo L, **The past and Present of ComparativePolitics** WorkingPaper ,October 2006, Kellogg Institute The Heelen Kellogg institute for international Studies. University of Southern California